كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

644

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 09 اذار 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

ثورة.. مؤامرة
أم أزمــة؟ 06

مسرابا... المسلحون
خارج البلدة 08

سورية الأولى في
تسارع التهجير 13

«التموين والجودة»
إلى الحبس..! 14

الافتتاحية

الحلول السياسية خيار إلزامي عالمياً..!

تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها في مساعيهم لتوسيع «خارطة الحريق»، ليلتهم المنطقة الممتدة من قزوين إلى المتوسط، ودول أمريكا اللاتينية «الخارجة عن الطاعة»، إضافة إلى محيط الصين كاملاً. كلّ ذلك في سبيل الخروج من الأزمة الرأسمالية العميقة، وفي سبيل منع وإعاقة ترجمة التوازن الدولي الجديد سياسياً، أملاً في إعادة التاريخ إلى عهد الحاكم الأمريكي المطلق.

بالمقابل، تعمل روسيا ومن خلفها قوى «بريكس» على إخماد تلك الحرائق، ومنع تحويلها إلى حروب كبرى أو حروب استنزاف طويلة الأمد على «النموذج السوري»، الذي تجري حالياً محاولة تصديره إلى أوكرانيا. بل وعلى العكس من ذلك فإن هذه القوى تعتمد الحلول السياسية بوصفها الطريق الإجباري الذي سيمر الجميع عبره باتجاه استكمال ترجمة ميزان القوى الدولي الناشئ، الذي سيسمح بدوره لشعوب المناطق «المحترقة» أو المهددة بالاحتراق بتقرير مصائرها بأنفسها.

وإذا كانت «واشنطن» وبعض حلفائها الأوربيين ومعهم الكيان الصهيوني، قد عملوا مؤخراً على حشر أوكرانيا ضمن «خارطة الحريق»، بالتزامن مع محاولات إشعال فنزويلا وبقاع أخرى، وبالتزامن مع تعليق غير معلن للجولة الثالثة من مؤتمر «جنيف–2» حول سورية، فإنّ توجههم هذا لا ينّم عن قوة كما يتصور البعض، بل هو على العكس من ذلك يدل على تعمق المشكلة الأمريكية وتفاقمها وانغلاق المخارج أمامها الواحد بعد الآخر.

إنّ توسيع خارطة الحرب والدمار والقفز الأمريكي من نقطة إلى أخرى، كلما لاح احتمال الخسارة، إذ يظهر كمحاولة لربط الملفات الدولية بحثاً عن «صفقات» تقلل الخسائر، فإنّه في عمقه سيزيد من تلك الخسائر ويعزز مواقع روسيا وحلفائها التي لن تكون في وارد عقد صفقات طالما أن واقع الأمور يدفعها يوماً بعد آخر نحو الأمام تزامناً مع تراجع الخصم وتقهقره ومراكمته لهزائمه المتتالية.

العملة الصينية تقفز إلى الموقع الثاني عالمياً في التجارة الدولية، وأية عقوبات أمريكية على روسيا كفيلة بتعقيد الوضع الأميركي والأوربي، كما أنه لا أرضية واقعية لأية تهديدات عسكرية غربية أو أطلسية تجاه موسكو. أما الفاشية التي كانت «مأساةً» في ظهورها التاريخي الأول في بدايات القرن العشرين، فمحكومٌ عليها بالفشل، وبالتحول إلى «مهزلة» في ظهورها المعاصر، لأن المشكلات الجديدة لا تحلها الوسائل القديمة، من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التجربة السابقة تظهر أن الفاشية ذاتها انقضت على حلفائها ومن صنّعها، أولاً!

بناءً على ذلك، فإنّ الحلول السياسية ستعود إلى الواجهة قريباً بوصفها طريقاً إجبارياً. ففي أوكرانيا، التي تمت فيها محاولة امتطاء الحراك الشعبي عبر التسليح ودخول القوى الفاشية المسلحة على المشهد هناك، مع استخدام الدور التقليدي للقناصة، يجري الآن تطويق هذا الوضع وإحباط تداعياته عبر العودة إلى جوهر اتفاق 21 شباط الذي وافق عليه الأوربيون، ليكون نقطة انطلاق نحو عملية سياسية تسمح للشعب الأوكراني بتقرير مصيره بعيداً عن سطوة مافيات السلطة السابقة وعبث النازيين الجدد في السلطة الانقلابية. وسيساعد في هذه العملية ذلك الشرخ الأوربي– الأمريكي الذي يتعمق في كل يوم يتأخر فيه حل المسألة الأوكرانية الضاغطة اقتصادياً وأمنياً على أوربا.

أما في سورية التي سيستمر «جنيف» فيها بجملة من التسويات والهدنات على الأرض، ستضطر واشنطن إلى عودة سريعة إلى «جنيف الطاولة» قبل أن تظهر خسارتها في أوكرانيا، كيلا تنعكس ضعفاً وعجزاً إضافياً في المسألة السورية، حيث سيتواصل جنيف، ولاسيما مع حضور المعارضة السورية الوطنية فيه سواء دعيت أم لم تدع، ليفتح الطريق أمام إيقاف التدخل الخارجي وإيقاف العنف وإطلاق عملية سياسية حقيقية تحافظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً وتسمح للسوريين بتقرير مصيرهم بأنفسهم في كل القضايا والاستحقاقات المزمنة.

«وجع ورق»

- صباح الخير أستاذ اتفضل قهوتك..
- شكرا يا أم علاء.. يسلمن.... خير شبك؟ كأنو بدك تحكي شي.. «في فمك ماء» هههه..!
- والله يا أستاذ يعني متل ما بيقولوا في بحصة بتمي ومحروجة بقّها بس يعني أنت بتعرفني ومارح تزعل مني..
- ولايهمك ولوو تفضلي..
- يعني يا استاذ كنت منور مبارح عالشاشة متل العادة الله يخليك لمرتك وولادك.. بس يعني ما تآخذني حسيت أنو هادا هو كلامك ما تغير من أول القصة.. مؤامرة ومواجهة وقتال.. والرمق الآخراني.. والذي منو.. ماتت ناس وعاشت ناس وتغيرت أحوال ونفس الحكي تقريباً..
- إيه طبعا ليش أنت عندك غير كلام..؟!
- يعني يا أستاذ.. عدم المؤاخذة يعني...
- يا أم علاء البلد أعداءها كتار ويللي جوا أخطر وأحقر من يللي برا.. ليكون بدك يانا ناخدهم بالأحضان.. وبعدين هي سياسة دولية كبرى.. صعب كل الناس تفهمها..
- شو قصدك يا استاذ؟! يعني بيجوز أنا ما كملت تعليمي بالمدارس.. بس يعني ما تآخذني عجنتني الدني كتير.. وخاصة بهالسنين الماضية.. ولوو بعجبك أنا استاذ..
- أيه وشو لقيتي بها سنين الماضية.. أفيدينا..؟
- يا استاذ بالأول كنت تقريبا أحكي متلك.. لاء لاء عدم المؤاخذة يعني انا ما فيني احكي متلك.. بس يعني شي بيشبه حكيك.. أنت معلمنا ولوو..
- أيه..!
- بس بعدين لقيت أنو أفيني كون مو أنا.. يعني أولتها وآخرتها أنا وحدة متل كل هالناس..
- ما فهمت عليكي شو قصدك ع المظبوط.. يا أم علاء؟
- أستاذ إذا بتذكر بالبداية استشهد ابن اختي العسكري، وحيدها يا خطيتو، بكمين بإدلب.. الله يرحمو ويصبرها... بعدها راحت بنت خالتي وجوزها وولادها الأربعة لما انقصفت زملكا.. أيه ايه ما تستغرب هي بنت خالتي مغرّبة.. جوزها مو من ضيعتنا.. يعني عادي.. ويا حرام يومها كانوا ميضبوا غراضهم بدهم يطلعوا من المنطقة كلها.. وبعدها اجت قصة ابن عمي وبنتو الصغيرة يا حرام ماتوا بهاون لما كان رايح يشتريلها تياب عالعيد الماضي من باب توما.. وشو عيد مرق علينا يا استاذ! وبعدها بلا طول سيرة أول مبارح وصلنا خبر أنو بيت عمي نفسهم أهل هداك إجتهم من الأمن ورقة وفاة ابن عمي التاني من دون ما توصلن جثتو.. هادا صرلو شي سنة ونص موقّف ما بنعرف ليش.. بيقولوا تشابه أسماء وعندو تلات ولاد أكبرهم 15 سنة يا خطيّ.. وأنا هلق بآخر هالعمر أكيد مو خايفة ع حالي.. خايفة عهالولدين يللي عندي.. واحد احتياط بالجيش الله يحميه والتاني بالتاسع.. الله يحميلك ولادك.. بقى يعني بالآخير مع مين بدك ياني انحاز.. شوفة عينك آكلينها ع الميلتين.. وفوقها هالمعاش يللي بتعرفوا..يعني يا استاذ بالبيت الواحد الله خلق آخين ما خلق طبعين بقا كيف هلق؟ بس بالآخير ما فيني اطلع من جلدي.. من أهلي ومن جيراني ومن ناسي يللي عشت معهن بالضيعة أو هون بالشام أو لما كان الله يرحموا ياخدنا ع الفرات أو ع القنطرا.. أما الغريب فالله لا يردوا..!
- أيييية..!؟
- ومشان هيك يا استاذ بدي نخلص بقى.. بدنا بلدنا..! بس يعني ما تآخذني لا على طريقتك ولا على طريقة هدوك.. صحي ما تعلمت بس معلومك المتل بيقول يا استاذ.. يللي بيجرب المجرب...!

الثامن من آذار يوم المرأة العالمي... كل عام وجميع الوطنيين السوريين بألف خير

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الإضرابات العمالية في مصر بين النضال السياسي والاقتصادي

عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية، كلمات عبرت من خلالها الطبقة العاملة المصرية عن موقفها الطبقي الواضح والصريح والمميز، وهذا تعبير مكثف عن برنامجها المرحلي التي تناضل من أجله في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة التي سِمتها الأساسية القمع والقهر والجوع والبطالة والفقر ونهب الثروة، وقد تعززت السمة هذه مع تبني السياسات الليبرالية التي أدت إلى ضرب القطاع العام عبر خصخصته، وبيعه بأبخس الأثمان وهذه الخطوات جرت بالتزامن مع الاستيلاء الكامل على الحركة النقابية ومصادرة قرارها، وفرض قوانين عمل تمكن الاستثمارات الأجنبية والمحلية من إملاء شروطها على الطبقة العاملة عبر تقييد حركتها في تنظيم قواها، وعبر حرمانها من حق العمل إلاّ بالشروط التي تبقي إدارة الشركات المباعة مهيمنة، وصاحبة قرار نهائي.

الطبقة العاملة المصرية صاحبة تجربة طويلة في النضال والدفاع عن حقوقها، وحراكها الحالي لم يأت من فراغ بل هو استمرار للمعارك الطبقية التي خاضتها منذ عقود وهناك محطات هامة في تاريخ الحركة العمالية المصرية أكسبتها الخبرة والتجربة، والتقاليد الكفاحية التي تمكنها من استعادة دورها النضالي الوطني والطبقي بمواجهة ناهبيها مهما اختلفت أشكالهم وتلونت شعاراتهم، لأن المنطلق الثابت الذي يحرك الطبقة العاملة المصرية هو موقف النظام أي نظام من حقوق العمال وتوزيع الثروة أي برنامج النظام الاقتصادي الاجتماعي، لهذا كانت الإضرابات العمالية الأخيرة في اتساع من حيث عدد العمال المشاركين فيها وهي على درجة أعلى من التنسيق والتنظيم بين القطاعات العمالية المشاركة في الإضراب عن سابقتها من الإضرابات، فقد شارك عمال الغزل والنسيج بفاعلية وهم قادة الإضرابات في السابق والحاضر وأضرب عمال الحديد والصلب وموظفو الشهر العقاري والأطباء والصيادلة، وعمال النقل.

السؤال المطروح هو: لماذا يقوم العمال بإضراباتهم الواسعة وقد تغير شكل الحكم من حسني مبارك، إلى الإخوان المسلمين، حيث العمال هم من لعبوا الدور الرئيسي في تغيير الأشكال السابقة والإطاحة بهم.

اتهمت حكومة الإخوان العمال بالشغب وتحميل الحكومة ما لا طاقة لها خاصةً عندما طالب العمال برفع الحد الأدنى للأجور بالوقت الذي فتحت فيه الحكومة الباب على مصراعيه لكبار الحرامية والمستثمرين، والحكومة الحالية مارست الدور السابق نفسه من حيث موقفها من مطالب العمال مع أن دور العمال كان كبيراً في ثورة 30يونيو التي غيرت شكل الحكم ولم تغير النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي الذي يعبر عن مصالح وحقوق الأغلبية من الشعب المصري.

إن الطبقة العاملة المصرية ستبقى تناضل من أجل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني تغيير النظام تغييراً جذرياً سلمياً بما يحقق حل القضيتين الأساسيتين: القضية الوطنية، والاقتصادية الاجتماعية.

التعديلات على قانون التأمينات انتهت.. متى التطبيق؟

من المؤسف أن بعض العاملين سواء في القطاع العام أو الخاص لم يقدروا حتى اللحظة أهمية وضرورة اشتراكهم أو انتسابهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، التي مازالت هي الضمان للعامل في مختلف بلدان العالم وبمختلف توجهاته الاقتصادية لأن التسجيل في التأمينات يعني الادخار المستقبلي للعامل ولأسرته، مهما كانت الصعوبات التي يواجهها مستقبلاً من أمراضٍ وشيخوخة، وتؤكد المؤسسة أنه عندما يتم الاشتراك عن العامل بنسبة 24,1% من أجره، ويحال إلى التقاعد بخدمة 30 سنة يأخذ 75% من متوسط الأجر خلال السنة الأخيرة التي خدم بها، أي أن المؤسسة أعطت العامل أكثر من ثلاثة أمثال المبلغ الذي اشترك فيه.

■ ياسر حاج حسين

مصادر من المؤسسة أكدت أن التعديلات الجارية منذ أشهر على قانون التأمينات الاجتماعية قد شارفت على الانتهاء، وأن التعديل شمل 22 مادة تخدم معظمها شريحة واسعة من العاملين في كلا القطاعين، وأن عملية حدود وضع سقف محدد للاشتراك قد تمّت لتصبح ضعف راتب الحد الأعلى للفئة الأولى للعاملين في الدولة، إذ كان باستطاعة العامل في القطاع الخاص الاشتراك بالتأمينات بسقف غير محدد، وهذا كان يرتب على المؤسسة التزامات برواتب تقاعدية كبيرة لفئة محدودة من المشتركين الذين أصبحوا على قدرٍ من المعرفة بأهمية التأمينات.

وفي السياق ذاته كشف وزير العمل حسن حجازي لصحيفة محلية، عن وجود 1400 عامل مشتركين بالتأمينات وبأجر أكثر من 96 ألف ليرة، مشيراً أن هؤلاء العاملين إذا أرادوا الحصول على الرواتب التقاعدية سيشكلون 20% من رواتب ثلاثة ملايين عامل، حيث تبلغ كتلة الرواتب التي يتم دفعها 40 مليار ليرة سنوياً، موضحاً أنه ولأجل لذلك اقترح في مشروع التعديل الجديد السقف الذي تم ذكره سابقاً.

وفي الفصل بين سنوات الخدمة أوضح حجازي: «عندما يتحول العامل إلى التقاعد ولديه 32 سنة خدمة يأخذ 80% من متوسط أجر السنة الأخيرة، مؤكداً أنه تم تناول ثلاث حالات من التقاعد، فالذي لديه 180 اشتراكاً ووصل عمره 60 سنة يأخذ معاشاً تقاعدياً، والذي لديه 300 اشتراك مهما بلغ عمره يستحق راتباً تقاعدياً، كما تم التمييز بين الذكور والإناث، مشيراً إلى أن الإناث أقل بخمس سنوات للإحالة للتقاعد الاختياري في الحالة المذكورة سابقاً، ويمكن أن يستفدن من هذه الميزة».

الأهم في تأكيدات حجازي قوله إن الاشتراك بالتأمينات أصبح لكل العمال في المنشآت مهما بلغ عدد العمال، حتى لو كان المنشأة فيها عامل واحد عليها أن تشترك عن هذا العامل، لكن السؤال الأهم من هذا التأكيد هو: من هي الجهة المعنية التي ستطبق هذه الجزئية في ظل التهرب غير الطبيعي لأصحاب العمل؟!!.

وكشفت التسريبات حول التعديلات أنه وفي المرحلة الثالثة يأتي تأمين الوفاة والشيخوخة والعجز وإصابات العمل، أي تأمين كل العاملين حتى المهنيين العاملين لحسابهم الخاص، وأن هؤلاء لهم نظام حساب خاص، حيث يمكن أن يشتركوا بالتأمينات ويدفعوا حصة العامل ورب العمل ويحصلوا على معاشات تقاعدية لهم ولأسرهم من بعدهم، وهو ما يسمى بتعويض المرحلة الثالثة، إذ يحصل العامل من خلالها على جميع الميزات وهو نوع من الضمان الاجتماعي يضمن المجتمع بالكامل، وهذا ما وصفه الوزير حجازي بأنه: «عند التأمين على هذه الفئة التي تشكل 26% من مجموع السكان يتم التأمين على المجتمع بأكمله».

لن نختلف مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية أن التعديلات الجديدة ستضع أو «قد» حداً لموضوع تهرب صاحب العمل من تسجيل العمال لديه في التأمينات الاجتماعية، لكن في حال استقال هذا العامل أو تم صرفه من العمل وهو يستحق راتب شهرين عن كل سنة خدمة حسب القانون، هل يأخذها دون الانجرار للمحاكم التي قد تكلفه نصف ما يستحق من حقوق تأمينية بعد سنوات من الخدمة؟!!.

20مليون عاطل عن العمل في الوطن العربي

بين الفينة والأخرى تصدر منظمة العمل العربية أرقاماً عن أوضاع الطبقة العاملة في البلدان العربية، وخاصة موجة الأزمات الجديدة التي تعيشها، والتي كانت سبباً في احتدام الصراع الطبقي أكثر، بين من يملكون الثروة وهم الأقلية، وبين الأغلبية التي لم يعد باستطاعتها تأمين لقمة عيشها، حيث أكد مدير عام منظمة العمل العربية أحمد محمد لقمان، أن عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي، بلغ 20 مليوناً، بزيادة 16% عن العام الماضي، ترى كم حجم العمالة السورية العاطلة عن العمل من هذا الرقم المعلن؟!.

■ ريم علي

وحسب التصريحات الأخيرة التي صرح بها لقمان للإعلام أنهم سيعملون على وضع إستراتيجية لمواجهة البطالة، وتحقيق الحماية الاجتماعية، وسيتم مناقشة هذه القضية الهامة في «المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل»، والذي سينعقد في الرياض هذا الأسبوع، والذي من المتوقع أن يصدر عنه وثيقة تحت مسمى «إعلان الرياض للتنمية المستدامة والتشغيل»، يحتوي الإعلان المزمع حسب المنظمة خطط للعمل والسياسات، وأسس التفاهم بين الدول العربية، لزيادة التشغيل والحد من البطالة ومكافحة الفقر.

اللافت في المنتدى، أنه ينظم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ووزارة العمل بالمملكة العربية السعودية، والبنك الدولي، ويأتي ضمن فعاليات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، التي تترأسها المملكة العربية السعودية في دورتها الثالثة. أي أن جميع الجهات المتعاونة مع تنظيم المنتدى هي نفسها التي تعمل في الخفاء بتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول الفقيرة والعمل على انتهاك حقوق العمال فيها عبر مخططات يشرف عليها البنك الدولي بشكل مباشر!!.

من هنا يبقى السؤال الذي يطرح نفسه وهو: أي دور تخريبي هذا الذي تلعبه السعودية في انتهاك حقوق العمال تحت مظلة منظمة العمل العربية التي يبدو أنها أصبحت تحت إمرة دول البترودلار؟!!.

الحكومة تضغط.. الصناعي يتهرب.. العامل يدفع!

عند كل هجوم مباغت من الحكومة على أي مصدرٍ من مصادر الدعم الحكومي، وخاصة المحروقات والكهرباء التي هي أسٌّ مادتنا هذه، يخرج علينا مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء، ليؤكد وينفي أن التعرفة الجديدة للكهرباء ضمن الآلية الجديدة للدعم الحكومي لن تمس شرائح ذوي الدخل المحدود، والذين يشكلون أغلبية الشعب السوري، والخاضعين لشريحة معظمهم يدفعون قيمة الفواتير تحت سقف شريحة الألفي كيلو واط ساعي، وإن المستفيدين من الشرائح التي تزيد على الشريحة المذكورة سابقا لا يزيد عددهم على 45 ألف شخص يدخل تحت سقف هذا الرقم المقتدرون مادياً أي من أصحاب رؤوس الأموال والتجار والصناعيين والفعاليات الاقتصادية على اختلافها وتنوعها.

■ هاشم اليعقوبي

ويتابع المصدر بطرح مبرراته قائلاً: «إن الغاية من إعداد تعرفة جديدة للكهرباء هي وصول دعم الكهرباء إلى أصحاب الحاجة الحقيقية لهذا الدعم إذ ليس من المعقول أن يتساوى في الدعم الموظف الذي لا يتجاوز دخله الشهري سقف 25 ألف ليرة في أحسن حالاته مع التاجر الذي يربح أضعافاً مضاعفة للرقم المذكور في اليوم الواحد وليس في الشهر».

لقد قامت وزارة الكهرباء مؤخراً بإصدار التسعيرة الجديدة لفواتير الكهرباء الخاصة بالصناعيين بعد «تمرير المصدر المسؤول مبرراته» وذلك بزيادة وصلت لأكثر من 100%، على سعر الكيلو واط الساعي لا كما تدَّعي من باب المساواة، مما شكل عبئاً جديداً على أصحاب المعامل والورش الصناعية، وبالتالي ارتفعت تكاليف الإنتاج على الصناعيين من جديد، والتي هي مرتفعة أصلاً بفعل الأزمة والحصار الاقتصادي أولاً، وبفعل الإجراءات الحكومية الحالية التي تستحق بامتياز لقب حكومة «عدوة الدعم» على طريقة شقيقاتها من الحكومات السابقة، لجأ الصناعيون بحكم العادة طبعاً لإعلان حربهم المفتوحة على الحلقة الأضعف من بين كل الحلقات أي على عمالهم، فكان الحل «الفظيع» ذهاب بعضهم لتسريح أعداد منهم، فيما ذهب الآخرون لزيارة ساعات العمل، والباقية المتبقية منهم بتخفيض أجر العامل الذي بالأصل لا يكفيه أجره لتلبية نصف احتياجاته المعيشية «عايش عالبركة» والحجة عند الصناعي جاهزة مسبقاً في تهرب واضح من مسؤولياته «ما في بيع»، و«رفعولنا سعر الكهربا»، «ما بكفي الدفع على الحواجز شو ساويلكم أنا»... إلخ من المبررات اللامنطقية التي يرى فيها السبب بتهديد العامل بالفصل!!.

«ما في بيع»، و«رفعولنا سعر الكهربا»، «ما بكفي الدفع على الحواجز شو ساويلكم أنا»...

لم يعد مقبولاً الواقع الجديد المتمثل فعلياً بخسائر الصناعي أو بإغلاق المعمل، ومن الطبيعي أمام تهديد كهذا رضوخ العمال الذي لا حول لهم ولا قوة لتهديداتهم، فلا الحكومة ترحمهم، ولا الصناعي يقدِّر ظروفهم، ولا النقابات تتابع حالهم وأحوالهم بالمعنى المطلوب منها نقابياً، والسؤال البديهي هو: أما آن للحكومة أن تجد مصدر تحويل آخر بعيداً عن جيوب الفقراء والكادحين، الذين يعتبرون الطبقة الوطنية المنتجة في كل الظروف والأوقات؟!.

258 ألف عامل في القطاع السياحي فقدوا وظائفهم!

■ سلام نمر

أكدت مصادر في وزارة السياحة، لـ«قاسيون»: أن أضرار قطاع السياحة في سورية خلال فترة الأزمة التي تمر بها البلاد، زادت قيمتها عن 330 مليار ليرة سنوياً، وأن الاستثمارات المتوقفة عن التنفيذ هي بحدود 300 مشروع وحجم استثماراتها حوالي 90 مليار ليرة، وما يعادل 25 مليار ليرة شهرياً. وبيّن المصدر المطلع على بعض الإحصاءات فيها أن هذه الأضرار، أضعفت مساهمة السياحة بالناتج المحلي الإجمالي، وفي ميزان المدفوعات، وفي مداخيل القطع الأجنبي، وبالتالي كان لها تأثيرها الأوتوماتيكي في حجم التدفقات النقدية لمواجهة أزمة الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي وهنا القضية الأخطر.

لكن ما تأثير كل هذه الأضرار بالأرقام على العمال في هذا القطاع، وانعكاسها سلباً على العمالة؟ إن الإحصاءات حسب البيان الصادر من الوزارة ذاتها تشير أن إجمالي عدد العاطلين عن العمل بشكل مباشر وغير مباشر يقدر بـ258 ألف عامل في القطاع السياحي، منهم 86 ألف عامل بشكل مباشر يعملون في «فنادق، مطاعم ،مكاتب سياحة وسفر»، و172 ألف عاطل عن العمل بشكل غير مباشر «العاملون في قطاعات تابعة للسياحة مثل سائق التاكسي ومورد المواد الأولية للفنادق والمطاعم والدليل السياحي وشركات النقل السياحية وغيرها من المكاتب التابعة للسياحة».

وأوضح المصدر أن قيمة الأضرار المباشرة بلغت 165 مليار ليرة، تشمل أضرار أصحاب الفنادق والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر، وأضراراً غير مباشرة بقيمة 135 مليار ليرة، وأضراراً تؤثر على القطاعات المتعلقة بقدوم السياح مثل قطاع النقل البري والبحري والجوي وقطاع الزراعة والصناعة والثقافة.

وأضاف المصدر أن من أهم تداعيات الأزمة على القطاع السياحي، هو انخفاض قدوم السياح الأجانب إلى البلاد بشكل ملحوظ من 3,2 ملايين سائح خلال النصف الأول من عام 2010 إلى 90 ألف سائح فقط عام 2013 للفترة نفسها، ولعلَّ هذا الرقم يؤكد حجم العمال المسرحين تعسفياً، أو الذين وقعوا على استقالاتهم مسبقا تحسبا لأي حدثٍ أو أزمة كالتي نعيشها الآن.

السؤال: من ينقذ هؤلاء من قارعة الطريق بعد أن أصبحوا بلا مورد؟!!.

من الأرشيف العمالي

الموقع النضالي الحقيقي

■ أبو فهد

يتوارد تباعاً عبر الصحافة المختلفة آراء ومواقف عديدة من داخل النظام وخارجه داعية إلى إصلاح وتطوير وتحديث لجملة من المنظومات والقضايا التي تمس الاقتصاد الوطني والطبقة العاملة السورية، وهذه الآراء والمواقف تلتقي جميعها عند نقطة واحدة جوهرية وهي الخلاص من قطاع الدولة القائم باعتباره قطاعاً متخلفاً، لا يمكن أن يجاري الضرورات القادمة والاتفاقيات التي عقدتها سورية مؤخراً، وبشرنا هؤلاء أن الانهيار قادم وحتمي، إن لم نقبل على خطوات جريئة ومؤلمة اقتصادياً واجتماعياً، وإلا فلا يمكن السيطرة على ما سيحدث فيما بعد. ويستند هؤلاء بذلك على قضيتين أساسيتين:

الخسائر الكبيرة التي مني بها قطاع الدولة، وعدم قدرته على السير إلى الأمام والقيام بمهام النمو والتنمية.

وجود عمالة زائدة في هذا القطاع تبلغ حسب تقديراتهم من 20 ـ 30% من قوة العمل الأساسية.

لعلنا نستطيع القول إزاء ما نسمع ونرى إن تلك المواقف كلام حق يراد به باطل.

أين يكمن ذلك؟ قطاع الدولة عبر السنوات الماضية من عمره لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية، ومكنها في تلك الظروف من إمكانية الصمود السياسي، وما كان يمكن لقطاع الدولة أن يلعب هذا الدور لولا وجود توازن قوى على الأرض، أي وجود الاتحاد السوفياتي ودعمه الكبير لسورية اقتصادياً وسياسياً مما مكنه أن يلعب ذلك الدور المهم والكبير. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واختلال موازين القوى عالمياً، تأثر هذا الدور إلى حد كبير إضافة لما فعل به من تخريب متعمد ونهب واسع. ونتيجة التطور والتوسع في قطاع الدولة تطورت الطبقة العاملة السورية عددياً ونوعياً، وتراكمت لديها خبرات واسعة في الإنتاج وقيادة العملية الإنتاجية في مراحلها المختلفة.

أيضاً نتيجة ذلك تطور وعيها المهني والطبقي وأصبحت طبقة واعية سياسياً وعبرت عن ذاتها في مراحل مختلفة من الصراع الداخلي والخارجي، ولكن هذا لم يكتمل فكان لابد من كبح هذا التطور وإيقافه عند حدود معينة تكون فيها تابعة بكل المعاني السياسية والتنظيمية وبالتالي يكون دورها محدوداً وإيقاع حركتها مضبوطاً إزاء ما يجري من تطورت سياسية واقتصادية واجتماعية رغم كل المظاهر الديمقراطية الخارجية التي تبدو للعيان «مجالس إدارة، مجالس إنتاجية، مجلس الشعب... إلخ» ولكن حتى تلك المظاهر تسقط فوراً عند أي معركة تحاول فيها الطبقة العاملة التعبير عن ذاتها وعن حقها وعن موقعها. مكبلة بأشكال تنظيمية بيروقراطية تعمل بعقلية الموظف الذي يؤدي واجبه الوظيفي تجاه من وظفه في هذا الموقع الذي هو بالأساس والضرورة يجب أن يكون موقعاً نضالياً، موقعاً يجري فيه الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة بشكل فعلي، بشكل كفاحي ليس على الورق والمذكرات فقط.

قاسيون العدد 239 كانون ثاني 2005

مسابقة السنوات الأربع من الانتظار «بحَّت»!!

■ رواد الأحمد

بعد الإعلان عن نتائج مسابقة المصرف المركزي وفق القرار 504/ح، والطلبات المتكررة من الناجحين بأن تقوم إدارة المصرف بتوزيع الناجحين الذين سوف لن يعينوا ويفيضوا عن حاجة المصرف وفروعه، في المصارف العامة والإدارات الحكومية وغيرها، ومراسلتها لتعيينهم وفق حاجتها، على غرار ما قامت به وزارة المالية خلال مسابقتها منذ أربع سنوات، طالب الناجحون من الإدارة الرأفة بوضعهم لينالوا مكاناً لهم للعمل في هذا الوطن رغم معرفتهم بالتأثيرات السلبية للأزمة.

نتائج المسابقة وسيرها وطول الفترة التي استغرقت فيها ومازالت أصبحت «نهفة» بعد أن تم التعيين لقسم منهم بمزاجية مطلقة حسب بعض الناجحين، حيث أعلنت المسابقة بتاريخ 27-6-2011، لحملة الإجازة في الاقتصاد والحقوق لتعيين الناجحين فيها لوظيفة «رئيس شعبة»، وأجرى المصرف الامتحان الكتابي للمسابقة بتاريخ12-5-2012، ثم قام بإجراء الامتحان الشفهي للمسابقة بدءاً من23-6-2012 تباعاً للمتقدمين من جميع المحافظات مع العلم أن المصرف أجرى آخر امتحان شفهي في الشهر الثالث من العام 2013، ونحن الآن في الشهر الثالث من 2014 ولم يتعين إلا الجزء القليل منهم، والمضحك أن بعض الإداريين حين كانوا يؤكدون للناجحين «راحت معكون لل2014» كانوا يفكرونها «مزحة تقيلة» لكنهم في الحقيقة كانوا يعلمون جيداً أن مشوارهم طويل جداً!!.

الناجحون وعبر أكثر من شكوى طالبوا بإيصال صوتهم إلى مسؤولي المصرف المركزي، نتيجة خوفهم أن يتوقف التعيين عند هذا الحد، رغم انتظارهم على أمل أن لا يغيب ظنهم أولاً، ولحاجتهم للكسب المادي نتيجة قلة الوظائف، وفرص العمل وخاصة لحملة الشهادات الجامعية.

يبدو أن النجاح في المسابقة ليس بالضرورة فألاً حسناً كما قال أحد الناجحين بل ربما يكون نذير مصاعب وشؤم قد لا يتوقعها الناجح، وربما تنجح ولا تعين بكل بساطة أو ربما تمدد مسابقتك، كما هذه المسابقة التي امتدت لأربع سنوات مما يعني حرمان كل ناجح من التقدم لأية مسابقة أخرى.

لقد طالب هؤلاء بإعطائهم الأولوية في التعيين، ومراعاة سنة تخرجهم، وتسجيلهم في الشؤون، وخاصّة أن أعمار بعضهم تجاوزت الثلاثين عاماً، فلماذا يسقط حق الناجح بعد مرور أربع سنوات من تاريخ المسابقة وسنة من نتائجها؟!.

تصريحات متناقضة عن العمال المسرّحين

جرت فيه التعديلات الـ/22/ المهمة التي عدلت على قانون التأمينات الاجتماعية أكد مدير فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدمشق غسان ديوب، في تصريحات إعلامية له أن «هناك نحو 550 منشأة بدمشق غير جاهزة، ما يعني أن ملفاتها غير مكتملة بعد، من حيث ديونها وأجور واشتراكات عمالها، كاشفاً وجود نحو 15 ألفاً و347 منشأة في حالة الجاهزية، إلا أنها باتت بلا عمال، حيث قامت بتسريح عمالها أو جمدت أعمالها، وهي لم تتأثر بالأحداث الجارية».

■ محرر الشؤون العمالية

السؤال الذي يجب الإجابة عليه هو: كيف هي جاهزة، وفقدت عمالها في الوقت ذاته، ولم تتأثر بالأزمة؟ أم أن الصحفي ناقل خبر التصريح لم يعرف تحرير خبره كما يجب، أو أن الاعتراف هنا سيد الأدلة وعياً وإرادة!!.

ويتابع المدير تصريحه قائلاً: إن المؤسسة صرفت نحو مليار و13 مليون ليرة كتعويضات للعمال خلال العام 2013. مشيراً أن عدد المستحقين للمعاشات بكل أنواعها، وصل إلى 6982 مستحقاً ووصلت قيمة معاشاتهم إلى 143 مليوناً و605 آلاف ليرة، وإجمالي تعويضاتها مليون و822 ألف ليرة، والسؤال هنا: لمن صرفت كل تلك المبالغ إن لم نكن متأثرين بالأزمة كما أسلف؟!.

وفي الدخول ببعض التفاصيل بيَّن، أن عدد الإصابات التي وقعت خلال العام 2013 أثناء العمل، وصل إلى 826 مصاباً، منها 751 إصابة عمل و75 إصابة مهني، توزعت على 127 إصابة في الإناث و699 للذكور، منهم 801٪ التأمين للمرحلة الثالثة، والتي عدد عمالها 4 فما فوق، ويستحق عمالها معاشاً تقاعدياً و4 عمال من المرحلة الرابعة، والتي عدد عمالها أربعة فما دون، ولا يصرف لهم معاشات تقاعدية بل تعويض إصابة فقط، وهناك 20 يعملون تعهدات وموسميين، ووقعت 51 حالة عجز دائم و16 حالة وفاة للعام 2013، ولم تسجل المؤسسة حالات انقطاع عن العمل أو عناية طبية مستمرة من خلال النشاط الاقتصادي لهذه المنشآت.

من جهة أخرى، أكد ديوب، أن إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص بدمشق وصل إلى 35 ألفاً و841 منشأة يعمل بها نحو 51 ألفاً و462 عاملاً. أي بالمنطق الطبيعي وفي حالة تقسيم وتوزيع العمال حسب عددهم على المنشآت نصل لنتيجة أن كل منشأة حصتها عامل ونص، لأي تصنيف عمالي واقتصادي ينتمي هذا الواحد؟!.

إضرابات عمال النفط في سورية 1950 - 1979

قام عمال شركة بترول العراق الإنكليزية الأمريكية وعمال شركة التابلاين الأمريكية بإضرابات سنوات 1950 – 1951 وفي نيسان 1951أضرب عمال شركة أي بي سي في مدينة بانياس مطالبين بإعادة العمال المسرحين وفي عام 1953 أيضاً جرى أضراب ضخم لعمال النفط في بانياس.

■ فادي نصري

إن الإضراب العام لعمال «شركة نفط العراق» في ربيع عام 1956 أجبر البرلمان السوري على إصدار قانون يطالب الشركات الأجنبية بزيادة أجور العمال بنسبة 16% وفي حزيران عام 1957 فرض البرلمان على شركة نفط العراق دفع تعويضات للعمال عن التوقف الذي كان سببه العدوان على مصر وفي حزيران 1959 أضرب عمال مصفاة حمص ضد التسريح التعسفي ومن أجل إطلاق الحريات والحقوق الديمقراطية ووضح حد للاعتقال، وسافر وفد من عمال نفط دير الزور إلى القاهرة من أجل هذه المطالب برئاسة النقابي الشيوعي عبد الرحيم تركي المفرج.

سنوات السبعينيات خاض عمال النفط نضالاً من أجل زيادة الإنتاج والنضال ضد التسريح التعسفي والتمييز في التوظيف والاعتقال السياسي في مصفاة نفط حمص وحقول الرميلان والجبسة في الجزيرة ودير الزور وبانياس وبتاريخ 17- 18 تشرين الثاني 1979 قام 5000 عامل في حقول النفط في الرميلان بتوقف عن العمل وشارك العمال الفنيين وعمال الحفر وورشات الميكانيك والكهرباء والسائقون وعمال المطعم والتنظيفات والمجارير والنقل وغيرهم.

وكان العامل المباشر لهذا التوقف الرائع هو التوزيع غير العادل للمكافأة التي قدمتها الوزارة نتيجة رفع الإنتاج وتحسينه، وقد سادت الحركة وحدة كاملة بين جميع العمال من مختلف الاتجاهات وبروح التصميم على تحقيق العدالة في توزيع المكافاة، واستطاع العمال نتيجة وحدتهم وتصميمهم انتزاع

انتصار في تحقيق توزيع عادل للمكافأة على أن تكون 75% للعاملين داخل الحقول، و85% للعاملين خارج الحقول و100% لعمال الحفر والإنتاج والتنظيفات وعمال المجارير ويتقاضى المهندسون هذه النسب نفسها كل حسب موقعه.

وقد حاول البعض حرف نضال العمال المشروع عن هدفه الأساسي ، كما حاول البعض إرهاب العمال ومحاولة كسر حركتهم بالقوة. وفشلت جميع هذه الأساليب أمام الإرادة الواعية للعمال وفهمهم العميق لأهدافهم وللوضع السياسي الذي تمر به البلاد. هذا وهناك مطالب أخرى لعمال النفط قدمها مكتب النقابة إلى الاتحاد العام للعمال وتتركز حول:

- بناء وحدات سكنية للعاملين كافة
- تأمين سيارات إسعاف جديدة بدل القديمة
- تثبيت العمال المتعاقدين
- تعديل أوضاع المثبتين
- تحديد مدة العمل في الأعمال الصعبة والمناطق الغازية
- تعديل أوضاع العمال العاديين
- إصدار قانون العاملين الموحد
- البت بالدعاوى المقامة على الشركة من مكتب النقابة كبند مسافة الطريق بين مركز العمل ومسكن العاملين.

بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي للإرادة الشعبية

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية اجتماعه الدوري بدمشق السبت 2014/3/1 وكان على جدول أعماله جملة من النقاط في مقدمتها مستجدات الوضع السياسي والميداني في سورية وفي المنطقة والعالم، وتحضيرات المؤتمر الحادي عشر للحزب، وكذلك القضايا المتعلقة بجريدة الحزب المركزية «قاسيون».

توجه الاجتماع بالتعازي لجميع أعضاء الحزب وخاصة في حلب والى عائلة الفقيد الرفيق سالم الدهش عضو المجلس والرئاسة.

وتم التأكد من وجود النصاب المطلوب، وبحضور غالبية أعضاء المحكمة الحزبية، تم الانتقال لعرض النقاط المتعلقة بتطورات الأزمة السورية ولاسيما مع مرحلة جنيف2.

رأى الاجتماع أن التطورات الجارية بعد انتهاء الجولة الثانية من جنيف بانتظار الجولة الثالثة في وقت لاحق من الشهر الجاري تشير إلى أن واشنطن وحلفاءها لايزالون يراهنون على عرقلة جنيف بهدف إفشاله وإحياء التلويح بالتدخل العسكري الخارجي الذي لا تسمح به موازين القوى الدولية القائمة، وهو لذلك لا يتجاوز حرب الأعصاب، إلا إذا أرادت واشنطن القيام بمغامرة غير محسوبة النتائج والتداعيات.

وشدد الاجتماع على أهمية تعديل بنية الحضور في جنيف لتصويب جدول أولويات المؤتمر ووجهته بغية الوصول إلى نتائج وحلول حقيقية للأزمة تكون كفيلة بإنهاء الكارثة الإنسانية الفادحة في البلاد عبر وقف التدخل الخارجي ووقف العنف وإطلاق العملية السياسية السورية، بما يضمن قيام مكافحة جدية للإرهاب التكفيري الوافد على سورية والذي يهدد وجودها وبنيتها مثلما يهدد دول العالم أجمع.

وفيما يتعلق بمقولة العملية السياسية السورية أكد المجتمعون على أنه في ظل درجة التدويل القائمة حالياً للأزمة السورية، فإن جنيف بات بوابة إلزامية وحيدة للتوجه نحو الحل السياسي في سورية ليتمخض عنها حوار سوري- سوري وعلى الأرض السورية، وليس العكس أو النقيض أو البديل كما تحاول بعض وسائل الإعلام شبه الرسمية السورية المرتبطة بقوى الفساد الكبير أن توحي به وترددده.

كما أشاد الاجتماع بقرار جزء من المعارضة الوطنية السورية المتمثلة بائتلاف قوى التغيير السلمي وحزب الإرادة الشعبية أخذ زمام المبادرة للتوجه إلى جنيف بوفد معارضة مواز لانتزاع حق الحضور فيه على اعتبار أن ما يجري مناقشته هناك هو مستقبل سورية ولا يجوز السكوت عن استمرار تغييب القوى الحقيقية السورية القادرة على الإسهام بحل حقيقي للأزمة، ولاسيما مع ثبوت عقم منطق وبرامج عمل أصحاب مقولات «الثورة» و«المؤامرة» أو «الإسقاط» و«الحسم» على حد سواء، وسط قيام استقطاب جديد في أمزجة ومواقف مختلف القوى السياسية والشرائح الشعبية، ليس أقلها قيام الهدن والتسويات في أكثر من منطقة ومدينة سورية والتي ينبغي تحويلها لمصالحات حقيقية عبر تثبيت فتح الأفق السياسي، وبالتالي ضرورة الفرز بين المسلحين ضمن إمكانية استقطاب السوريين منهم للانخراط فيما سيصبح معركة وطنية بوجه الإرهاب الوافد، بعد توفير وتكريس إجراءات بناء الثقة المطلوبة مرحلياً، وبما يشكل رداً مباشراً على محاولات واشنطن البائسة لعقد صفقة دولية في جنيف على حساب استمرار نزيف الدم والاستعصاء في سورية.

وأكد الاجتماع في الوقت ذاته على أهمية إخراج مسألة المساعدات الإنسانية في سورية من دائرة التسييس والتسييس المضاد.

ورأى الاجتماع أن مايجري في المنطقة والعالم، بما فيها التطورات في العالم العربي وأوكرانيا وحتى تركيا وتايلاند وفنزويلا، وعلى الرغم من التهويل والضخ الإعلامي والعمل على إيجاد «خارطة حريق» متنقلة، لايزال تحت تأثير تناقضات ومفاعيل الأزمة الرأسمالية العالمية يدلل على قيام حركة شعبية واسعةتواصل قوى العالم القديم محاولة ركوب موجاتها، سواء عبر حرفها عن مسارها أو مصادرتها بقوى الفاشية الجديدة، أو حصر التغييرات على مستوى السلطة وليس على مستوى النظم سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً ككل، لتبقى مهمة القوى الوطنية الحفاظ على زخم وتوجه هذه الحركات وطنياً واقتصادياً- اجتماعياً. وبالنسبة لاوكرانيا راى الاجتماع أنها لن تكون لقمة سهلة على الاوربيين والامريكيين المتدخلين قي شؤونها وأن هذا التدخل سوف يرتد على أصحابه وبالا عليهم .

تنظيمياً، استمع الاجتماع إلى تقريري اللجنتين المكلفتين بإنجاز وثيقتي البرنامج والنظام الداخلي المقدمتين للمؤتمر المقبل للحزب ووجه لضرورة إنجاز مختلف الوثائق المطلوبة بأسرع وقت ممكن، بالتزامن مع الإنتهاء من عمليات تسجيل الناخبين وإنجاز الانتخابات التحضيرية للمؤتمر الذي تم تفويض الهيئات القيادية للحزب بتحديد موعده النهائي في الفترة المقبلة.

كما ناقش الاجتماع واقع جريدة قاسيون بما فيها الجوانب التحريرية والاشتراكات وبدء إطلاق الجريدة في الأسواق. وتم الطلب من المنظمات الانتهاء من حملة الاشتراكات، وإيلاء المزيد من الاهتمام بمواصلة رصد مختلف التطورات والأحداث والهموم في مختلف مناطق البلاد، لعكسها في الجريدة تثبيتاً للخط السياسي والبرنامجي لحزب الإرادة الشعبية الذي تأتي الأحداث لتثبت صوابيته، ويشق طريقه أكثر فأكثر على أرض الواقع وفي عقول أعداد متزايدة من عموم السوريين.

كما قرر الاجتماع تكليف لجان المحافظات بتكثيف صلاتها ونشاطها مع مختلف القوى المحلية القائمة في مناطقها بما ينسجم مع خط الحزب وموجبات الخروج من الأزمة الراهنة في البلاد. وأوصى الاجتماع مختلف هيئات الحزب ولاسيما المركزية والإعلامية منها العمل على تطوير الرؤية والخطاب لمواكبة مختلف التطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

■ دمشق 2014/3/1

المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

الرفيق ستالين.. أقوى الحاضرين!

■ قاسيون

في ذكرى رحيله الواحدة والستين لا يزال حاضراً..! ولا يزال حضوره مرعباً لأعداء الشعوب من نهابين رأسماليين، ومن فاشيين جدد.. ويتعزز هذا الحضور بعودة الحركات الشعبية إلى اجتياح شوارع العالم مجدداً مهددة بنسف النظام الرأسمالي العالمي..

الرفيق ستالين الذي توقفت حياته، أو أزهقت كما تشير قرائن متعددة، عام 1953 وهو مطل من قمة الانتصارات التحررية والاجتماعية للنصف الأول من القرن العشرين، ومن المنصةُ المعرفية الأكثر تقدماً في حينه.. مطلٌ نحو استكمال سحق الرأسمالية..

ورغم انتهاء «وجوده الفيزيائي» لكن حرباً مستمرة لا تزال تخاض لتشويه صورته وتغييب أفكاره، حرب يدفع في سبيلها مليارات الدولارات لإنتاج الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية والكتب والمنشورات الهادفة إلى تزوير التاريخ، لإبعاد الشعوب قدر الإمكان عن تمثل الأفكار الثورية الحقيقية..

إنّ ستالين الذي أعلن أن «لواء التحرر في العالم الثالث سقط من أيدي البرجوازية نهائياً وعلى الشيوعيين التقاطه»، كان يفصح عن عزمه إحداث اختراق كبير للجبهة الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، يحسم من خلاله معركة الشعوب ضد الرأسمالية نهائياً، حاضر معنا اليوم والغرب يسوم شعوب العالم الثالث شتى أنواع الذل والعذابات ويضعها أمام خيار إجباري وحيد هو الثورة ضده عبر الطريق ذاته الذي رسمه ستالين.

وستالين الذي صاغ القانون الاقتصادي الأول للاشتراكية وهو: «تلبية حاجات البشر المادية والروحية المتنامية»، حاضر معنا اليوم في ذروة الأزمة الرأسمالية.

الرفيق ستالين المناضل والمفكر الثوري، منصتنا التي لا بديل عن الانطلاق من إنجازاتها لملاقاة الصعود الثوري الجديد..

ندوة شبابية في السقيلبية

■ مراسل قاسيون ـ حماة

بدعوة من لجنة دائرة الشباب في مدينة السقيلبية ندوة شبابية تحت عنوان جنيف2 وآفاق الحل للأزمة الوطنية.

حضر الندوة نخبة من الشباب المهتمين بالشأن السياسي وبالتالي بحل الأزمة الوطنية والخروج منها.

قدم الرفيق المحاضر أهم مفاصل سياسة الحزب فيما يخص الأزمة والخروج منها وإن الحزب منذ بدء الأزمة أعلن أن المخرج للأزمة هو حل سياسي بعيداً عن طرفي الصراع صاحبي فكرتي الحسم والإسقاط، حيث بين الحزب ومنذ البداية أن التوازن القائم داخلياً وإقليمياً ودولياً لا يمكن أي من طرفي الصراع من تحقيق هدفه لذلك المخرج الوحيد للأزمة هو عبر الحوار السياسي وانعقاد جنيف2 هو وصول الجميع إلى ما طرحه الحزب منذ البدء بأن المخرج للأزمة الوطنية هو مخرج سياسي وأكد على أهمية جنيف وأنه نقله باتجاه الصراع من شكله المسلح إلى شكله السياسي وهذا لمصلحة الشعب السوري الذي 90% منه لا هو مع الموالاة ولا مع المعارضة وإنما يريد الخروج من الكارثة الإنسانية التي يمر بها هذا الشعب الذي لا يستحق ما حصل له.

لذلك كل من يشكك في جنيف قبل انعقاده ومن أراد قلب الطاولة أثناء انعقاده ومن يقول الآن عن فشل جنيف هو يعمل ضد مصلحة الشعب السوري مهما كان موقعه لأن مصلحة الشعب السوري الآن تكمن في استمرار انعقاد جنيف وتمثيل أطياف المعارضة وبخاصة المعارضة الوطنية الداخلية للوصول إلى توافق للخروج من الأزمة وإخراج الشعب السوري من الكارثة التي لحقت به.

وجرى الحديث في إننا بصدد تشكيل وفد للمعارضة الوطنية الداخلية للذهاب إلى جنيف وإن لم تدع لتشكيل اختراق، والضغط باتجاه إنجاح جنيف ولمصلحة الشعب السوري.

وطرحت في الندوة عدة تساؤلات:

إذا ذهبتم إلى جنيف هل تكونون من طرف النظام مع طرف الائتلاف؟

هل المصالحات التي تجري هنا وهناك هي من نتائج جنيف أم الناس تريد ذلك؟

لماذا انتظر الحزب حتى الآن للذهاب إلى جنيف أليس كان مفيداً الذهاب من الجولة الأولى أو الثانية؟

أنا أرى أن جنيف في جولته الأولى والثانية كان بين طرفين لا يريدان الوصول إلى حل، فكل منهما وقف عند نقطة يجب حلها؟

هل يوجد من طرفكم محاولات لتحالفات مع معارضات أخرى؟

لماذا ليس لديكم منبر إعلامي كمحطة تلفزيون، لكي يصل صوتكم الذي تريده إلى الناس؟

وتم الإجابة على الأسئلة وتوضيح بعض القضايا وفي النهاية تم شكر الحضور على حضورهم ومساهمتهم في الندوة وتساؤلاتهم.

ثورة أم مؤامرة.. أم أزمة؟

على مدى ثلاثة أعوام، لا يزال السجال محتدماً حول سؤال يخفي وراءه الكثير؛ فهل ما يجري في سورية «أزمة» أم «ثورة» أم أنه «مؤامرة»؟

■ محمد الذياب

اليوم، وبعد أن مضت ثلاثة أعوام على تاريخ 15-3-2011، الذي غيّر وجه سورية، من بلد كان يعيش تناقضات طبقية وسياسية ووطنية، عميقة وكامنة، إلى آخر تنفجر فيه تدريجياً كل تلك التناقضات، مؤديةً بدورها إلى انفجار تناقضات جديدة، ما برحت تظهر ليس على المستوى الوطني العام فحسب، بل وعلى المستوى الدولي أيضاً. ماذا يمكن تسمية الشيء الذي مرّت به سورية؟!

لا تزال قوىً وأطراف عديدة تتشبّث بتوصيفاتها الخاصة للأزمة: هي «ثورة» بحسب قوى ائتلاف الدوحة وبعض المعارضات الأخرى. و«مؤامرة» في المقابل، لدى أوساط النظام والموالاة المتشدّدة. «وملفاً سورياً» بالنسبة للغرب الأمريكي والأوربي، بما يعكسه ذلك من درجة تدويل للأزمة السورية، وتحوّلها إلى مادة دسمة للتفاوض في «المجتمع الدولي». وتستند مجمل هذه الأطراف، في الدفاع عن توصيفاتها الخاصة للأزمة، في كثير من الأحيان، إلى أجزاء وجوانب من الواقع، ولكن ليس جوانب الواقع كلّه، فليس خافياً على أحد أن الأزمة السورية حملت سمّات محدّدة من كلّ التوصيفات المذكورة. فبعد أن بلغت التناقضات في الدولة والمجتمع السوري درجة محدّدة، قبل ثلاثة أعوام، نشأت موضوعياً حركة احتجاجية، لفتت أنظار المجتمع وجهاز الدولة إلى ضرورة تصحيح الواقع الذي خلّفته الأزمات المتراكمة قبلاً، وفي هذه النقطة بالضبط من عمر الأزمة السورية بات ممكناً القول بظهور الحركة الشعبية؛ بمعنى أن الجماهير اندارت إلى النشاط السياسي موضوعيّاً لحل الأزمات التي يعاني منها المجتمع وجهاز الدولة، ونشأت إمكانيّة إجراء التغيير المطلوب مع تبلّور رافعته، أي الحركة الشعبية، فنشأت «حالة احتجاجية» حملت إمكانية إحداث التغييرات الحقيقية المطلوبة، لكنها لم ترتق في درجة تنظيمها إلى مستوى ثورة. وفي مثل هذه الظروف ينفتح الطريق للسير ليس إلى الأمام فقط بل وتنفتح إمكانية السير إلى الوراء أيضاً.

قوبلت الحركة الشعبية بالعنف في البداية على نحوٍ مباشر من بعض أجهزة الدولة، ولاحقاً على نحوٍ غير مباشر من خلال تسلّل عناصر متشدّدة

قوبلت الحركة الشعبية بالعنف، في البداية على نحوٍ مباشر من بعض أجهزة الدولة، ولاحقاً على نحوٍ غير مباشر من خلال تسلّل عناصر متشدّدة إلى الحركة الشعبية، مدعومة من الخارج، ومستفيدة في الوقت ذاته من الوضع الذي خلّفه عنف بعض أجهزة الدولة. وبدأت هذه العناصر بمحاولات جرّ الحركة الشعبية إلى العنف، وانفلتت التدخلات الخارجية العسكرية، غير المباشرة، مع استمرار محاولات تحويلها إلى تدخّل عسكري مباشر. انطلق النظام من هذه الوضعية لتثبيت توصيفه الخاص، «مؤامرة»، التي كانت بلا شك تقف خلف الحدود، وتنتظر الدخول من خلال التدخلات الخارجية، ولكنها كانت موجودة وتقف هناك منذ تشكّل الجهورية العربية السورية، ولم يتسنّى لها الدخول إلا حينما أتاحت لها «الأخطاء» ذلك.

لماذا هي أزمة؟

تنطلق معظم القوى التي تعطي الأزمة توصيفها الصحيح، كأزمة، من كل جوانب الواقع، وليس من بعضها؛ وتنطلق تحديداً من حالة استعصاء الحلول العسكرية التي تعيشها جميع الأطراف، فلا الحركة الشعبية ولا النظام بقادرين على حسم الصراع كل لمصلحته، وليسا بقادرين على إنهاء التدخل الخارجي، وتطويق «المؤامرة».

هي أزمة لأنها بحاجة إلى حلّ حقيقي، هو الحل السياسي. فيما يستدعي منطق «الثورة» و«المؤامرة»، في الحالة السورية، ضرورة إحراز «النصر» على الآخر، الذي يعني بالملموس «الحلول» العسكرية، بأحد اتجاهيها المعروفين، «الحسم» و«الإسقاط». هذا أحد أسباب إصرار كل من الطرفين المتشدّدين على الاحتفاظ بمقولتي «الثورة» و«المؤامرة»، في السجل «النضالي» الخاص لكلّ منهما. أما السبب الآخر، فهو صعوبة تراجع الطرفين عن التضليل والعبث الذين مورسا بحقّ وعي الجماهير، من خلال شد عصبها بواسطة هاتين المقولتين، في خطابيهما السياسي والإعلامي، على مدى ثلاثة أعوام، وما ترتّب على ذلك من صعوبة في الانعطاف في الخطاب نحو الحل السياسي.

إن تشويه الواقع يقتضي، بأحد أشكاله، الاقتصار على جوانب محدّدة منه، والنظر إليه بعين واحدة، ولكن في المقابل «الوقائع أشياء عنيدة»، كما يقول المثل، وهي تطرح نفسها كاملةً غير منقوصة. وأمام امتحان الواقع سقطت كل «الحلول» التي انطلقت من ثنائية «الثورة- المؤامرة» في سورية، فيما بقي الحل السياسي حلًا وحيداً وإجبارياً للأزمة السورية.

رياح الحل السياسي والتسويات الميدانية

أعلن إطلاق مؤتمر «جنيف2» بجولتيه الأولى والثانية انتصاراً أولياً للقوى العقلانية الساعية إلى إيجاد حل سياسي يؤمن مخرج آمن من تداعيات الأزمة، على رغم العراقيل التي يستمر المتشددون في وضعها بدءاً من التشكيك في جدوى الحل السياسي وانتهاءً برفع مستوى العنف إلى حدود جنونية في سعيها إلى تحييد المؤتمر عن مهامه الأساسية «منع التدخل الخارجي، إيقاف العنف، إطلاق عملية سياسية»...

■ فادي خضر

على الرغم من الضباب الملقى على النتائج الأولية لجولات «جنيف2»، فإن المؤشرات الأولى لنتائج المؤتمر المتمثلة بالتسويات الميدانية في بعض مناطق ريف دمشق «برزة والمعضمية ويلدا وببيلا» أعلنت عن نفسها كانتقال فعلي من نوايا الحل العسكري ذات الأفق المسدود إلى بوادر العمل السياسي في الميدان وإن كانت محاولات حرف النتائج الميدانية إعلامياً عن مضمونها مستمرة حتى اليوم كتعبير عن عطالة الماضي لقوى استنفدت محاولاتها في تسيير الأزمة باتجاه مزيد من التدويل كانت مهمته فيما لو حصل إغلاق أفق الحل السياسي وطرح خيارات ليست لمصلحة عموم السوريين.

ومع عودة خطاب الحسم الذي أطلقه الأمريكيون مجدداً مع نهاية الجولة الثانية من المؤتمر وحتى اليوم، من إعلان عن تسليح المعارضة بأسلحة نوعية جديدة وعن معركة كبرى تنطلق من الجنوب باتجاه دمشق، فإن عمليات التسوية الميدانية التي كانت تفعل فعل أحجار الدومينو باتساع مساحة تأثيرها، عانت نكسات في عدة مناطق كمخيم اليرموك الذي كان على وشك الإنتهاء من تنفيذ بنود المتفق عليها بتنحية المخيم عن ساحة المعركة وعودة الأهالي إليه، فالتنظيمات ذات الارتباط المباشر بقوى بالفاشية الجديدة ك«جبهة النصرة» و«داعش» سيطرت على معظم أجزاء المخيم وأعادته إلى حالة التوتر وربما الاشتعال لاحقاً، في إشارة إلى أن المسلحين الذين بدأوا بالنحو منحى التسويات تختلف بنيتهم ومصالحهم عن بنية ومصالح القوى الساعية إلى عرقلة أي جهد يهدف إلى تظهير الاصطفاف الجديد الناشئ بين المسلحين على أساس «سوريين وطنيين-غرباء ومن بحكمهم من السوريين» كثنائية تعبر عن واقع الميدان، ولتتأكد مقولة إمكانية الحوار بين السوريين على أساس نبذ العنف والتدخل الخارجي...

إن التسويات كجزء ونمط من أنماط الحلول المحفزة لمنظومة الحل السياسي الشامل، اقترنت باستمرارية انعقاد المؤتمر الدولي بغض النظر عن النتائج المعلنة في المؤتمرات الصحفية للأطراف المشاركة،فبجولتيه الأوليتين فتح الباب واسعاً أمام تسويات هامة كانعكاس وإبراز لرغبة شعبية عميقة وواسعة، بدأت تتباطأ بشكل واضح مع انتهاء الجولة الثانية وانتظار الجولة الثالثة ما يضع أمام السوريين مهمة استباقية بتكريس مبدأ التسويات كضرورة وطنية، وفتح جميع الإمكانات المتاحة لتوسيع دائرة المناطق الآمنة على حساب ساحات المعركة، هذه الخطوة الاستباقية باعتبارها «جنيف الميدان» من شأنها العمل باتجاهين أساسيين الأول: إنجاز جسور ثقة متبادلة بطبيعة «سورية - سورية» خارج حسابات المؤتمر الدولي الذي من الممكن أن يغير- لاحقاً جزءاً من شروط المصالحات فيما لو استمرت نوايا التدويل بفرض نفسها كأساس في حل الأزمة.

والثاني: الضغط على «جنيف الطاولة» باتجاه تسريع أعماله واستكمال شروط نجاحه المتمثلة بتوسيع وفد المعارضة المشارك في أعمال المؤتمر، ولجم قوى التدخل الخارجي شيئاً فشيئاً وإلقائها خارج المعادلة السورية في نهاية المطاف.

هذه الخطوة إن تمت، فهي تأتي في إطار عزل جزء من عناصر الأزمة الداخلية عن التجاذبات الدولية والإقليمية التي تعمل على استخدامها في عملية التحصيل السياسي ضمن المباحثات المنعقدة في جنيف.

النموذج والرمز والصراع الإيديولوجي.. «تشافيز» مثالاً

للصراع الطبقي مستويات وتعبيرات عدة، أبسطها الاقتصادي، فالسياسي ومن ثم الإيديولوجي الذي يعد من أكثر المستويات تركيباً. المقصود بالإيديولوجية هنا الصياغة الفكرية، الدينية والفلسفية، الفنية والإعلامية.. إلخ التي تقدم بها للجمهور المصالح الاقتصادية والسياسية لطبقة ما.

■ سلام الشريف

تعتبر الرموز الوطنية والإنسانية إحدى الحلبات الأساسية للصراع الإيديولوجي، فكثيرة هي المعارك التي جرت ومازالت تجري حول الشخصيات التاريخية الكبرى، حيث الهدف الحقيقي هو الدفاع أو الهجوم على نظام اقتصادي–اجتماعي وسياسي. وفي هذا السياق مثلاً، يبدو التركيز على إظهار هتلر كشخصية جنونية تعاني من عقد طفولة، تبرئة للنظام الرأسمالي الذي احتضن ورعى نشوء ظاهرة النازية التي عبرت عن تناقضات داخل البيت الرأسمالي ومثلت سياسياً الفئات الأكثر رجعية منها. هكذا تغدو ظاهرة النازية ظاهرة استثنائية، يتحمل مسؤوليتها فرد معقد «أو ربما والد الفرد الذي أفرط بضربه»، وليست مسؤولية منظومة اقتصادية–اجتماعية!!.

«ستالين».. المشروع الكوني البديل

الحملة التاريخية والمستمرة على «ستالين» هي المثال الأسطع للحرب الإيديولوجية عبر مهاجمة رمز من الوزن الثقيل، مثّل سياسياً ولأول مرة مشروعاً كونياً بديلاً، وحقق نجاحاً وفتحاً تاريخياً لا يمكن تخيل أدق التفاصيل الإيجابية لعالمنا التعس دونه. نموذج «ستالين» شكل للمرة الأولى تهديداً وجودياً للمنظومة الرأسمالية. في معركة الرموز، العدو ليس شخص الرمز بحد ذاته، فـ «ستالين» الشخص مات، إنما العدو الحقيقي هو النموذج السياسي والاقتصادي–الاجتماعي، وإحدى أهم أدوات محاربته هو تسويد قائده الذي يعد تكثيفاً ومكافئاً له في عقول الجماهير، كمحاولة لإخفات بريق النموذج وعدم تحوله لمنارة وهدىً. إن كان عصر البناء الاشتراكي بين الحربين قد تم تسويده عبر شيطنة «ستالين»، فإن الحرب على الرمز الثوري «غيفارا» تمت عبر تحويله لشاب وسيم وحالم منفصل عن الواقع، مع تجاهل كل طروحاته السياسية العبقرية التي كانت ناقدة للتوجه الرسمي السوفيتي بعد «ستالين» بالتعايش السلمي مع الرأسمالية.

اليوم وفي منطقتنا تحديداً يصار إلى تصغير نموذج «تشافيز» إلى مجرد معاد لأمريكا و«إسرائيل» ومناصر للمقاومة، ورغم الأهمية النوعية لذلك، إلا أنه يتم تغييب الأركان الأساسية لنموذجه، فالأصل في «تشافيز» ليس مناصرته لقضايانا فهذه نتيجة وفرع. الأصل في «تشافيز» هو النموذج الاقتصادي–الاجتماعي الاشتراكي والسياسي الديمقراطي–الشعبي، الذي أعاد للعداء لأمريكا معناه ووظيفته الحقيقية كممر وحيد وإجباري وغير اختياري لكل من يريد التقدم والعدالة الاجتماعية لشعبه.

«تشافيز».. برنامج اشتراكية القرن الواحد والعشرين

نموذج «تشافيز» هو برنامج تحرر الكادحين والمهمشين، برنامج اشتراكية القرن الواحد والعشرين كما أسماها، وخاض معركة كبرى ضد الفساد والأوليغارشية الفنزويلية، لتكتسب معركته بعداً دولياً، إذ كانت الولايات المتحدة تعي بأن نجاحه في معركته ضد السياسات الاقتصادية الليبرالية سيحول فنزويلا إلى نموذج ومنارة، فعدا عن المحاولات الإنقلابية الفاشلة والحملات الإعلامية الدولية التي عملت على إظهاره كـ«قامع للحريات ودكتاتور» وما إلى ذلك من السيمفونية المعهودة، غدت فنزويلا البلد رقم واحد دولياً من حيث عدد الدعاوى القضائية الاقتصادية المرفوعة ضده من الشركات العابرة للقارات وبلدانها في محاكم منظمة التجارة الدولية وسواها. في الوقت نفسه كانت، ومازالت، أنظمة منطقتنا الصديقة لـ«تشافيز» تهرول للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، عاملة على سحب الدور الاجتماعي للدولة من الاقتصاد، ومغرقة في الخصخصة والتحرير التجاري والمالي إغراءً للشركات نفسها العابرة للقارات التي تقاضى «الناصر» تشافيز!!

نموذج هذا الرمز الكبير، هو النظام السياسي الديمقراطي الشعبي الذي كان ضمانة تفعيل طاقات جماهير العشوائيات والفلاحين في الصراع اليومي مع الفساد ورأس المال وفي بناء الاشتراكية، ليغدو الحي والقرية والتعاونية أصحاب قرار اقتصادي واجتماعي وتعمل على إطلاق الإنتاج وبناء نظام رعايتها الصحي المحلي وتقدم الدولة لها كل مستلزمات ذلك.

القائد الاشتراكي..ابن الشعب

كقائد اشتراكي ماركسي كان «تشافيز» يعي أن المعركة ضد الفساد والأوليغارشية لا يمكن حسمها بيروقراطياً في الغرف المغلقة. فيتميز نموذجه بالإدارة المجددة للعديد من مستويات المعركة الإيديولوجية، ومن أهم تعبيراتها هو تقديمه لنموذج القائد الفعلي ابن الشعب على النقيض من نموذج الرئيس البيروقراطي الذي يطل على شعبه بالمناسبات ليلقي عليهم كلاماً صاغه المستشارون و«الخبراء» وزانوا كلماته بميزان «ذهب». كان القائد الذي يطل على شعبه بشكل شبه يومي، بالإضافة لبرنامجه الأسبوعي «ألو بريسدنت» الذي كان يبث من مواقع مختلفة، من ضمنها مواقع إنتاجية، حيث يأتي ليطلع على سير العمل بناء على طلب من الجمهور ليناقش مع القائمين على المشروع والعاملين فيه المشاكل التي تواجههم ويوبخ البيروقراطيين والفاسدين على الهواء مباشرة، ويقوم على تكوين رؤية لحل المشاكل بشكل تفاعلي، كل ذلك على الهواء مباشرة، ودون مونتاج طبعاً.

كان هذا الزعيم الاشتراكي يبث مباشرة اجتماعاته مع حكومته والمواطنين لمعالجة مشاكل معينة ودون أي إخراج. على سبيل المثال أعلنت الحكومة الاشتراكية عملية لبناء المساكن تكلفتها 30 مليار بيزو بوليفاري «ما يقارب 7 مليار دولار» وأعلنها تشافيز على الهواء مباشرة قائلاً: «أيتها البنوك الخاصة، جهزوا أنفسكم، سأخرج من جيوبكم 15 مليار بيزو على شكل قروض ميسرة بشروط الحكومة البوليفارية وليس بشروط مافيات النهب». أعلنت البنوك الخاصة التي تسيطر على 72% من النظام المصرفي موافقتها حينها ولكن عند التنفيذ كانت تتهرب وتعرقل. وفي اجتماع بث مباشرة لتقييم تقدم عملية الإسكان، عرضت إحدى المواطنات معاناتها مع البنوك الخاصة الكبرى، فما كان من تشافيز إلا وأن طلب التكلم مع رئيس البنك على الهواء مباشرة ليوبخه أمام جمهور المفقرين ويهدده بتأميم البنك باسم الدستور الفنزويلي الذي يلزمه بتأمين مسكن لجميع الفنزويليين، إذا لم يغير من أدائه، وانتزع منه موعداً باليوم نفس مع المواطنة المعنية وطلب من الوزير المعني بمرافقتها. لاحقاً طبعا قامت الحكومة بإجبار البنوك الخاصة بصرف الـ 15 مليار بيزو إلى صندوق تديره الدولة لتقوم هي بنفسها بتحويل الأموال للمواطنين. هكذا أدار تشافيز المعركة بشكل مفتوح وأمام الجميع مع عصابة رأس المال التي لم تتوان عن اتهامه غيظاً بأنه «دكتاتور احتكر برامج التلفاز لنفسه».

اليوم وفي منطقتنا تحديداً يصار إلى تصغير نموذج «تشافيز» إلى مجرد معاد لأمريكا و«إسرائيل» ومناصر للمقاومة، إلا أنه يتم تغييب الأركان الأساسية لنموذجه الاقتصادي-الاجتماعي الاشتراكي والسياسي الديمقراطي-الشعبي.

الرئيس.. نقيضاً للبيروقراطية

لم يتوان «تشافيز» في كل مناسبة عن تحطيم صورة الرئيس البليدة كشخص فوق بشري وفوق طبيعي والتي صاغها رأس المال على صورته وصيغت ببروتوكلات يتدرب عليها كل الدبلوماسيين. ففي إحدى إطلالاته عبر برنامج «الو بريسدنت» حدث الرجل الجمهور، خلال ما يزيد عن خمس دقائق، عن زيارته لأحد المواقع وكيف أنه كان بأمس الحاجة لقضاء حاجته، لكن الإعلام كان ينتظره ولم يستطع الإفلات منه وحاجته تضغط عليه أكثر. كانت رسالته واضحة وبسيطة: «تشافيز يذهب إلى الحمام لقضاء حاجته أيضاً، تشافيز مثلكم، تشافيز إنسان، ليكرس الشعب المنظم قائداً وليرفع ثقته بقواه». هذا فضلاً عن غنائه و مراقصته للناس بشكل دائم وعفوي، دون تحضيرات وفرق خبراء تزن كل حركة من حركاته. وفي إحدى كلماته التي كان يؤكد فيها على «ضرورة الوحدة بين الشعب والجيش بين المدنيين والعسكريين وأن يكون العسكر في خدمة الشعب وليس في خدمة البرجوازية كما جعلت الأولغارشية من الجيش سابقا»، ابتسم لطفلة موجودة بجواره، فسارعت لتعاتبه قائلة:«أنت لم تأت لتزورنا في لغوارا».. فسألها تشافيز: ما اسمك ما عمرك؟ فأجابته: اسمي غوز، أما عمري فالبارحة كان 11 عاماً. فقال لها: إذا اليوم عيد ميلادك ولم ينتظر جوابها ليغني لها أغنية «عيد ميلاد سعيد» كاملة مع الجمهور. لم تفارق الرئيس/الإنسان عادة الغناء حتى في أصعب اللحظات، ففي إطلالته الأخيرة قبل رحلته العلاجية إلى كوبا، ودع الفنزويليين بأغنية وطنية من التراث. إن نموذج «تشافيز» هو نموذج إدارة معركة الرموز والإشارات بحذاقة عالية جعل البعض يتحدث عن المدرسة «التشافيزية» بالأداء، التي أصبحت اليوم موضع دراسة وتدريس.

إن نموذج «تشافيز» يتعرف بهويته الاشتراكية وبنهج بنائها من «تحت لفوق»، نهج جعل من العداء لأمريكا مكافئاً للحصول على مسكن وعمل وقطعة أرض ورعاية صحية وتعليم مجاني في أذهان الغالبية الفنزويلية المحرومة. لا يمكن تلخيص هذه التجربة بمقالة واحدة، لكن المؤكد أن قصرها إلى مجرد كون تشافز م«ناصر» لقضايانا فيه الكثير، إما من الخبث أو السذاجة. وما يستحق عناء البحث والتفكير العلمي بعيداً عن التشنجات والمزاودات هو لماذا لم تنتج منطقتنا حتى اليوم نظير تشافيز؟! لماذا أقصى «اليسار» على صعيد الأنظمة لم يتجاوز الممانعة إلى المقاومة ولم يكن يوماً اشتراكياً بل العكس فحصدنا ما نحصده؟!

مسرابا... المسلحون إلى خارج البلدة

لايزال جزء واسع من مناطق الغوطة الشرقية يرزح تحت أقسى أشكال الحصار المزدوج. مدينة «مسرابا» إحدى هذه المناطق فهي تعاني ومنذ عدة أشهر ويلات الحصار فقراً وجوعاً وغلاءً، ناهيك عن الأخطار الناتجة عن عمليات الصراع المسلح.

■ مراسل قاسيون

وقالت مصادر مطلعة لقاسيون: استطاع الأهالي مؤخراً إخراج المسلحين من داخل البلدة إلى محيطها، وذلك بعد سلسلة من المظاهرات الشعبية الواسعة فيها والتي وصلت حد إطلاق النار بشكل مباشر على هذه المظاهرات من المسلحين الذين ينتمي أغلبهم إلى ما يسمى «لواء الإسلام» بزعامة المدعو«زهران علوش».

تهديدات بالموت!

ومع رسوخ جو عام مؤخراً ضد المسلحين، وبعد انفتاح الأفق للحل السياسي الذي أرساه مناخ مؤتمر جينيف2، ومارافقه من «هدنات» محلية في العديد من مناطق الريف الدمشقي، بدأ الأهالي يتداولون فكرة العمل على إنجاز «هدنة» تخفف شيئاً من معاناتهم.

وكانت ردة فعل بعض أطراف المسلحين على هذه الفكرة دموية الطابع، فقد اغتال «لواء الإسلام» أحد أعضاء لجنة المصالحة. كما علمت «قاسيون» من مصادر أهلية في منطقة مسرابا أن ما يسمى بـ «لواء الإسلام» المعروف بارتباطه بتنظيم «الإخوان المسلمين» والمدعوم من المملكة السعودية، بعث بتهديدات لأهالي المنطقة، وتوعد بإعدام كل من يعمل أو يتداول فكرة «المصالحة»، وقامت مجموعات محسوبة على «المسلحين» بإبلاغ الأهالي بذلك عبر مكبرات مساجد المنطقة.

لا كهرباء.. ونهب لمواد الإغاثة

وفي سياق موازٍ أفادت تلك المصادر لـ «قاسيون»: أن ما يسمى بـ «لواء الإسلام» يقوم بنهب كل مواد الإغاثة رغم قلتها والتي تصل عبر طرق صعبة إلى البلدة، ليعود ويبيعها على «البسطات» بأسعار مهولة للمواطنين، فقد بلغ متوسط سعر «1 كغ» من السكر حوالي 1500ل.س على سبيل المثال. وقال مواطنون قاطنون في البلدة لقاسيون إن التيار الكهربائي لايزال مقطوعاً في البلدة رغم أن البلدية لاتزال تقوم بنشاطها الإداري هناك.

مخيم اليرموك... قبيل التحام الجرح!

■ وائل زيتون

في ظل «قلق» الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حول الوضع المأساوي في مخيم اليرموك، ينفتح الجرح الأخير وهو قاب قوسين أو أدنى من الالتئام. حيث أنه تم مؤخراً خرق الهدنة، أو المصالحة، أو التسوية، «بغض النظر عن التسميات»، والتأهب للقتال داخل المخيم وعلى مشارفه، بعد أن دخلت «جبهة النصرة» وبعض الكتائب التي لم توافق على الإنخراط في أية عملية سياسية مثل مصالحة ببيلا أوهدنة مخيم اليرموك. كما جرى الحديث عن محاولة دخول تنظيم «الجبهة الإسلامية في العراق والشام» إلى المخيم من جهة الحجر الأسود لإفشال أي «مصالحة وثنية» كما وصفها التنظيم.

وقد تحدث وحلل البعض أن عودة المسلحين هو نتيجة حصارهم ميدانياً بعد قيام المصالحات في المناطق القريبة من المخيم، لكننا هنا لسنا بصدد البحث إن كان سبب عودة المسلحين هو ذا طابع عسكري أو سياسي، أو الحديث عن الطرف المسؤول عن فشل الهدنة، فاليوم لم تعد ثنائية «نظام معارضة» على صورتها الضبابية كما كانت عند بعض الناس في وقت سابق، فقد بات واضحاً أن سلوك متشددي الطرفين غالباً ما يساهم في إذكاء نار الحرب في جميع المناطق السورية..

إن ذرف الدموع على المنابر السياسية، ومسلسلات التراجيديا، وألحان الموسيقا التصويرية المؤثرة، ليست هي مطالب الشعب السوري بشكل عام أو أهالي مخيم اليرموك بشكل خاص، ولا حتى المساعدات الغذائية «على أهميتها» التي لم ولن تكفي للوقوف في وجه الكارثة الإنسانية التي تهدد حياة المدنيين المحاصرين داخل المخيم، المطلوب هوعودة أبناء المخيم بعد أن أصبحت محاولات تفريغه نهائياً واضحة للعيان، فهناك من ينام وأطفاله على أرصفة الشوارع، وهناك من يموت جوعاً، المطلوب هو الضغط على كل من يقف دون قيام أو إتمام المصالحات الوطنية في مخيم اليرموك وغيره من المناطق المشتعلة، كونها «المصالحات» هي خطوة إلى الأمام نحو الخروج من الأزمة السورية.

المناهج الحالية... وآفاق تطويرها

■ عابدين رشيد

كل الأمم التي نهضت وتطورت استندت في جانب من ذلك إلى تحسين وتطوير وعصرنة المناهج التربوية. يقول سان سيمون: العلم يفسر العالم بناءً على معطيات العلم وأي خلل في الإختصاص يـؤدي إلـى دمـار المـؤسسة الـتربـويـة وعـنـدمـا أصبحت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية تحت الوصاية الأمركية فإن أهم عمل قامت بها الأخيرة هو تطوير المؤسسات التعليمية، من خلال تطوير المناهج، ورعاية الكادر التعليمي بشكل استثنائي، وبمميزات خاصة مادية ومعنوية. وبالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي فإن قيم ومبادئ الثورة البلشفية والعقيدة الفولاذية لدى الانسان السوفيتي بعد الحرب هي التي أوصلت أول رائد فضائي في العالم إلى الفضاء مستندة في ذلك إلى الفلسفة الجديدة في القطاع التربوي والتعليمي بما فيها من المناهج التربوية المتطورة.

واقع المناهج الحالية في سورية

على الرغم من التعديل والتغير الذي جرى على منظومة المناهج السورية تحت عنوان المشروع الوطني لتطوير المناهج وعلى عدة مراحل فإنها لم تحقق الأهداف العامة لوثيقة المعايير الوطنية المتمثلة بـ

- تعزيز التفكير العلمي والناقد والابداعي لدى المتعلم
- تعزيز روح المبادرة والابتكار عند المتعلم
- تعزيز القدرة على التعليم الذاتي وتنمية مهاراته... الخ، ومن خلال الدراسة التحليلية والتشخيصية لواقع تلك المناهج فيمكننا استخلاص بعض الاستنتاجات التالية: 1- إن التطوير الذي حصل لم يرتقي إلى مستوى الآمال المعقودة عليه في بناء المواطن والأسهام في التنمية 2- موضوعات هذه المناهج مفككة ومحتوياتها جامدة وجافة وتتميز بالحشو والتكرار ليكون التطوير فقط في الصور والألوان وزيادة المفاهيم والمصطلحات 3- هذه المناهج لا تكون الخبرات التعليمية وإنما تؤكد فقط حفظ المعلومات ولا تخلق المهارات والاتجاهات اللا.مة لتغير الواقع تغير ايجابياً 4- عدم وجود الرابط بين الفكر والعمل بسبب الطبيعة النظرية غير الواقعية السائدة فيها فمثلا يكون التفكير في اعتماد البحوث العلمية والتجريبية ولكن لا تدريب للأطر اللازمة لها.

آفاق تطوير المناهج

وحتى نستطيع القيام بعملية بناء مناهج تحقق الطموحات والرغبات التربوية وفق الأسس العصرية والحضارية فلا بد من مراعاة العوامل التالية:

- حاجات المتعلم وميوله واهتماماته وأساليب تعلمه والفروقات الفردية
- تحديد مشكلات المجتمع وثقافته
- تحديد خصائص عصر المتعلم واتجاهاته ومسارات نموه

وبالتالي فإن عناصر نجاح عملية تطوير المناهج تختصر بما يلي.

- هي الشجاعة في حصر المشكلات التي تعترض العملية التربوية والتعليمية.
- تعزيز الرغبات الإصلاحية والضرورية في التغير الجذري
- هو الالتزام بالتخطيط الشامل نظرياً وعملياً
- التقويم المستمر لجميع خطوات عملية التغيير ومراحلها.
- إشتراك كل فئات المجتمع ذات العلاقة بالشؤون التربوية و في تطوير المناهج
- إحداث تغيرات مستقبلية كلما تطلب الأمر ذلك.

ولذلك فإن تطوير المناهج ليس عملية آلية تستخدم أساليب وتقنيات علمية جامدة بل عملية إنسانية اجتماعية تربوية وضرورة وطنية تهدف إلى تغير سلوك هؤلاء الاشخاص القائمين بمسؤولية تخطيط المناهج باتجاه تحديد الملامح الاساسية للمناهج المستقبلية التي ستقع على عاتقها مهمة الإسهام في بناء سورية الجديدة.

دير الزور الجثامين.. مقابل إعادة الكهرباء!

ما زال وهم الحسم والإسقاط مسيطراً.. ما زال وهم التحرير والتطهير مسيطراً.. وما زالت الممارسات التي تعمق الأزمة وتزيد التوتر مستمرة.. وما زال الوطن والمواطن في الطرفين يعاني ويدفع ضريبة التعنت سواء من دماء أبنائه أو خراب بناه التحتية والخدمية.. والمتشددون من الطرفين يرفضون وقف العنف والحلول السياسية..

■ مراسل قاسيون

معارك وشهداء تكاد تكون الاشتباكات شبه يومية على أطراف مطار دير الزور والقرى المحيطة به كالمريعية وحويجة المريعية والجفرة ويسقط العديد من الشهداء والجرحى من الطرفين سواء في الاشتباكات المباشرة أو القصف المتبادل أو الإغارة المتبادلة، وآخرها في الأسبوع الماضي حيث شنت القوات النظامية هجوماً على حويجة المريعية رداً على هجوم المسلحين على قرية الجفرة وقد سقط ستة من المسلحين قتلى واحتجزت جثامينهم..

قطع الكهرباء

ورداً على احتجاز الجثامين قام المسلحون يوم الجمعة 2/28 بضرب وتفجير خط أنابيب الغاز الذي يغذي محطة التّيم الكهربائية التي تزود المدينة وأجزاء من المحافظة بالتيار الكهربائي مما أدّى إلى انقطاعه إلى اليوم ومنعوا ورشات الصيانة من تصليحه. وهو ما انعكس على حياة المواطنين الأبرياء وعلى سبيل المثال للآن لم يستطع العاملون فيما تبقى من مؤسسات الدولة من قبض رواتبهم بسبب انقطاع التيار عن أجهزة الحاسوب وفي كل مرة يصادف انقطاعه معها ناهيك عن الإنارة وغيرها..

وساطات للحل

ومنذ تاريخه قام العديد من الوسطاء بمحاولات بإشراف الهلال الأحمر في دير الزور لتسليم الجثامين لذويهم مقابل السماح لورش الصيانة بإصلاح خط الغاز التابع لشركة الفرات للنفط ومن المتوقع كما أكدت الأنباء الواردة أن يتم الموافقة على ذلك مساء اليوم الجمعة مع إغلاق تحرير هذا العدد من قاسيون، على أن تتم بدء إصلاح الخط يوم السبت 3/8.

لا شك أن استمرار القتال واستمرار الممارسات الناجمة عنه وقطع التيار الكهربائي وغيرها من الممارسات وانعكاساتها على المواطنين الأبرياء يتحمل مسؤوليتها الطرفان ولا بديل عن إيقاف العنف والحل السياسي وهذا ما تريده غالبية الشعب الذي أنهكته الأزمة..

...والسل يظهر مجدداً..!

إذا كان التهميش والنهب والفساد قد أبقى المنطقة الشرقية دون تنمية، فإنّ السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية التي طبقت في السنوات الأخيرة قد أدت إلى تدني المستوى المعيشي وتراجع دور الدولة وبالتالي انفجار أزمةٍ شاملة...واستمرار الأزمة على مدى ثلاث سنوات قد أدّى إلى انهيار معيشي وخدمي كبير وخاصةً الوضع التعليمي والصحي..

لقد أدّى غياب دور الدولة التام في ريف دير الزور وسيطرة المسلحين المطلقة إلى انهيار في الوضع الخدمي عموماً والصحي خصوصاً وعادت أمراضٌ كثيرة للظهور مجدداً كالسل والتهاب الكبد الوبائي وشلل الأطفال والجرب، وانتشرت أمراضٌ كانت محدودة كالأمراض الصدرية والقلبية والنفسية والسرطانية وظهرت أمراض جديدة وأخطرها التشوهات الخلقية..

الفقر والتلوث

التهميش والنهب أبقيا المنطقة دون تنمية حقيقية مما أدى إلى ارتفاع نسب الفقرٍ والبطالة رغم أن المنطقة غنية بالثروات النفطية والمائية والزراعية التي كانت تذهب إلى جيوب الفاسدين الكبار في النظام، فإنّ نهب اللصوص والتلوث الناجم عن تقطير النفط البدائي والحصار وقطع الطرقات قد ضاعف النتائج عشرات المرات واغتنى المسلحون ومدّعو الثورة كما الفاسدين الكبار في النظام..

السلّ يظهر مجددا

في مدينة العشارة والقرى والبلدات التابعة لها شخصت فعليا تسع حالات إصابة بمرض السل «سبعة رجال وامرأتان» وتتراوح أعمار المصابين بين 25 والـ 85 عاماً.

وهنالك حالتان منها أصبحتا مزمنتين وتحتاجان علاجاً «ثنائياً ورباعياً» ولا يوجد علاج متوفر بين أيدي الكادر الطبي في المنطقة وإن وجد فغالبية المصابين من الطبقة الفقيرة التي لا تستطيع شراء الدواء من السوق السوداء ناهيك عن الخوف من الوضع الاجتماعي للمصاب إن علم من حوله بالمرض .

أكدت الأنباء ضرورة مناشدة الجهات المعنية حكوميا «مديرية صحة دير الزور» أو فرع الهلال الأحمر بالمحافظة لتأمين جرعات الدواء لمدينة العشارة والقرى المحيطة بها...!؟

يذكر أن منطقة العشارة وما حولها تتأثر بشكل مباشر من دخان حراقات النفط المسروق الذي بات يتسبب بأمراض لا حصر لها سنأتي على ذكرها لاحقاً حال توفر المعطيات الرسمية وفي مقدمتها مرض السرطان .

وتجدر الإشارة إلى أن: السلُ هو عدوى جرثومية تسبِّب من الوفيات في العالم أكثر ممَّا تسبِّبه أي عدوى أخرى، وتكاد تكون انقرضت في سورية وهاهي تعود مجدداً.

صورة عن تحليل مخبري لأحد مرضى السل في مدينة العشارة

«الخطوط الحديدية» بلا رواتب

في ظل الأزمة التي تعيشها سورية، والإرهاب الممنهج الذي طال مرافقها العامة والخاصة، ظل الفعل الحكومي دون مستوى الأزمة، في استشراف المشكلات ووضع خطوات وقائية لتخفيف وطأتها على الأقل، إن لم نقل تلافي الوقوع فيها، تلك النتائج التي تطال المواطنين بالدرجة الأولى. ورد إلى مراسل قاسيون شكوى من أحد موظفي المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية، وعند تتبع الخبر والسؤال عن الأسباب، كان الرد من العاملين في مديرية المالية والحسابات أن هناك مراسلات بين وزارة النقل ووزارة المالية من أجل إجراء مناقلات وتحويلات مصرفية وحصر الأسباب بإجراءات روتينية. مع العلم أنه صدر في وقت سابق قرار بتنحية المدير المالي وتكليف مدير جديد، لنطرح سؤالاً عن سبب هذا الإجراء وعلاقته بهذا التأخير من جهة، ومن جهة أخرى نسأل متى سيرتقي مؤشر استشعارنا للمشكلات، حتى لا يأتي أي علاج متأخراً وغير مواكب لها.

من الذاكرة

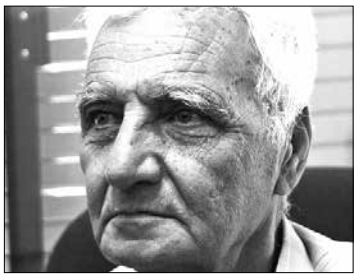

■ محمد علي طه

لغتنا جميلة

بداية يطيب لي ويسعدني، كمدرس متقاعد مارس التعليم لأكثر من أربعين عاماً، من مسعدة في الجولان إلى عفرين وجرابلس في أقصى الشمال إلى البصيرة في دير الزور وانتهاءً في دمشق، يطيب لي أن أتوجه بأعطر التحية وأصدق التقدير إلى جميع المعلمين في سورية الغالية بيوم عيدهم مردداً قول أمير الشعراء أحمد شوقي:

قُمْ للمعلّمِ وَفِّهِ التبجيلا
كادَ المعلمُ أن يكونَ رسولا

فمكانة المربين وجليل احترامهم حصيلة عطائهم الصادق من القلوب والعقول.. الذي ترك في نفوس المتعلمين ما ليس ينسى أبداً، وهذا أمر يعترف به كل من حظيَ بمعلم كان في منزلة الأب والأخ والصديق..

ومن هؤلاء الأفاضل الأستاذ القدير نهاد التكريتي أستاذنا في التجهيز الأولى في أول خمسينيات القرن الماضي، مؤلف كتاب المغني الحديث في اللغة العربية، الذي سعى من خلاله إلى تسهيل العربية لطلاب العربية، وتلبية لحاجاتهم الماسة في كتاب جامع ينشد كمال الوضوح والتيسير ولإيجاز.

وعودة بالذاكرة إلى الصف السادس الذي كان المحطة التي انطلق منها حبي للغة العربية.. فغدا الاهتمام بها هاجسي لسنين طويلة. وللأستاذ نهاد يد بيضاء عليّ وعلى المئات من الطلاب الذين نهلوا من معينه اللغوي الثر.. فقد كان مثال المربي والمدرس الناجح.. رائع الشرح والتطبيق، ما من قاعدة نحوية ولغوية إلا وأغناها بفيض محفوظاته من أبيات شعر الفحول.. يسجل الخلاصة على يمين السبورة، والشاهد من الشعر على يسارها. وبصوته الرخيم الآسر يترنم بقراءة البيت ثم يتبع ذلك بلازمة لا يخرج عنها: ««البيت من البحر... قاله الشاعر... ومعناه...»»

ومما بقي في الذاكرة حتى اليوم درس عن بعض الفوائد اللغوية ومنها كلمة «هلّا» فهي إن دخلت على الفعل الماضي كانت للتوبيخ مثال: هلّا درست!، وإن دخلت على الفعل المضارع كانت للتحضيض مثال: هلّا تحفظ الخلاصة. وأذكر أن الشاهد على هذه القاعدة كان بيتاً من شعر عنترة بن شداد العبسي وهو:

هلّا سألتِ الخيلَ يا ابنةَ مالكٍ
إنْ كنتِ جاهلةً بما لمْ تعلمي

وبعد شرح البيت أثار المدرس نقاشاً حين سألنا: يا أبنائي.. هل من ملاحظة حول معنى البيت؟! فانبرى طالبٌ تميز باجتهاده وبقدرته على المناقشة الجدية الواعية قائلاً: أستاذ.. من الطبيعي أن يكون الجاهل بالشيء غير عالم به... وهو تحصيل حاصل.

فقال المدرس: لقد أصبت يا بني وأحسنت التعبير بالقول السليم!

في مجلس الشعب:

قوانين بالجملة للمناقشة.. أحدها ردّ للحكومة

عقدت في الأسبوع الماضي عدة جلسات لمجلس الشعب وبعض لجانه.. وقد قدمت الحكومة مشاريع عدة قوانين... لمناقشتها وإقرارها وتمريرها بسرعة... في إطار سعيها المحموم لإيجاد موارد مالية... دون النظر لمصلحة المواطنين ومعاناتهم، ومن هذه المشاريع... قانون مقدم من وزارة النقل لرفع الرسوم على المركبات... وقانون آخر من وزارة المالية لرفع الضرائب على البيوع العقارية لكن أهم هذه القوانين هو قانون الانتخابات العامة... وقد تم رد بعض هذه القوانين إلى اللجان المختصة.. وإلى الحكومة.
هذا وقد قدّم عضو حزب الإرادة الشعبية الرفيق جمال الدين عبدو عدداً من المداخلات ننشرها فيما يلي:

جلسة يوم الثلاثاء بتاريخ 2014/3/4
بحضور وزير النقل
السيد الرئيس

في مشروع القانون المقدم المطلوب عقاب جماعي بحجة التجاوزات من البعض.

كانت هناك ميزة للمزارعين بتخفيض الرسوم على المركبات الزراعية، أما هذا القانون فيحرمهم من ذلك إن انسحاب الدولة التدريجي من دعم المزارعين استمراراً للسياسات الليبرالية المتبعة سابقاً والتي انعكست على أسعار المشتقات النفطية والسماد والبذار والأدوية الزراعية والبيطرية وغيرها مما أثر على تراجع مستوى معيشة المزارعين وهي خطوة على طريق سحب ما تبقى من بعض الدعم للمزارع وهذا سينعكس حتماً على تراجع الانتاج الزراعي المتراجع أصلاً وتراجع مستوى معيشة المزارعين.. وهو ما يهدد الأمن الغذائي الوطني.

الأجدى كان الالتفات إلى الثغرات ومحاسبة المسيئين والمتجاوزين. فبدلاً من معالجة المرض نلجأ إلى عملية البتر. وهذه أسهل الطرق للمعالجة ولكنها ليست الأسلم.

لذلك أدعو إلى إعادته إلى الحكومة ليأخذ بعين الاعتبار وضع الريف السوري المتدهور أصلاً وقضية الأمن الغذائي والظروف الاستثنائية.

هذا وقد داخل العديد من أعضاء مجلس الشعب من ممثلي الاتحاد العام للفلاحين وغيرهم وطالبوا بإعادة هذا المشروع إلى الحكومة وتم التصويت على ذلك وتقرير إعادته إلى اللجنة المختصة لإعادة دراسته وتصويبه وأخذ الملاحظات التي قدمت في الجلسة بعين الاعتبار.

وفي اجتماع اللجان المختصة بتاريخ 2014/3/3
قدم الرفيق د. جمال الدين عبدو مداخلة

ناقشت لجنة الداخلية والإدارة المحلية ولجنة القوانين المالية معاً مشروع قانون متعلق بزيادة الرسوم المالية على عمليات البيع والشراء للعقارات ومضاعفة تلك الرسوم ثلاثة أضعاف. فرد مشروع القانون إلى الحكومة كونه لا يحقق العدالة الاجتماعية ويكبح الحركة الاقتصادية والمطلوب قانون يستند إلى تخمين مالي حقيقي مدروس وحسب الشرائح، لاعتماده في حل الاشكاليات والملاحظات الموجودة على القوانين الحالية.

كما أحيل يوم الخميس بتاريخ 2014/3/6 مشروع قانون الانتخابات العامة بصفة الاستعجال إلى اللجنة الدستورية والتشريعية لدراسته شكلاً ودرسته اللجنة مباشرة وخلال 40 دقيقة ومشروع القانون مؤلف من /128/ مادة في /25/ صفحة، وعرض تقرير اللجنة في جلسة المجلس بنفس اليوم لإحالته إلى اللجنة الدستورية والداخلية والإدارة المحلية لدراسته مضموناً. فكانت مداخلة ممثل حزب الإرادة الشعبية الرفيق الدكتور جمال الدين عبدو أن هذا المشروع الهام يمس المجتمع السوري كافة، وقد عرض القانون /101/ لعام 2011 على التشاركية للمناقشة العامة، وتمت مناقشته، وإبداء ملاحظات عديدة عليه، لم تؤخذ بها في القانون السابق فخرج القانون مبتوراً وعليه ملاحظات هامة كثيرة لذلك أدعو إلى دراسة هذا القانون على التشاركية كي يؤمن أوسع مشاركة، ودراسته دراسة كافية، كي يضمن له الاستمرارية.

من المتعارف عليه إن ردّ أكثر من 3 قوانين إلى الحكومة يتطلب استقالة الحكومة.

من مشروع «الإرادة الشعبية»

دستور جديد يعتمد في بنائه على روح المادة الثامنة الجديدة ويكرس فصلاً حقيقياً بين السلطات ويتجاوز المادة الثالثة في الدستور الحالي التي تنتقص من مواطنة السوريين والتساوي بينهم، وتعدل القوانين على أساس الدستور الجديد ضمن آجال زمنية معقولة، إضافة إلى تطوير المادة التاسعة التي ترى في التنوع السوري غنى، نحو تثبيت الحقوق الثقافية كاملةً لجميع قوميات الشعب السوري بما فيها الكرد السوريون.

• قانون الانتخابات البرلمانية نسبي وسورية دائرة واحدة يسمح بالتنافس على أساس البرامج السياسية الشاملة ما يسمح بتعزيز الحركة السياسية وبتكريس الهوية الوطنية الجامعة.

• اعتماد النسبية في جميع أشكال الانتخابات المحلية والإدارية وغيرها.

رد من وزارة العدل...

ورد إلى صحيفة «قاسيون» ردّ من وزارة العدل، يتضمن رداً على ما نشر في الزاوية القانونية بالصحيفة بعنوان «صلح فعلاً وربع المدة» العدد 640 تاريخ 2014/2/9 إن صحيفة قاسيون إذ تثمن متابعة الوزارة إلى ما ينشر في الصحافة الوطنية، تنشر نص الرد كما جاءها، مع تعقيب من كاتب الزاوية.. وفيما يلي نص الرد:

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم:

إشارة إلى حاشيتكم المؤرخة في 2014/2/10 المتضمنة بيان الرأي فيما نشرته جريدة قاسيون بتاريخ 2014/2/9 بعنوان «لا يموت حق ،...وربع المدة»حيث أشار المقال إلى مؤسسة «وقف الحكم النافذ» المنصوص عنها في المادة /172/ع. عام وكيف أن مشروحات إدارة السجن عن إصلاح المحكوم عليه نفسه – رغم عدم وجود نص قانوني عليها – هي الأساس في منح وقف الحكم النافذ وأن التعامل ما بين النزلاء والشرطة تقوم على قاعدة فساد مالي كبير، وكيف أن الكثير من النزلاء يدفعون الغالي والنفيس للحصول على تقييم ضمن مشروحات إدارة السجن تفيد بأن المحكوم عليه قد أصلح نفسه ، وتكون هذه المشروحات على سبيل الإستثناس في حسن تقدير القضاء لمنح ربع المدة للمحكوم عليه، وفي هذا المجال فإننا نبين لسيادتكم الآتي:

إن مؤسسة وقف الحكم النافذ قد نص عليها قانون العقوبات السوري في المواد /172–177/ منه حيث نصت المادة /172/ع.عام على أنه.

للقاضي أن يفرج عن كل محكوم عليه بعقوبة مانعة أو مقيدة للحرية، جنائية كانت أو جنحية بعد أن ينفذ ثلاثة أرباع عقوبته إذا ثبت أنه صلح فعلاً على أن العقوبة المنفذة لا يمكن أن تنقص عن تسعة أشهر.

إذا كان الحكم مؤبداً أمكن الإفراج عن المحكوم عليه بعد سجنه عشرين سنة.

وبذلك يكون وقف الحكم النافذ بمثابة «إفراج شرطي» مظلته زوال الخطورة الجرمية للمحكوم عليه بعد أن قضى مدة كافية في السجن أصلح نفسه خلالها، وأصبح جاهزاً ليندمج في المجتمع.

وحيث أن مناط وقف الحكم النافذ هي تنفيذ ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها على ألا تنقص عن التسعة أشهر وصلاح المحكوم عليه، ودفع التعويض.

وحيث أن المقال تحدث حصراً عن موضوع صلاح المحكوم عليه وكيف أن الفساد يمكن في حصول المحكوم عليه على تقرير بذلك من إدارة السجن يكون مستنداً للقاضي كي يقرر منح المحكوم عليه المنحة من عدمها هذا مع الإشارة ألى وقف الحكم النافذ أمر لا وجوبي يعود تقديرة لمحكمة الموضوع حسب تقديراتها للجرم وأثره على المجتمع –/أحداث أساس 1881 قرار633 تاريخ 1993/12/8/

/عسكرية 532 قرار 502 تاريخ 1982/4/1/ شرح قانون العقوبات ج 1 لأديب استانبولي/

وأنه لا يجوز رد طلب وقف الحكم النافذ لأسباب تتعلق بظروف الجريمة أو موضوعها إذ أن المادة /172/ من قانون العقوبات تنص على أن الوقف إذا نفذ الطالب ثلاثة أرباع مدة عقوبته وأصلح نفسه خلالها

/نقض سوري – جناية 197 قرار 15 تاريخ 1976/1/20 المرجع السابق /

وأن مشروحات أدارة السجن عن إصلاح المحكوم عليه نفسه لانص قانوني عليها ولكنها في الواقع سبيل للإستئناس في حسن القضاء لمنح وقف الحكم النافذ أو حجبه.

/نقض سوري – جناية أساس 560 قرار 578 تاريخ 1981/4/25/.

وحيث أن هذا الأمر فيه قدر كبير من الصحة لأنه يوجد عادة من هو ضعيف النفس ويتحكم في وصف المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن سلباً أو إيجاباً حسب مصلحته.

وحيث أن ذلك يعود إلى عدم تتبع إدارة السجن ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للسجناء لأحوال السجناء منذ لحظة دخولهم إلى السجن إلى حين مغادرتهم – ولا سيما أن شرح إدارة السجن بهذا الخصوص يكون مختصراً لا يستند إلى أية وقائع أو أدلة.

ولنا كان هذا الأمر يمكن تلافيه من خلال إلزام إدارة السجن بالتعاون مع مؤسسة رعاية المساجين بمسك سجلات أصولية يذكر فيها المساجين ومدى تقدم إصلاحهم شهرياً وتدوين ما ينظم بحق النزلاء من ضبوط. وفي حال طلب تقرير عن حالة النزيل وبيان هل أصلح نفسه خلال فترة السجن أم لا يتوجب على إدارة السجن في هذه الحالة إرسال صورة عن السجل المخصص للسجن مع تقريرهم، ولا يجب أن يترك لمحض إدارة السجن.

التعقيب

لطالما تفاعلت وزارة العدل بشكل إيجابي وقيّم مع ما ينشر في زاوية «لا يموت حق» ضمن جريدة قاسيون إما عن طريق الردود التي ترسلها لإدارة التحرير أو بإصدار ما يلزم إصداره من تعليمات وتعاميم، وكل الشكر لوزارة العدل والقائمين عليها لتعاطيها بشكل إيجابي مع الصحافة المحلية الوطنية. أما فيما يتعلق برد الوزارة الحالي فإننا نرى أن هذا الرد فيه بعض الإجحاف بحق المقال المنشور «صلح فعلاً وربع المدة» ولاسيما أن كتاب الوزارة ابتدأ ...«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم إشارة إلى حاشيتكم المؤرخة في 2014/2/10 المتضمنة بيان الرأي فيما نشرته جريدة قاسيون بتاريخ 2014/2/9 بعنوان «لا يموت حق»... وربع المدة» حيث أشار المقال إلى المؤسسة «وقف الحكم النافذ» المنصوص عنها في المادة /172/ع. عام وكيف أن مشروحات إدارة السجن عن إصلاح المحكوم عليه نفسه – رغم عدم وجود نص قانوني عليها – هي الأساس في منح وقف الحكم النافذ!!»» 1- نؤكد أنه لم تصدر أي حاشية من رئاسة التحرير في قاسيون بتاريخ 2014/2/10 موجهة إلى وزارة العدل تطلب بيان الرأي فيما نشر بجريدة قاسيون بتاريخ 2014/2/9.

2- المقال عنوانه «صلح فعلاً وربع المدة» وليس كما ورد في كتاب وزارة العدل «لايموت حق وربع المدة» وهذا موضوع شكلي لا نعيره اهتماماً كبيراً.

3- لم يذكر المقال المنشور لا من قريب ولا من بعيد ولا بالتلميح ولا بالتوضيح أن مشروحات إدارة السجن عن إصلاح المحكوم عليه نفسه هي الأساس في منح وقف الحكم النافذ، بل على العكس من ذلك تماماً حيث شرح المقال وبيّن أن الأساس في ذلك هو رأي القاضي بعد توفر الشروط القانونية الواردة في قانون العقوبات السوري وتؤخذ مشروحات إدارة السجن عن إصلاح المحكوم عليه نفسه من باب الاستئناس ليس إلا. ويمكن مراجعة المقال سواء في صحيفة قاسيون الورقية أو في الموقع الإلكتروني.

4- ثم سرد كتاب وزارة العدل عدداً من النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع وكان المقال المنشور قد تناولها أيضاً وبشرح مشابه لما ورد في كتاب الوزارة.

5- وانتهى كتاب الرد ليؤيد صراحةً ما انتهى إليه المقال من وجود مصالح خاصة تؤثر في تقييم السجين من قبل إدارة السجن. ونحن إذ نلتمس من المشرع السوري أن لا يترك هذا الأمر والتقييم لإدارة السجن لذلك ناشدنا وزارة العدل في نهاية المقال للتدخل الفوري ووضع حد للنفوس الضعيفة وذلك بإصدار ما يلزم وما تراه مناسباً لهذه القضية ولما فيه خير العباد والبلاد.

■ المحامي سالم كلاس

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

القضاء المستقل والدولة الديمقراطية

لا وجود للحرية دون فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وما على الحرية أن تخشى أي أمر يتعلق بالنظام القضائي بمفرده لكن عليها أن تخشى كل أمر إذا ما اتحد القضاء مع أي من السلطتين الأخريين، ولذلك يُجمع مُفكرو العالم على أن استقلال القضاء هو الطريق لتحقيق العدالة، وهو الوحيد القادر على تطبيق القانون على الكافة دون تمييز وكذلك حماية الحريات وحقوق الإنسان

تهدف فكرة استقلال القضاء وتتطلع إلى توفير نظام عمل متكامل للهيئة القضائية، يمكّنها من ممارسة أعمالها في استقلال مالي وإداري متكامل بعيداً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة، ومن جهة أخرى يوفر الأمن الوظيفي لعضو الهيئة القضائية، ويمكنه من أداء عمله بنزاهة وحيادية، ويحميه من تدخل الدولة والغير – أي بعض الأشخاص من داخل الهيئة القضائية أو من خارجها – في أداء عمله.

ويأتي الهدف من المطالبة بالاستقلال التام للقضاء، لتحقيق العدل بين الأفراد من جهة، وأيضاً بين الأفراد والدولة من جهة أخرى، بحيث يكون القانون هو الحاكم الفعلي، ولا مجال للاستثناء من تطبيقه أياً كان منصب الفرد وسلطته.

فالعدل بالنسبة للدولة، هو قاطرة النمو والتنمية، الذي يترتب عليه ازدهارها، فالإنسان بطبيعته قد يميل إلى العدل أو الظلم، ووظيفة القوانين هي الحد من ميول الإنسان ووضع الإطار الذي يمارس الإنسان من خلاله حقوقه وسلطاته، فتوافر السلطة والقوة دون ضابط، يجعل الإنسان يميل إلى الظلم، لذلك نجد أن أكثر أنواع الظلم يتوفر في أنظمة الحكم الفردي، وعلى العكس نجد الدول العادلة تتميز بقضاء مستقل، يكون الحكم الفعلي فيها هو القانون.

وتعليقاً على أهمية القضاء المستقل كتب أحد الرؤساء قائلاً : «الحكومة تحافظ على وعودها أو لا تحافظ على وعودها، من خلال محاكمها وعليه يصبح كفاح الفرد من أجل إقامة حكومة دستورية هو كفاح لسن قوانين جيدة ولكن بالطبع أيضاً لإقامة محاكم مطلعة ومستقلة وغير متحيزة»، وقد تم النص في الدستور المعمول به حالياً على استقلال القضاة والسلطة القضائية، ولكن لم ينص صراحة على تفاصيل تحقيق هذا الاستقلال وأيضاً نجد أن القوانين المنظمة لعمل الهيئات القضائية المعمول بها لا تتفق مع هذا المبدأ لوجود تبعية لوزارة العدل بالسلطة التنفيذية.

الاحتياطي النقدي السوري خلال الأزمة 2/2

سياسة «وهب» القطع الأجنبي.. بجانبيها

■ عشتار محمود

نشرنا في عدد قاسيون السابق رقم «643» الجزء الأول من ملف الاحتياطي النقدي في سورية، وذلك بناء على أهمية الاحتياطي النقدي، وعدم إصدار أي معلومة إحصائية حول تراجع قيمته، بعد أن أصبح المورد الرئيسي لإنفاق الحكومة خلال فترة الأزمة، وقد أشرنا في العدد الماضي إلى جانب إنفاق الاحتياطي الأوسع وهو تمويل الموازنة الحكومية، والتي أدت وفق تقديراتنا الأولية «إذا ما صحت أرقام الإنفاق الحكومي أو نفذت» إلى تراجع الاحتياطي النقدي من حوالي 19 مليار دولار في عام 2010 «بناء على رقم البنك الدولي حول الاحتياطيات النقدية السورية الإجمالية باستثناء الذهب» إلى حوالي 4 مليارات دولار في بداية عام 2014، وهذا التراجع الكبير هو نتيجة لتقدير ما صرفته الحكومة من الاحتياطي النقدي في جانب واحد فقط من استخدامات الاحتياطي..

جرى خلال الأزمة انتقال جزء هام من الاحتياطي الأجنبي الموجود لدى مصرف سورية المركزي، إلى قوى السوق الكبرى، التي لا تنفصل كثيراً عن قوى السوق السوداء، وتم ذلك من خلال جانبين من إنفاق احتياطي القطع الأجنبي، وهما: تمويل المستوردات، وضخ القطع في سوق الصرافة.

تمويل المستوردات.. السكر مثلاً

سياسة تمويل المستوردات القائمة على أساس فكرة إعطاء المصرف المركزي القطع الأجنبي للتجار المستوردين بسعر صرف منخفض، ليستوردوا به المنتجات والبضائع، وبالتالي فإن هذه المستوردات لا ترتفع تكاليفها بارتفاع سعر الصرف، ولا يقوم التجار برفع أسعارها في السوق، فإذا ما أخذ تاجر مستورد للسكر دولاراً من المصرف المركزي بسعر صرف 100 ل.س/$، بينما سعر صرف السوق150 ل.س/$ وبفرض أن تكلفة الطن المستورد 450$ «250$ وسطي سعر الطن عالمياً في عام 2013+ 200$ تكاليف نقل» فإن كغ السكر الممول بالقطع الأجنبي يفترض أن يبلغ 45 ل.س/للكغ، بينما غير الممول يصل إلى 67 ل.س/للكغ، أما تجار السوق فقد سعروا بمستويات أعلى من السعرين وبوسطي 100 ل.س/للكغ خلال 2013، بينما يحصل التاجر الذي يستورد كمية 100 طن من السكر مثلاً على 45 ألف $ تقريباً من المصرف المركزي، لعملية استيراد واحدة!

اعتراف حكومي.. غير هام!

تحول تمويل المستوردات إلى المنفذ الرئيسي لانتقال القطع الأجنبي للسوق السوداء بحسب وزير الاقتصاد السابق محمد ظافر المحبك، وبناء عليه أخذ قرار ترشيد الاستيراد، ليخفف من حجم المستوردات الممولة، التي يبدو أنها حصرت بمواد محددة، وتجار محددين لاحقاً. في الشهر التاسع من عام 2013 اعترفت الحكومة ومصرف سورية المركزي تحديداً، بأن هذه العملية لا تفلح، وقدم «المركزي» قوائم تضم حوالي 400 شركة تجارية ومستورد ممن قدموا بيانات وهمية للحصول على القطع الأجنبي، وبحسب صحيفة تشرين فإن قيمة القطع التي حصل عليه 225 تاجراً منهم فقط، قد بلغت 78 مليون يورو تقريباً، وينبغي الإشارة إلى أن الإجراءات ضد هؤلاء كانت إيقاف براءات الذمة حتى إعادة القطع الأجنبي، وأما وزارة الاقتصاد فقد ارتأت أن منعهم من الحصول على إجازات استيراد هو معاقبة لأنفسنا!! بحسب معلومات نشرتها صحيفة تشرين بتاريخ 2013/9/10..

لم تحقق سياسة تمويل المستوردات هدفها المعلن بتخفيف مستوى الأسعار عن طريق تخفيف أثر ارتفاع سعر الصرف، بل نجحت تماماً في تحقيق هدف آخر وهو انتقال جزء هام من احتياطي القطع الأجنبي الموجود ، وسنحاول في ضوء شح المعطيات وانعدامها رسمياً أن نقدر ما حصل عليه هؤلاء، وهدره «المركزي» خلال الأزمة..

هدرت سياسة تمويل المستوردات وبيع القطع الأجنبي ما يفوق بالتأكيد 7 مليار دولار خلال أعوام الأزمة، وفشلت في تخفيض الأسعار أو حماية الليرة وهي الأهداف المعلنة! بينما نجحت في نقل جزء هام من الموارد المتراكمة إلى خزائن كبار التجار والسوق السوداء..

الاحتياطي للصرافين.. «لحماية الليرة»!!

تعتبر عملية ضخ المصرف المركزي للقطع الأجنبي في سوق الصرافة «شركات ومكاتب الصرافة» هي الجانب الثاني من إنفاق احتياطي القطع الأجنبي بعد تمويل المستوردات، هذه العملية التي بدأت بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 84 بتاريخ 2-11-2010 الذي سمح للمصارف العاملة وشركات الصرافة ببيع مبلغ 10 آلاف دولار لمن هم فوق 18 عاماً على أن يأخذوها مرة واحدة شهرياً، وخفض إلى مبلغ 5000 دولار شهرياً في الشهر الخامس من عام 2011، واستكملت بان أعلن مصرف سورية المركزي أن سياسته الوحيدة لحماية قيمة الليرة السورية من التراجع، هي ضخ القطع الأجنبي في السوق عن طريق البيع لمكاتب وشركات الصرافة، ما نجم عنه انتقال جزء هام من القطع الأجنبي الذي يدور في السوق إلى السوق السوداء التي امتلكت القدرة على التحكم بسعر الصرف عن طريق احتكار جزء هام من القطع لرفع السعر، كما أصبح سعر المصرف المركزي يقدر وفقاً لتغيرات هذه السوق ويتحرك بناء عليها، فإذا ما رفعت قوى السوق السوداء السعر، قام المركزي بتزويدها بالقطع الأجنبي لتعيده إلى الاستقرار، وترفع معها السعر الرسمي.

كميات القطع الأجنبي التي أنفقت بهدف «حماية الليرة» لم تحقق هدفها، بينما كان صرف هذه المبالغ على رفع الأجور الحقيقية وتقديم سلات غذائية مدعومة لكل المواطنين كفيلاً بحماية قيمة الليرة السورية بشكل حقيقي، وإنفاق احتياطي القطع الأجنبي على مستحقيه، عوضاً عن رفع الدعم عنهم وتحصيل الموارد منهم، مقابل تقديم القطع الأجنبي لمضاربي السوق بأسهل الطرق..!

*كنا قد قدرنا سابقاً أن تكلفة تقديم سلة غذائية مدعومة لكل الأسرة السورية تبلغ 9,8 مليار ل.س خلال عام، وهي حوالي 65 مليون $، ويشار إلى أن واحدة من جلسات بيع القطع الأجنبي التي عقدها مصرف سورية المركزي عرضت شريحة بلغت 100 مليون يورو «حوالي 75 مليون $» للبيع..!!

تقديرات: «البيع المباشر» وتمويل المستوردات

لدينا معطيان لتقدير مجمل تمويل المستوردات هما:

● 69,6 مليون يورو وسطي تمويل خلال 7 أشهر –2013: بناء على بيانات حصلت عليها قاسيون تشير إلى المستوردات الممولة من المصرف المركزي خلال سبعة أشهر فقط من عام 2013.

● 58,4 مليون يورو وسطي تمويل خلال 3 أشهر الأخيرة من 2013، وشهر 1– 2014: بناء على تصريحات لمصرف سورية المركزي إلى إحدى الصحف المحلية التي أشارت إلى قيمة مبيعات المصرف المركزي من القطع الأجنبي لتمويل المستوردات خلال الفترة من 2013/9/9 إلى 2014/2/19.

2013 .....

128 مليون يورو «حوالي 166 مليون دولار»

مجموع ما أنفق على تمويل المستوردات للتجار خلال عام 2013 تقريباً، مع العلم أنه في هذا العام انخفضت المستوردات بنسبة 88% عن عام 2011، وأعلنت فيه عملية ترشيد الاستيراد وحصر التمويل بمواد محددة!!

2012 .....

«330 مليون $ تقريباً»

بفرض أن مبالغ التمويل في عام 2012 ضعف 2013 فقط.

2011 .....

«630 مليون $ تقريبا»

انطلاقاً من بيانات لغرف التجارة أشارت أن حجم تمويل المستوردات في عام 2012 هو أقل من 2011 بنسبة 78% .

تمويل المستوردات خلال ثلاث سنوات الأزمة يزيد على: 1,1 مليار $

■ الأرقام المحسوبة هي أرقام تقديرية منطلقة من افتراضات مبنية على معطيات معلنة لعام 2013، ولكنها أرقام تأشيرية تؤكد أن حجم تمويل المستوردات خلال الأزمة فاق مليار دولار.

تقدير حجم بيع القطع المباشر

لن نعتمد في التقدير على عمليات الضخ للسوق والبيع للمكاتب التي تباينت ولم تكن معلنة دائماً وإنما سنقدر احتياطي القطع الاجنبي المهدور في عمليات البيع للأغراض غير التجارية، حيث سمح القرار رقم 48 لعام 2010 للمصرف المركزي ببيع القطع الأجنبي للمواطنين بحد لا يتجاوز 10 آلاف $ شهرياً، استمر هذا الحد 5 أشهر من عام 2011، وهي المرحلة الأولى للتقدير، وخفض إلى 5000 $ شهرياً ليستمر هذا السقف لمدة 17 شهراً «حتى شهر 10–2012» وهي المرحلة الثانية من التقدير.

فرضية: المشترين 50 ألف شخص!

مشترو مبلغ 10 آلاف دولار شهرياً، أو 5000 $ هم قلة، ومن المقتدرين مالياً حصراً، ولتقديرهم سنفترض بأنهم من أصحاب الأعمال «وهم من يملكون منشآتهم التجارية أو الصناعية أو الخدمية ولا يعملون بها، وتعدادهم حوالي 200 ألف وفق تعداد القوى العاملة لعام 2010»، وسنفترض ان ربعهم فقط قام بعمليات الشراء أي خمسين ألفاً.

■ الفرضية: 50 ألف صاحب عمل فقط استفادوا من شراء مبالغ من القطع شهرياً.

● كم الدولارات المشتراة في المرحلة الأولى: 50 ألف شخص × 10000$ × 5 أشهر= 2,5 مليار $

● كم الدولارات المشتراة في المرحلة الثانية: 50 ألف شخص × 5000 $ × 17 شهر = 4,2 مليار $

بالتالي فإن **عمليات بيع الدولار الرسمية قد هدرت حوالي: 6,7 مليار $**. وفق فرضيات الحد الادنى التي وضعناها.

طوبى لكم: سورية الأولى في تسارع التهجير..!

أجرت الأزمة وما قبلها تغيرات في البنية السكانية في سورية، حيث ترافقت مرحلة الليبرالية السورية بتراجع معدل النمو السكاني بوتائر بطيئة، فعلى الرغم من معدل النمو السكاني المرتفع كل عام، إلا أن هذه النسبة هي أقل من المراحل التنموية السابقة «خلال العقود الأربعين السابقة لعام 2000»، أما الأزمة الوطنية المستمرة منذ ثلاث سنوات فإنها تزيد بشكل متسارع من تراجع النمو السكاني. مع ما يعنيه هذا من خسارة للموارد البشرية التي قد تشكل لدولة صغيرة كسورية ثروة كبرى لا تعوض.

■ إعداد وجدي وهبي

كانت سورية في المركز 23 عالمياً بالنمو السكاني المرتفع «قبل الأزمة السورية»، أما خلال الأزمة الحالية:

1: **المركز الأول** بأسرع نمو كتلة المهجرين في العصر الحديث.

2: **المركز الثاني** ننافس حالياً أفغانستان على عدد المهجرين المصدرين إلى الخارج.

التعداد السكاني

- **20,8** مليون نسمة : عدد السكان المقيمين على الأراضي السورية من السوريين ومن في حكمهم في 1-1-2011 «المكتب المركزي للإحصاء».
- **2,35%**: معدل النمو السكاني السنوي «بحسب تقرير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي»
- تضاعف عدد سكان سورية **4,6** مرة : خلال 50 عام من 1960 وحتى 2010.
- التوقعات بأن يبلغ عدد سكان سورية 40 مليون نسمة في عام 2050، أي أن يتضاعف مرتين خلال 40 عاماً قادماً.

تشير التقديرات بأن اقتراب سورية من مرحلة الاستقرار في معدلات النمو السكاني قد تم خلال المرحلة الماضية حيث استقر النمو السكاني في حدود 2,35%، ولكنه يختلف بين المناطق التنموية حيث يتوقع أن يستمر زخم النمو السكاني في الأقاليم الأقل تنمية وتحديداً الشمالي والشرقي، وهي أقاليم تستوعب زيادة سكانية من حيث المساحة ومن حيث الموارد، ولكنها تتطلب نموذجاً تنموياً مختلفاً عن السابق، أما الأقاليم التي تعتبر أكثر الأقاليم نمواً سكانياً كدمشق الكبرى، والأوسط والإقليم الساحلي فإن اتجاه النمو السكاني فيها هو نحو التقلص نسبياً.

■ **الأزمة السورية أنتجت ظاهرتين سكانيتين رئيسيتين:**

- انخفاض كبير ومخيف في حجم الزيادة السنوية بعدد السكان.
- إعادة التوزيع السكاني- الجغرافي القسري نتيجة الهجرة الداخلية والخارجية.

انخفاض حجم الزيادة السنوية بعدد السكان

انخفض عدد السكان المقيمين في سورية بمعدل من 19% منذ بدء الأزمة، حيث لا يتجاوز عدد السكان المتواجدين في سورية حالياً 16,8 مليون نسمة وقد تم تقدير الرقم بناء على:

وصل عدد المهجرين خارجياً إلى: 2,4 مليون نسمة – المفوضية السامية لشؤون اللاجئين–

وصل عدد المهاجرين طوعاً إلى: 1,5 مليون نسمة

وصل عدد الوفيات إلى: 100 ألف –الرقم الحقيقي تجاوز ذلك–

وبناء على ذلك انخفض عدد السكان المتواجدين من 20,8 مليون نسمة الى 16,8 مليون نسمة –كرقم تقديري أولي–

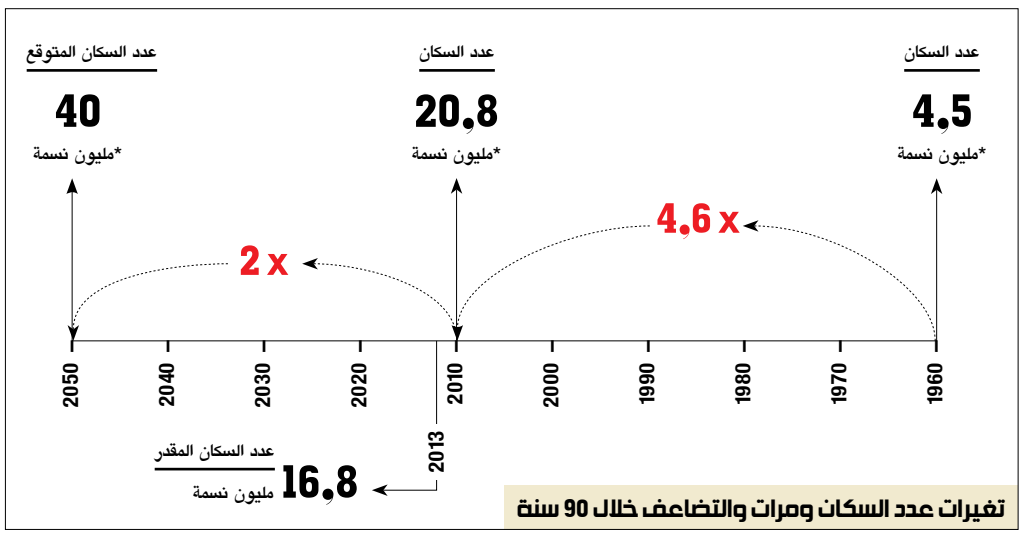

تغيرات عدد السكان ومرات والتضاعف خلال 90 سنة

مراحل النمو السكاني في سورية

ومن دراسة النمو السكاني، نلاحظ أن نمو السكان في سورية مر بأربع مراحل أساسية كانت سمتها ارتفاع وتائر النمو السكاني وصولاً إلى منتصف التسعينيات.

- **المرحلة الأولى:** الانطلاق نحو الذروة وبدايات التحول نحو النمو السكاني السريع

شهد الربع الأول من القرن الماضي معدل نمو سكاني 1% وقدره باحثون اجتماعيون بـ 2%.

- **المرحلة الثانية:** التحول باتجاه النمو السكاني السريع «1950 وما بعد»

في منتصف القرن الماضي أخذ التحول نحو النمو السكاني السريع وبلغ معدل النمو السكاني 3%

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة النمو السكاني السريع «مرحلة الذروة»

وهي الفترة الممتدة من 1960– 1980 وبلغ معدل النمو السكاني خلالها 4%

- **المرحلة الرابعة:** التراجع النسبي في معدل النمو السكاني

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي أخذ معدل النمو السكاني بالتراجع فتراجع إلى 2,7% في الفترة الممتدة 1995– 2000 وتراجع إلى 2,35% بين عامي 2000– 2010، وتحديداً اعتباراً من 2004.

نقلت الأزمة هذا التراجع إلى مستويات كارثية، على المستوى الوطني والتنموي والسكاني والإنساني.

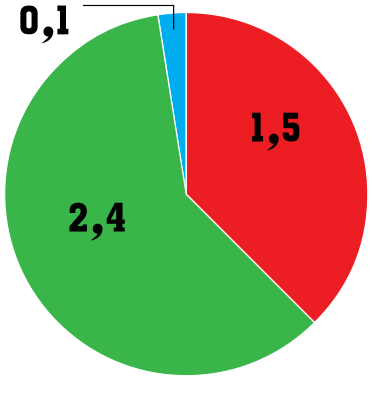

إعادة التوزع السكاني- الجغرافي القسري

حيث بلغ عدد المهجرين داخلياً «5–6»مليون مهجر–تضارب الأرقام بين تصريحات الحكومة السورية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين–، أي حوالي «25– 30»% من السكان تم تغيير توزعهم الجغرافي.

فالاختلال القديم في التوزع السكاني– الجغرافي الذي كانت سمته، كثافة سكانية في مراكز المدن الكبرى، وتوسع الهجرة من الأرياف ومن المناطق الأقل تنمية كالمنطقة الشمالية الشرقية، إلى ضواحي المدن الكبرى «دمشق وحلب»، قد تفاقم وتحول إلى كثافة سكانية ضاغطة في المدن الكبرى، والمناطق الآمنة.

النمو السكاني: فرصة للأكثرية.. عبء على القلة!

■ محرر الشؤون الاقتصادية

يغلب في الفكر الاقتصادي العالمي، اعتبار النمو السكاني المتزايد مشكلة، وتنطلق وجهة النظر هذه من فكرة «محدودية الموارد» التي تعتبر أن نمو السكان يسير بوتائر أسرع من نمو الموارد، اعتبار النمو السكاني مشكلة باعتبار أن إمكانيات نمو الثروة والموارد محدودة، وكذلك توزيعها..

حيث تسود فكرة ضرورة تخفيض عدد السكان عالمياً وفي الدول النامية تحديداً، كحل لمشاكل الفقر وضعف التنمية، بينما يكمن خلف هذه الفكرة مصالح القلة الحاكمة عالمياً والتي تمتلك 80% من الثروة العالمية، وتخفيف عدد سكان العالم هو تخفيف للضغوط على هذا التوزيع.

بينما تثبت الوقائع خطأ هذه الأفكار الشائعة وتحديداً محدودية الموارد، ففي إنتاج الغذاء على سبيل المثال يبين تقرير دراسات الغذاء العالمي لعام 2012 الصادر عن منظمة الفاو أن إطعام 3,5 مليار شخص في عام 1961 تم بزراعة 1,37 مليار هكتار من الأرض، وفي نصف القرن اللاحق تضاعف عدد سكان العالم إلى 7 مليار، بينما الأراضي المستثمرة زراعياً بقيت في حدود 1,53 مليار هكتار، حيث غطت زيادة الإنتاجية الزراعية الفرق، وسمحت وستسمح بزيادة الإنتاج ضمن الموارد الموجودة بمعدلات تغطي وتفوق معدلات النمو السكاني..

أما في سورية فإن الدليل تقدمه الفروقات في معدلات النمو السكاني بين المناطق التنموية، حيث تشير الأرقام أن زيادة النمو السكاني هي نتيجة للتنمية الضعيفة في المناطق الشمالية والشرقية، بينما تتجه معدلات النمو السكاني إلى الانخفاض في المناطق الأكثر تنمية كما تشير الدراسات إلى أن العديد من المناطق التنموية السورية قد بدأت تخسر جزءاً من فرصة الاستفادة المثلى من القوى البشرية العاملة فيها، كالمنطقة الساحلية بالدرجة الأولى ودمشق ثانياً التي تشكل القوى العاملة نسبة ثلثي سكانها..

وبناء عليه فإن مراحل النمو السكاني المرتفع هي فرصة يجب التقاطها، وليست عبئاً إلا من موقع نموذج اقتصادي نموه ضعيف وتوزيع الثروة فيه محصور، بينما يعتبر النمو السكاني فرصة في نموذج اقتصادي يعتمد على العدالة الاجتماعية كواحدة من أهم محددات النمو الاقتصادي العميق، تحديداً بعد خسارة ما نسبته 19% من التعداد السكاني خلال ثلاث سنوات من عمر الأزمة.

قانون التموين و«الجودة»..

«الحبس» خطوته الوحيدة إلى الأمام!

■ قاسيون

يناقش حالياً قانون «التموين والجودة» بحسب تصريحات وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وليس قانون «التموين والتسعير» في أروقة الوزارة ذاتها مع باقي الفعاليات الاقتصادية التجارية والصناعية والسياحية وغيرها، حيث ترافق تغييب موضوع التسعير مع خفوت الضجة التي أثيرت حول موضوع «التسعير الإداري» التي أتت مع الحديث عن قانون التموين الجديد المنتظر منذ صيف عام 2013 في الفترة التي ارتفعت فيها الأسعار إلى أعلى مستوياتها، ليختصر قانون التموين إلى قانون لمراقبة الجودة مع عقوبات أشد للمخالفات، ويقتصر التسعير بتشكيل لجان تحدد هوامش ربح لبعض المواد فقط. يضاف إلى ذلك تدقيق الوزير في تصريح إعلامي له بأن مسألة التسعير الإداري قد فهمت بشكل خاطئ! وهي لا تتعدى «إيجاد سلع معينة ضرورية وهي المواد الأساسية المعروفة تضاف إليها مواد أخرى كالأجبان والألبان وغيرها لتقوم الحكومة بفرض الأسعار عليها بعد أن يتم استيرادها عبر الخط الائتماني الإيراني وبيعها عبر المنافذ الحكومية » أي الحكومة لن تسعر إدارياً إلا المواد التي ستستوردها من الخط الائتماني الإيراني.

«قاسيون» تواصلت مع جمعية حماية المستهلك، باعتبارها من الحاضرين في كل الاجتماعات التي تناقش القانون بين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والفعاليات المختلفة.

قانون إضافي.. يوحد القوانين!

قال رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني إن «إصدار قانون للتموين يأتي بهدف توحيد القوانين المتعددة التي تتناول موضوع الغش ومراقبة الأسواق، من قانون الغش والتدليس وقانون التموين السابق، تحت مسمى مقترح بقانون التموين وضبط الجودة»، لافتاً إلى أن «الاسم ما زال مقترحاً وليس معتمداً نهائياً». بينما يشير اطلاعنا على القانون إلى أن مشروع القانون الجديد لا يلغي أي قانون سابق له، ما يتناقض تماماً مع فكرة توحيد القوانين والتشريعات بل يضيف تشريعاً جديداً يزيد من تعدد المصادر التشريعية بما يتعلق بالمخالفات، وبالتالي يخفف من العقوبات الشديدة المتوقعة.

تخفيف العقوبات.. والأمر للقاضي!

تناقش الوزارة حالياً غرف التجارة حيث تجري مناقشات لعقوبات وبنود نص عليها القانون بين التجار ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وحول الخلافات بيّن دخاخني أن «الخلاف كان يدور على بعض العقوبات المتشددة التي يتضمنها القانون، إزاء بعض المخالفات، التي وجدها التجار غير مستوجبة لهذا النوع من العقوبات، حيث يعاقب القانون مثلاً مخالفة عدم تداول الفواتير والبيع بسعر زائد أو عدم الإعلان عن السعر بالحبس والغرامة معاً، في حين يرى التجار أنها عقوبة مبالغ بها، ومن العادل أن تكون الغرامة فقط». وأضاف دخاخني إن «النقاشات أفضت إلى عدم حصر العقوبة بالحبس والغرامة معاً، بل بمنح القاضي دوراً فاعلاً في الحكم على ظروف كل مخالفة، واستبدلت العقوبة بالحبس أو الغرامة بدلاً من الاثنتين معاً».

الحبس.. للغش والاحتكار

وعن أبرز المخالفات التي نص القانون بمعاقبة مرتكبها بالحبس، قال دخاخني إن «عقوبة الحبس تم فرضها على ممارسي الغش والاحتكار، لما لممارساتهم من أثر ضار على المواطن والسوق». مع أن القانون لا ينص على الحالة التي تصنف احتكار، والتي تتبع لقانون آخر هو قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

القانون مطلبنا القديم

وحول رأي جمعية حماية المستهلك بمواد القانون، أكد دخاخني أن «توحيد التشريعات كان مطلباً ملحاً منذ زمن، وتم تأجيله فترة من الوقت، قبل أن تفرض الظروف الحالية وارتفاع الأسعار الكبير مع انتشار الغش والسلبيات المتعددة في الأسواق، الحاجة مجدداً وبشكل ملح لإعادة النظر بالقوانين السابقة، لردع المخالفين والمتعدين على لقمة المواطن، خاصة مع ضعف القدرة على تأمين مستلزمات المستهلك»، لافتاً إلى ضرورة هذا الإجراء، نتيجة تكرار المخالفات في القوانين المعنية مع تعدد العقوبات المفروضة بموجبها، وضرورة توحيد الجهة الرقابية.

«المماطلة» وتفريغ القرارات من مضمونها أداة يستخدمها «رجال السوق» في جهاز الدولة

ويبقى التساؤل كيف يحقق القانون الجديد هذه العملية وهو لم ينص في أي مادة ضمنه على إلغاء القوانين والقرارات السابقة؟!

القرار القضائي تفادياً للتشهير

وحول تضمن مشروع القانون للقوائم البيضاء والسوداء للتجار، أكد دخاخني أن «القانون الجديد يلحظ إصدار قوائم بيضاء وسوداء، تفصل بين التجار ممن يمارسون الغش أو يبيعون بسعر زائد، وبين التجار الملتزمين بالأسعار وبالمواصفات، بحيث تعطي كل فئة حقها، في الوقت الذي يحتاج فيه إصدار مثل هذه القوائم إلى قرار قضائي منعاً للفوضى والظلم والتشهير الذي قد يحصل»

وأوضح دخاخني أن «اللجنة التي تجتمع حالياً وبشكل متكرر تتخذ قراراتها بالأغلبية بعد التصويت على كل ما يتم طرحه في اجتماعاتها».

ونشرت وزارة العدل على موقعها الالكتروني بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مشروع قانون التموين والجودة، في كانون الأول الماضي، ولكنك لا تستطيع ان تجده اليوم في الوقت الذي يحتدم النقاش حول الموضوع.

ملاحظات الصناعة على القانون

وأرسلت وزارة الصناعة كتاباً إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وضعت بموجبه عدة نقاط على مشروع قانون التموين وضبط الجودة، بينت فيه أن مشروع القانون يشهد تكراراً لعقوبات المخالفات التموينية. وركزت أغلب الفعاليات الصناعية على موضوع الجودة والرقابة والمعايير، وعلاقتها مع المعايير الدولية، حيث تضمنت المادة 49 من مشروع القانون مطابقة المنتج للمواصفة من دون بيان المواصفات المقصودة هل هي سورية أم دولية أم أوروبية أم متوائمة أم قرارات صادرة عن الوزارة أو غيرها من الجهات المعنية، وحذفت تعاريف المواصفات مما يتطلب ذكرها، كما اعترضت الصناعة أن اتفاقيات تحرير التجارة وبناء على متطلبات اتفاقيات منظمة التجارة الدولية تنص على التوجه نحو التطبيق الطوعي للمواصفات وارتأت أن الإلزام بها في القانون هو مخالفة للاتفاقيات التي تسعى سورية للانضمام إليها بحسب الصناعة!

القانون في مراحلة النهائية

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين، أكد مؤخراً أن مشروع قانون التموين الجديد في مراحله الأخيرة، وأشارت معلومات لقاسيون أن النقاش حول التعديلات انتهى وانتقل القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء لإحالته لمجلس الشعب، ومن ثم إقراره.

الدولة لا تمتلك أدوات فعلية لقانون فعال..

ألغيت خلال مرحلة ما قبل الأزمة قوانين مراقبة السوق والأسعار، واقتصرت التشريعات على قانون «حماية المستهلك» الذي يسمح للدولة بمراقبة الجودة، وليس السعر، وقد أتى هذا متسقاً مع سياسة الخطة الخمسية العاشرة بتحرير الأسعار في السوق. خلال الأزمة استطاعت قوى السوق التي أصبحت تتحكم بعرض السلع مع تراجع دور الدولة الإنتاجي أن تتمادى كثيراً في فرض أسعار احتكارية مستفيدة من الفوضى التي تخلقها الأزمة، ولم تستطع الدولة أن تقف في وجه هذه العملية، وهي لا تملك أدوات حقيقية تشريعية أو اقتصادية، فهي لا تستطيع أن تعاقب المخالفين، بظل وجود قانون سابق يعطيها دور الإشراف على الجودة لا أكثر، ولا تستطيع تأمين بديل جدي ومنافس عن السوق، إذا بقيت مؤسسات التدخل الإيجابي تعمل بمنطق التاجر والمستورد والمستثمر، ولا تقوم على أساس تصريف إنتاج القطاع العام.

تمادي قوى السوق خلال الأزمة جعل طروحات التسعير الإداري وتعديل قانون التموين باتجاه توسيع العقوبات والمخالفات وتشديدها، وتحويله إلى قانون «تموين وتسعير» والاتجاه نحو، تأخذ مداها وتطرح للنقاش، ولكن المماطلة هي إحدى أهم أدوات تفريغ كل اتجاه إيجابي من مضمونه! فمنذ الشهر الثامن من عام 2013 أعلن أن رئاسة مجلس الوزراء كلفت وزيري التجارة الداخلية والاقتصاد خلال أسبوعين بوضع قوائم التسعير الإداري لحل قضية التسعير الإداري أي سيتم وضع تسعيرة من الدولة لأكثر من 80% من البضائع وعلى أساسها يفترض أن توضع قوانين التموين والعقوبات، ولكن هذا لم يتم حتى اليوم، حيث تختزل كل الطروحات الإيجابية التي قدمتها الأزمة مع اقتراب انتهائها، بحيث يماطل «رجال السوق» في جهاز الدولة وخارجه للمحافظة على النهج الليبرالي وصيانته في وجه ضغط الأزمة الوطنية التي كشفت كارثية نتائجه..!

نعمة أم نقمة؟!..

الفلاح يدفع ثمن فائض الحمضيات

على الرغم من حديث وزارة الزراعة واتحاد غرف الزراعة عن استنفار استثنائي لتسويق الفائض من إنتاج الحمضيات في العام الزرعي 2013 - 2014، إلا أن ذلك الاستنفار «لم يؤت أكله»، فالعديد من مزارعي الحمضيات فضلوا عدم قطاف إنتاجهم، وسعر الكيلو الواحد من الحمضيات في أسواق الهال بقي ضمن وسطي 30-50 ل.س/للكغ، بينما مرت فترة انخفض فيها السعر إلى 25 ل.س/للكغ، وينخفض السعر في بعض الأنواع كالكريفون إلى 15 ل.س فقط، وهذه الأسعار لا تكفل استرداد ما وضعه هؤلاء من نفقات لجني إنتاجهم فقط «أجور النقل، أجور القطاف، العبوات البلاستيكية أو الفلين، والنقل»، وهذا سيدخلهم في خسارة بالغالب، وبربح ضئيل في أحسن الأحوال لن تعوضهم عنها الحكومة بطبيعة الحال، وهو ما يهدد بخروج البعض من دائرة الإنتاج قسرياً في المحصلة النهائية، وخسارة الاقتصاد الوطني لعشرات أو مئات آلاف الأطنان من إنتاج الحمضيات سنوياً!!

■ حسان منجه

لمَ يخسر الفلاح السوري؟! إلى متى سيبقى المُنتجُ هو الخاسر الاكبر؟! وهل هذا هو المصير المحتَّم عليهم مع قدوم كل موسم جديد؟! أم أن بأيدي الإدارة الاقتصادية والحكومة مفاتيح الحل؟! إلا أن إهمالها هو من أوصلهم لذاك الواقع الرديء؟! فالبحث عن أسواق تصديرية جديدة مخرج ينّقذ الفائض من إنتاج الحمضيات، وكذلك يعتبر إنشاء العديد من مصانع إنتاج العصائر الطبيعية في محافظتي طرطوس واللاذقية، وبما سيكفل استيعاب الجزء الأكبر من فائض الإنتاج الحالي، وهو المشروع الذي طال الحديث عنه منذ أكثر من عقد من الزمن، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن، على الرغم من أن تكلفته لا تتجاوز عشرات الملايين من الليرات السورية، وهو مبلغ زهيد قياساً بكميات الحمضيات التي يتلفها الفلاحون سنوياً لانخفاض الأسعار، وبما سيتركه هذا من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني في المحصلة النهائية، فالمخارج متعددة، إلا أن الثابت الوحيد، هو أن الحكومة ليست على القدر الكافي من الجدية والفاعلية لخدمة مصالح الفلاحين والمزارعين ليس اليوم فقط بل على امتداد عقود ماضية من السياسات الاقتصادية التي أخرجت الفلاح من أرضه مرغماً لفقدانه حقه في تحقيق حد أدنى من الأرباح لا يتجاوز حاجز الـ 25%..

القرارات الحكومية استثنت خلال الأزمة منتجي البيض والفروج والأغنام والبطاطا وسواها من قرارات منع التصدير، بحجة تأثيرها السلبي على المنتجين، على الرغم من ارتفاع أسعار تلك المواد في الأسواق المحلية، مما يستدعي إيقاف تصديرها رأفةً بالمستهلكين، إلا أننا لم نرَ «اللهفة» من جانب الجهات التنفيذية ذاتها على منتجي الحمضيات الذين أدمت قلوبهم وجيوبهم الخسائر المتكررة التي يتعرضون لها في أغلب المواسم!..

فائض الإنتاج متوقع

لم يكن فائض الإنتاج بالمفاجئ لراسمي خطط التصدير في وزارة الزراعة أو الاقتصاد، إن لم نقل على المستوى الحكومي ككل، فوزارة الزراعة هي من قدّرت الفائض عن الاستهلاك المحلي من الحمضيات بحدود 400 . 450 ألف طن، ولهذا فقد كان من واجبها البحث عن أسواق خارجية لتسويق هذا الفائض الذي كان ولا يزال المعضلة القديمة الجديدة التي تنهك مزارعي الحمضيات، وتكبدهم الخسائر المتجددة مع قدوم كل موسم جديد، إلا أن وزارة الزراعة استكانت لأسواق التصدير التقليدية، حيث تم تصدير الجزء الأكبر من الحمضيات إلى العراق، وبكميات أقل إلى الأردن، وهذا ما اعترف به مدير اتحاد غرف الزراعة السورية، دون أن تكلّف نفسها عناء البحث عن أسواق جديدة للحمضيات السورية، وهذا يؤشر إلى فشلها في فتح أسواق تصديرية جديدة أمام الحمضيات السورية، لا بل إن الحمضيات خسرت السوق الإيرانية، والتي استوردت في العام الماضي 60 ألف طن من الحمضيات، فهل لأحد أن يخبرنا عن أسباب اعتكاف الإيرانيين عنْ استيراد الحمضيات السورية؟! وهل سيمتد هذا إلى زيت الزيتون السوري؟! وهل تلاعب بعض المصدّرين هو من أخرج الحمضيات السورية من السوق الإيرانية؟! كما حصل مع زيت الزيتون في بعض الأسواق العربية خلال العقد الماضي؟!.

لم تجد الحمضيات مستثمرين كباراً لها حتى الآن على ما يبدو، لذلك لم يفتح منفذ تصديري جدي، أما الحكومة فلا تسعى لتكون البديل وتقوم بجمع الفائض الإنتاجي، الذي يدفع ثمنه المزارع بسعر بيع قريب أو يساوي التكلفة خلال الأزمة..

تكلفة الإنتاج مقابل الأسعار

بلغت كلفة إنتاج الكغ للحمضيات حدود 22 ل.س وذلك وفق تصريح لمديرية زراعة اللاذقية في موسم 2013، ووفق معطيات لتكاليف الإنتاج قدرتها قاسيون، فسعر الكيلو الواحد من الحمضيات في أسواق الهال اليوم يبلغ 30–50 ل.س/للكغ، أما مديرية الزراعة في طرطوس فقد قدرت أن تصل تكلفة إنتاج الكيلو من الحمضيات إلى 29,5 ليرة سورية، وإذا أضفنا إليها أجور النقل والعبوات، فإن التكلفة النهائية على الفلاح لن تقل عن الـ 35 ل.س في أحسن الأحوال، فسعر عبوة التعبئة يصل إلى 100 ل.س، وأجرة النقل تقدر بليرتين على الكيلو الواحد، وبالتالي فإن سعر 25 ل.س للكغ، هو خسارة ..

«مداح نفسه..»

انخفاض الأسعار يؤكد الكساد الحاصل في مادة الحمضيات بالأسواق المحلية، ويؤشر إلى فشل السياسة التسويقية لوزارة الزراعة في إقناع أسواق جديدة بشراء الحمضيات السورية، هذا إن جربوا أساساً في اختراق أسواق جديدة لم تصلها الحمضيات السورية بعد، مهما ادعى القائمون عليها عكس ذلك، فالأمور تُقرأ بخواتمها مهما كانت الصعاب والعقبات، والمقدمات الصحيحة ستفضي إلى نتائج صحيحة ومرضية ليس لأصحاب القرار كما يقيمونها هم أنفسهم بل بانعكاسها الإيجابي على الفلاحين والمنتجين، أو بتأثير الإيجابي على المستهلكين في أماكن أخرى، لا أن يكونوا مداحين لأنفسهم وقراراتهم دون نتائج جدية على الشرائح المفترضة، لأن «مداح نفسه..» على حد قول المثل الشعبي..

زائد ناقص

دمشق من الأغلى عالمياً بتكاليف المعيشة!

أظهر مسح أجرته مجموعة «إيكونوميست انتلجينس يونيت» أن مدينة دمشق تحتل المركز 127، حيث يقارن التقرير النصف السنوي بين العديد من أسعار الخدمات والمنتجات منها الغذاء، الملبس، النقل، المدارس الخاصة، وغيرها.

■■■

«حاسة سادسة»

قال المهندس عماد خميس وزير الكهرباء المهندس عماد خميس إنّه لمس جدية واضحة بالعمل و تحريك العجلة الإنتاجية في البلاد من قبل اتحاد المصدرين السوريين، وهذا ما دفعه للاستجابة إلى طلب الاتحاد بإلغاء التقنين في عدد من المناطق التي توجد فيها مصانع و ورش..

■■■

خصخصة مبدئية

تعتزم وزارة الكهرباء إطلاق مشروع تلزيم أعمال التأشير والجباية لفواتير الكهرباء المستجرة بوساطة عدادات المشتركين في عدة مناطق في بعض المحافظات، من قبل مستثمرين من القطاع الخاص.

■■■

رفع السعر بانتظار الدفعة..!

رفعت السوق السوداء سعر صرف الدولار بتاريخ 2014/3/2 إلى حدود 158 ل.س/$ في انتظارها وترقبها لعملية الضخ التي أعلن عنها المركزي ليكون انخفاض الأسعار بعد عملية التدخل هو عودة إلى سعر ما قبل الارتفاع، وإلى حدود 154 ل.س/$، وبالمقابل قدم مصرف سورية المركزي إلى السوق عبر شركات ومكاتب الصرافة كماً من احتياطي القطع الأجنبي، لم يعلن عنه في هذه الجلسة الأخيرة التي عقدت بتاريخ 2014/3/4.

■■■

«المياه» تربح..

بلغت أرباح «الشركة العامة لتعبئة المياه» في عام 2013: 29 مليون و537 ألف ليرة سورية، وصدرت بقيمة 12 مليون و235 ألف ليرة سورية، يذكر أن الشركة تعمل بـ 55% من طاقتها التشغيلية، وتستطيع أن تغطي حاجة السوق، وأن استيراد المياه المعبأة استمر خلال الأزمة وأوقفته الحكومة تحت الطلب لمدة ثلاثة أشهر فقط!

■■■

«إنذار نهائي»

أمهلت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك جميع التجار مهلة شهر من تاريخ صدور قرارات تحديد هوامش الأرباح لعدد من السلع، وقال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين إنه تم إعطاء جميع تجار الجملة والمفرق ونصف المفرق مهلة شهر من تاريخ صدور القرارات لتصريف المنتجات القديمة الموجودة عندهم والتي كانت قد كلفتهم أسعاراً أكثر من الأسعار الحالية.

جيوسياسة

● أفرجت سلطات الكيان الصهيوني يوم 6 آذار عن الأسير السوري حسين محمود الخطيب وذلك بعد قضائه 12 سنة في سجون الاحتلال. وكانت سلطات الاحتلال اعتقلت الخطيب وهو من الجولان المحتل في منتصف عام 2002 بتهمة مقاومة الاحتلال، حيث أمضى الخطيب الذي يبلغ من العمر 38 عاما 12 سنة في معتقل جلبوع في فلسطين المحتلة. والأسير الخطيب المحرر هو من قرية الغجر المحتلة متزوج ولديه ولد وحيد يبلغ من العمر 12 عاماً وحينما دخل المعتقل كان عمر ابنه ستة أشهر فقط.

■■■

● في خطوة تراجعية أعلنت وزارة الداخلية السعودية في بيان لها الجمعة 7 آذار تنظيم «الإخوان المسلمون» و«داعش» و«جبهة النصرة» وحزب الله السعودي تنظيمات إرهابية، كما أعلنت الداخلية، قائمة الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة، أو المصنفة منظمات إرهابية داخليا أو إقليميا أو دولياً. ومنحت المملكة كل من شارك في أعمال قتالية خارج المملكة بأي صورة كانت مهلة إضافية، مدتها 15 يوما اعتباراً من صدور هذا البيان.

■ وكالات

«التيبت».. وتاريخ الدم والعبودية«1/2»..

«ذكورهم وإناثهم وحتى ذرّيتهم.. ليكونوا كالبيض إذ يتكسر على الصخر.. لا أثر لهم ولا حتى أسماءهم».. هذا جزء مما جاء في رسالة توضيحية عام 1660 من الـ«دالاي لاما» الخامس إلى قائد الجيش المغولي المكلّف والمدفوع له من معبد «ديبونغ» حول كيفية التعامل مع كهنة وتابعي طائفة «كارمابّا» البوذية... سلطة الـ«دالاي لاما» أو معبد «ديبونغ» هي السلطة الحاكمة اليوم في التيبت..!

■ فيصل يعسوب

في كل ما سمعناه عن التيبت، وما قد نجده في بحثنا عبر الإنترنت والأفلام والبرامج التلفزيونية تسيطر صورة الكاهن الروحاني ذو الابتسامة اللطيفة وحوله مزارعون بسيطون يجولون المكان بخفة ورضاء، لم ينكّد هناء عيشهم في كنف «الكارما» والـ«دالاي لاما» إلا «الاحتلال الصيني الشيوعي» ذو المقاصد المادية الدنيوية الدنيئة..!

تاريخ من الصراع الدموي!

لكن التاريخ المكتوب للبوذية والتيبت يختلف تماماً عمّا تخبرنا إيّاه هوليوود ووثائقيات الـB.B.C الرواية الأبرز لتلك الروايات. فالبوذية التي تتعدد طوائفها ومدارسها لطالما شهدت حروباً بين الطوائف أو المدارس أو حتى المعابد في صراع على سلطة «المعرفة الأزلية» و«تعاليم السلام الداخلي»..! في سيرلانكا هناك قصة تاريخ أسطوري كاملة وسجلات شبه مقدّسة عن الحروب المقدّسة التي شنّها «ملوك الطوائف» البوذيين على كل من هم غير بوذيين عبر القرون الماضية وحتى السبعينيات من القرن الماضي، وآخرها المعارك المسلّحة بين البوذيين السنهاليين والهندوس التاميل التي أودت بأرواح الآلاف من الطرفين.

وخلال القرن ذاته شهدت كل من تايلند وبورما وكوريا واليابان والهند وغيرها الكثير صدامات ومعارك عنيفة جداً بين البوذيين وبين الأديان الأخرى. في كوريا الجنوبية عام 1998 نشبت صدامات بين آلاف الرهبان البوذيين من «تنظيم شوغيي» الأكبر في البلد، الصدامات امتدت لأسبوعين واستخدمت فيها الأيدي والعصي والسكاكين والقنابل اليدوية، والسبب هو الصراع على قيادة التنظيم الذي تبلغ ميزانيته السنوية 9,2 مليون دولار، وتمنحه الحكومة أفضلية تعيين 1700 راهب في مختلف المراكز الحكومية..!

حقائق عن حكم الإقطاع

التيبت المنعزل.. الصوفي والملجأ للزاهدين بالحياة لا يختلف أبداً عن هذا الواقع المشين بحق، وفي مقال لـ«مايكل بارنتي» بعنوان «الإقطاعية المسالمة: خرافة التيبت» نجد العديد من الحقائق المسندة بشواهد وتواريخ، ويمدنا الكاتب بكم كبير من المصادر منها التاريخية ومنها المعاصر الحديث، والتي سنحاول تكثيف ما فيها من معلومات عن التيبت:

– عبر التاريخ تصارعت «قبائل» التيبت وطوائفها البوذية على الأراضي والأملاك، وفي القرن الثالث عشر الميلادي أوجد الإمبراطور الصيني «كبلاي خان» منصب الـ«لاما الأكبر» لينصّب راهباً لكل الرهبان وزعيماً للتيبت، وفي القرن التاسع عشر ميلادي أرسل الإمبراطور الصيني في حينه الجيش لدعم الـ«اللاما الأكبر» أمام أعدائه من باقي الزعماء البوذيين، وبعد انتصار الجيش الصيني على أعدائه نصّب ذلك الـ«اللاما الأكبر» نفسه قائداً للتيبت كلياً وأعلن اسم الـ«دالاي لاما»– التي تعني اللاما الكبير بحجم كل المحيطات– وكان تابعاً للإمبراطور الصيني.

– السخرية التاريخية أن سلطة الـ«دالاي لاما» أوجدت وصنعت من الصينيين وتحديداً عبر الجيش الصيني الجرار، وهذا كان قبل حوالي المئة عام!!.

يتبع...

الكيان الصهيوني في «رحاب الفاشية»

■ معن خالد

أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري فشل المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني في التوصل لاتفاق نهائي، وطلب مهلة 9 أشهر أخرى لتحقيق تسوية تاريخية بين سلطة أوسلو والكيان.

وفي أحداث موازية يبدو الكيان الصهيوني أكثر جنوحاً للتصعيد. جاء اقتحام المسجد الأقصى خارج سياق التهدئة الافتراضي للمفاوضات، مما استدعى رداً أردنياً خجولاً وغير مسبوق بسحب سفيرها. قبل وبعد ذلك لم يهدأ الاستيطان بل تصاعدت اللهجة بين واشنطن و«تل أبيب» في توتر ولو كان شكلياً لكنه أيضاً من الصور الجديدة.

كما جاء القصف الصهيوني لموقع لحزب الله اللبناني على الحدود السورية تصعيداً استدعى تهديداً من الحزب، فاستنفرت جبهة الشمال في جيش العدو. لاحقاً قصف الكيان الأراضي السورية بذريعة تسلل مقاتلي حزب الله إلى المنطقة منزوعة السلاح، وسبق ذلك عمليات نزع الألغام المتبادلة بين طرفي حدود الأراضي السورية المحتلة.

في ساحة أخرى كشف الكيان الصهيوني أكثر عن دوره في الحدث السوري، فمع الحديث عن فتح معركة في الجنوب والعمل على إيجاد منطقة عازلة هناك، تم بث العديد من الصور والفيديوهات لبنيامين نتياهو في زيارة لجرحى مقاتلي المعارضة، وفي السياق ذاته بات الكثيرون يتحدثون عن تنسيق «إسرائيلي»– سعودي عالٍ حول ضرورة تفتيت سورية و«لبننتها» بالحد الأدنى .

بعيداً عن الأراضي الفلسطينية تحدثت وسائل الإعلام كثيراً عن دور «إسرائيلي» في الحدث الأوكراني إلى جانب المعارضة المحسوبة على الغرب، يأتي ذلك في سياق الربط المباشر بين قوى فاشية في أوكرانيا ودور هام لقوى رأس المال اليهودي الربوي المرتبطة بالمصالح الغربية هناك.

تشير تلك الأحداث إلى استنفار الكيان الدموي في كل أنحاء العالم، ويمكن رؤيتها في إطار الرعب الوجودي من جهة، كما يشير بشكل فاقع إلى دور الكيان الصهيوني الرئيسي في دعم وتبني الخط الفاشي دفاعاً عن المراكز الإمبريالية المتراجعة في الغرب.

تونس: صفحة جديدة.. الأولوية اقتصادية-اجتماعية

توالت نتائج التوافق بعد الحوار الوطني على إطلاق العملية السياسية في تونس بعد صراع كاد أن يزج البلاد برمتها في حالة من الفوضى لا تحمد عقباها، فتم تشكيل حكومة توافق برئاسة مهدي جمعة، وتمت المصادقة على الدستور الجديد ويتحدث السياسيون عن مناخ إيجابي لإعادة الأمن والاستقرار مواتية لقيام انتخابات رئاسية.

■ شيرين الذياب

بات الأمر مواتياً لطرح برامج اقتصادية اجتماعية مناسبة لنشل البلاد من حالة التراجع والتدهور التي تعيشها، وهكذا فعلت الجبهة الشعبية في تونس، وهي تجمع لقوى يسارية ووطنية تقدمية، طالبت فيه دعم التراجع عن الدعم وزيادة الإنفاق على العاطلين عن العمل وتخفيض الديون على الفلاحين ومراجعة الديون الخارجية والاعتماد على التمويل الداخلي.

وفي ظل الحالة المعقدة القائمة في منطقة الشرق الأوسط ونتيجة للظرف الإقليمي والدولي العام، تشهد العلاقات الروسية التونسية تحسناً، وخصوصاً بعد قدرة الأطراف السياسية المتنازعة، والقوة العمالية والنقابية التي يمثلها الإتحاد العام لشغل في تونس على احتواء الأزمة عبر العملية السياسية، وتحويل الصراع عن المجرى الذي حاولت حركة «النهضة» وحلفاؤها جره إليه، وبالتالي تأريض مشروع هذه القوى ومنع تكرار المشهد الليبي والمصري.

إمكانية التوجه شرقاً

لم تشهد العلاقات الروسية التونسية تدهوراً أو أي شكل من أشكال القطيعة من قبل، رغم كل التحولات السياسية التي شهدها البلدان وتحديداً في ظل ترددات ما سمي بـ«الربيع العربي» وتأثير التحريض الأمريكي ضد روسيا في أحداث الشرق الأوسط، لكن ربما تكون زيارة 4 آذار التي قام بها وزير الخارجية الروسي ومحادثاته مع الرئيس المنصف المرزوقي، زيارة فوق العادة. فقد عبر الجانبان فيها عن تقارب وجهات النظر بما يخص قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعزم البلدين على تكثيف النشاط السياسي والاقتصادي بينهما.

يأتي تعميق العلاقات الروسية– التونسية على أرضية الرغبة الروسية خلق الإستقرار في الشمال الإفريقي ودعم موقعها في القارة السوداء بوصفها عنصراً أساسياً في مجموعة البريكس ولديها علاقات وثيقة مع دولة جنوب أفريقيا وبالتالي هناك ضرورة ملحة لمنع تحول الشمال الأفريقي إلى مصدراً للسلاح والتطرف، في الوقت الذي ضعفت فيه خيارات النموذج التونسي الذي سعت له حركة النهضة في التعويل على الغرب وصندوق النقد الدولي لأجل تقديم قروض مالية.

يبدو أن تراجع حركة «النهضة» عن مواقعها السابقة سيفتح أمام تونس مجالات جيوسياسية ودولية بعيدة عن الغرب وأقرب إلى القوى المتوجهة شرقاً.

ما وراء حظر الحزب الشيوعي الأوكراني؟

أوكرانيا تتجه نحو الفاشية، والمجرمون يجوبون الشوارع بحثاً عن ضحية تلو الأخرى، وفي هذا السياق جاءت محاولة إحياء الطموح القديم للفاشيين في ضرب الحزب الشيوعي الأوكراني وإلغاء وجوده.

■ آلان كرد

يبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الأوكراني 115 ألف عضو بينما يبلغ عدد ناخبيه أكثر من مليوني ناخب منتشرين في كل مناطق البلاد، وله حضور فاعل في البرلمان ومجالس السلطة المحلية والبلديات والنقابات العمالية والمؤسسات الثقافية. يريد الفاشيون زج كل هؤلاء في معسكرات للاعتقال تشبه تلك المعسكرات التي كانت أيام الاحتلال النازي.

التحضير لمجازر دموية

هم يريدون جر البلاد إلى مجزرة دموية خطيرة من خلال ما يفعلون الآن، لقد جرت حوادث إعتداء متعددة ضد أعضاء بارزين في الحزب الشيوعي ونظمت «مظاهرات» تم الاعتداء خلالها على مكاتب الحزب وخاصة في المناطق الغربية الأكثر فقراً في أوكرانيا. وفي العاصمة كييف تم إحراق ونهب منزل« بيتر سيمونينكو» الأمين الأول للجنة المركزية للحزب والذي يعيش فيه مع زوجته وأطفاله، وثمة مجموعات ملثمة ومسلحة تجوب في الشوارع بحثاً عن الشيوعيين.

تترافق حملة الإرهاب ضد الشيوعيين بحملة إعلامية ينظمها «أبطال الانقلاب» الفاشي لتحميل الشيوعيين مسؤولية تدهور مستوى المعيشة وانخفاض الرواتب والمعاشات وتوجيه أنظار المهمشين ضدهم، ويدعمهم في ذلك إعلام أوروبا الغربية الذي يستمر في بث سمومه إلى الأوكرانيين في محاولة لخلق مذبحة بحقهم، وأعدت فصائل المعارضة الفاشية قوائم بأسماء الشيوعيين في كل منطقة استعداداً لجريمتهم الدموية هذه، وكتبوا أيضاً على جدران أحد مكاتب الحزب: أن الرصاص بانتظاركم!!.

مشروع قانون فاشي في البرلمان

بتاريخ 25 شباط الماضي ناقش البرلمان الأوكراني «الرادا» مشروع قانون منع نشاط الحزب الشيوعي بشكل نهائي ويقترح مشروع القانون رقم 4275 المقدم إلى وزارة العدل في أوكرانيا اتخاذ التدابير المناسبة لإلغاء لائحة الخامس من تشرين الأول عام 1993، العدد 505 التي وافقت على تسجيل الحزب الشيوعي في أوكرانيا وترخيص عمله.

> **يريدون نهب البلاد الأمر الذي يتطلب إبعاد الشيوعيين «المزعجين» الجميع يريد التأثير في توازن الانتخابات لمصلحته**

عمل على تقديم هذا القانون الفاشي نواب حزب «الوطن» وحزب «اللكمة»، أي القوميون الليبراليون الذين يدعمون النازية الجديدة والعنف، إن ذلك يذكرنا بأكثر أيام الديكتاتوريات الفاشية قبحاً في التاريخ حيث تم التنكيل بالشيوعيين.

ماذا يريد الفاشيون من حظر الحزب

كتبت الصحفية إيلينا كوروليفا بتاريخ 26 شباط أن الأحزاب الليبرالية المختلفة تحضر للانتخابات البرلمانية في شهر أيار القادم ويبدو أنهم يخططون لاقتسام «الكعكة» الأوكرانية بدون وجود للحزب الشيوعي ويستعجلون بإصدار قانون منع نشاطه من أجل إبعاده عن المشاركة في الانتخابات. يريدون نهب البلاد الأمر الذي يتطلب إبعاد الشيوعيين «المزعجين» الجميع يريد التأثير في توازن الانتخابات لمصلحته!!

تمول شركتا «شيفرون» الأمريكية و«بريتيش بتروليوم» البريطانية كل حملة التهويل الهستيرية ضد الشيوعيين في مسعاهم القديم للسيطرة على البلاد منذ عام 1991 بالتنافس مع ألمانيا «ميركل». ولكن التاريخ يتذكر كيف حاول الاحتلال النازي الألماني حظر الحزب الشيوعي في أوكرانيا السوفييتية، وكذلك كيف حاولت السلطات عشية انهيار الاتحاد السوفييتي منع نشاط الشيوعيين في أوكرانيا. كل هؤلاء رحلوا وبقي الحزب الشيوعي شامخاً...

دفاعاً عن السيادة الوطنية في مولدافيا

في الوقت الذي أتى الحريق الرأسمالي على أوكرانيا، هناك من يحاول بإصرار جر جمهورية «مولدافيا» إلى هذا الحريق الكبير، فالطبقة السياسية الحاكمة ماضية قدماً في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت اعترافها بالسلطة الفاشية في أوكرانيا وتستمر بعملها في خرق السيادة الوطنية لـ«مولدافيا» وتسمح لرومانيا العضوة في الاتحاد الأوروبي بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

■ آ. ك

وصلت الطبقة السياسية الحاكمة إلى درجة من العجز السياسي لأنها لم تعد تستطيع أداء مهامها وهي ماضية في بيع البلاد بفتات الأثمان إلى المانيا ورومانيا.

الشيوعيون يقاومون

انطلاقاً من مقاومة هذه الإجراءات قام «فلاديمير فورونين» الأمين الأول للحزب الشيوعي في جمهورية «مولدافيا» والرئيس المولدافي السابق «2001–2009» حسب البيان الصار عن المكتب الصحفي للحزب بتاريخ 25 شباط الماضي بعدة لقاءات شملت وزير الخارجية الليتواني «ليناس ينكفيتشيوس» ووزير الخارجية اللاتفي «ادجارس رينكيفيتش» والسفير ما فوق العادة الألماني، وغيرهم من الشخصيات الدبلوماسية والسياسية وخلال اللقاءات أكد «فورونين» أن الشعب المولدافي هو من سيقرر التوجه الاقتصادي للبلاد وانتقد الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي التي ستؤدي إلى ضرب الإنتاج في مولدافيا.

غالبية الشعب ترفض الاتحاد الأووبي

من جهة أخرى جرى استفتاء في جمهورية «بريدنستروفيا» ذات الحكم الذاتي واستشارية «غاغوزيا» ذات الحكم الذاتي اللتين تعتبران من مناطق النفوذ الشيوعي في البلاد حيث رفض أكثر من 70% من السكان توقيع الاتفاقية التجارية مع الاتحاد الأوروبي مطالبين بالانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي مع روسيا وحماية السيادة الوطنية لمولدافيا. كما شهدت العاصمة كيشينوف مظاهرات معادية للحكومة، قادها الحزب الشيوعي وشارك فيها عشرات الآلاف بعد اعترافها بالسلطة الفاشية في كييف ومظاهرات أمام السفارة الأوكرانية.

من جهة أخرى قام الأمين الأول للحزب الشيوعي في «بريدنستروفيا» «أوليغ هورجان» النائب في المجلس التشريعي الأعلى بتقديم مشروع قانون لمحاسبة كل من يقوم بتدنيس تماثيل أبطال الحرب الوطنية العظمى داعياً إلى حماية السيادة الوطنية للبلاد في وجه الأعمال التخريبية للقوميين والفاشيين في مولدافيا الذين يقومون بحملة لإزالة تمثايل الجنود الذين حرروا البلاد من الفاشية وأهانوا كرامة وشرف المحاربين القدامى. من جانب آخر نشطت الجماعات الفاشية على الأراضي المولدافية بكثافة بعد استيلائهم على السلطة في كييف في الوقت الذي لاتقوم السلطة السياسية الحاكمة بفعل أي شي حيال ذلك.

هل سيصمد الغرب في أوكرانيا؟!

■ مراد جادالله

يبدو الحديث الغربي الأوروبي–الأمريكي عن الأزمة الأوكرانية فاقداً للتوازن. فلم تبرح بعد الإجراءات الأوروبية طور التهديدات الساذجة بالعقوبات على روسيا. بينما كان المفترض أن يحتفل الغرب الذي أوصل معارضيه للسطلة في كييف أيما احتفال. ترصد وسائل الإعلام انطلاق احتجاجات واسعة في شوارع أوكرانيا على إثر تعاظم الخطر الفاشي في الشارع، كما أثار صعود فاسدي السلطة السابقين إلى واجهة النخبة السياسية حراكاً جماهيرياً لا يرى بـ«يانوكفيتش» الرئيس المعزول إلا فاسداً أطاح به فاسدون آخرون لتقاسم الكعكة.

البحث عن رعاية روسية!

في الوقت ذاته تتصاعد الأزمة الاقتصادية الأوكرانية، فمع توقف موسكو عن تقديم المساعدة التي أقرتها سابقاً بـ 15 مليار دولار، أعلن الغرب حملة مساعدات افتتحتها الولايات المتحدة بتبرعات بقيمة مليار دولار و تحدث الأوروبيون عن مساعدات ومفاوضات مع صندوق النقد الدولي لتقديم 11 مليار دولار، وتقول الحكومة الأوكرانية أنها بحاجة إلى 35 مليار دولار. وفي كل الأحوال كان العرض الروسي أكثر سخاءً فهو أكبر كماً وكان سيمهد الطريق لاستثمارات الصين التي وعدت بها فيما لو توجهت أوكرانيا شرقاً، وهوغير مشروط بإجراءات اقتصادية كرفع الدعم عن الغاز وتخفيض حجم الموازنة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي. الخلاصة السياسية من هذا العرض المالي هو أن الغرب يريد السلطة ويريد الدعم المالي الروسي لسلطته!!

عقوبات اقتصادية على من؟

يستخدم الروس دبلوماسيتهم الباردة في سياق إلزام الغرب العودة لاتفاقية 20 شباط الموقعة بين الرئيس المخلوع ومعارضيه، ويرى الروس في هذا الإجراء تطويقاً ضرورياً للخطر الفاشي الذي أشعله الغرب في شوراع أوكرانيا، وجاء تسريب لمحادثة صوتية بين مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي كاثرين آشتون مع وزير الخارجية الإستوني، ليؤكد الرواية الروسية حول دور العصابات الفاشية في تأجيج الصراع.

في سياق الرد الروسي على الغرب جاءت فكرة الاستفتاء حول مصير جمهورية القرم، لعودتها إلى الإدارة الروسية، ضربة موجعة قد تكون القاضية. إن فقدان أوكرانيا للقرم يعني تبخر منفذها البحري الوحيد في البحر الأسود. أما الرد الغربي حول عقوبات اقتصادية فسيظل إجراء شكلياً في إطار واقع العلاقات الاقتصادية بين الغرب وروسيا، فثلث الغاز المغذي لأوروبا قادم من روسيا، وهذا الرقم الكبير نسبياً سيجعل الأوربيين مع حلفائهم الأمريكيين غير جديين في التلويح بالمواجهة الاقتصادية.

إنهاء الاحتلال «التعاقدي»..

لإقامة النظام الوطني الديمقراطي في العراق

إن المحاصصة الطائفية-الاثنية التي جاء بها بريمر الحاكم الأمريكي للعراق للمحتل، كانت بمثابة الإعلان عن البدء في تنفيذ المخطط الإمبريالي الصهيوني القاضي بتقسيم العراق عبر ضرب الوحدة الوطنية وتمزيق المجتمع العراقي إلى ما اصطلح عليه بـ «المكونات».

■ صباح الموسوي*

وجرى تشكيل مجلس الحكم سيئ الصيت حيث قرر بريمر حصة كل فريق. وجاء إصدار «قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية» على يد بريمر، وصاغ «نوح فيلدمان» الصهيوني/الأمريكي الجنسية الدستور، وتم تضمينه أحكام «قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية» بالكامل، ليكون دستوراً ملغماً وحمال أوجه، يشرعن توجهات القوى الطائفية التفتيتية المناهضة للهوية الوطنية ولوحدة الأراضي العراقية.

احتلال تعاقدي؟!

توج كل ذلك بتوقيع ما يسمى بـ «اتفاق الإطار الاستراتيجي» بين العراق والمحتل الأمريكي على الرغم من انسحاب قوات الاحتلال في نهاية 2011 والذي تحقق بالدرجة الأساسية نتيجة للمقاومة الشعبية الوطنية العراقية المسلحة والسلمية. نقل الاتفاق الاحتلال من احتلال عسكري مباشر إلى احتلال تعاقدي، بحيث تستطيع الإمبريالية الأمريكية بموجبه التحكم بالسياسة العراقية الداخلية والخارجية، ناهيكم عن النهب المنظم لثرواته والاحتفاظ بإيرادته وتقرير أوجه صرفها بعيداً عن ميادين إعادة بناء البنية التحتية والصناعة الوطنية ومعالجة مشاكل الزراعة والبيئة والمياه والصحة والتعليم والعمل .

أزمة فيدرالية «الإقطاعيات»

إن بدعة الفيدرالية التي روج لها المحتل وأذنابه، لم تحقق أياً من أهدافها المعلنة، فعلى صعيد إقليم كردستان المعني بدرجة أساسية بهذه البدعة، نجد هيمنة لنظام عشائري طفيلي يتحاصص السلطة والأموال في إقطاعيتين لكل منها مليشياتها وجهازها الأمني القمعي. ورغم مرور شهورعلى انتخابات برلمان الإقليم لم تتوصل «الإقطاعيتان» إلى اتفاق على تشكيل حكومة الإقليم. وانتهت حملة زعامات «الإقطاع السياسي» في المنطقة الغربية الهادفة إلى إقامة إقليم طائفي إلى غزو «داعش» الإرهابية إلى المنطقة وخوض الجيش العراقي معركة عسكرية لا تزال متواصلة، مما أدى إلى قتل المئات وتهجير عشرات الآلاف من المواطنيين الأبرياء.

أما في البصرة فقد باءت بالفشل جميع المحاولات الرامية إلى إقامة إقليم البصرة النفطي. ولم يبق من الأصوات الطائفية التي روجت لفكرة إقليم الوسط والجنوب سوى الإنقلاب «360 درجة» على خطابها التقسيمي متبنيةً خطاباً «وطنياً» تحت ضغط الجماهير.

لم تنجح جميع التسويات بين أطراف الطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة، فسقط «اتفاق أربيل» وأعقبه سقوط «ميثاق الشرف» قبل أن يجف حبره، وستسقط أي اتفاقية جديدة تفتقد إلى الرؤية الوطنية العراقية.

نقل الاتفاق اتفاق «الإطار الاستراتيجي» الاحتلال، من احتلال عسكري مباشر إلى احتلال تعاقدي.

صوابية رؤية اليسار الوطني

إن العودة إلى نقطة البداية، والتي عبر عنها اليسار العراقي لحظة سقوط النظام السابق واحتلال العراق، وتشكيل مجلس الحكم، وأعلنها في جريدة اتحاد الشعب من بغداد المحتلة:

«إن المحتل الأمريكي الهمجي قد فوجئ برفض هذا الشعب الجائع المضطهد للحرية المزيفة التي جاء بها، بل سقطت كل نظرياتهم حول إمكانية تطويع الشعب العراقي... إن أمام القوى السياسية العراقية فرصة تاريخية لإعادة رسم سياستها وتصحيحها، خصوصاً في ناحية علاقتها مع المحتل قبل فوات الأوان... إن سياسة التعاون مع المحتل، كما جرى في مجلس الحكم المنحل، ستؤدي في النتيجة إلى فقدان هذه القوى ما تبقى من سمعتها بين أبناء الشعب العراقي، وتحكم على نفسها بالموت السياسي... إن اليسار العراقي يرى بأن وحدة الشعب العراقي بكل أطيافه الضمانة الأكيدة للنصر القادم، ويؤمن بأن كل المحاولات المدروسة لتدمير وحدة الشعب العراقي ستتحطم على صخرة إرادة هذا الشعب الفولاذية».

اليوم، وقد وصلت العملية السياسية الفاسدة إلى نهايتها المحتومة –الانهيار– يتولد فضاء سياسي جديد تتوفر فيه الظروف الموضوعية والذاتية لإنطلاق عملية سياسية وطنية مستندة إلى حراك شعبي على الأرض، قادرة على استكمال سيادة العراق بتحريره من الاحتلال «التعاقدي» وتأسيس الدولة الوطنية الديقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1939/3/3 «مهاتما غاندي» يبدأ إضراباً عن الطعام في مومباي دفاعاً عن وحدة الهند واستقلالها ضد الاستعمار البريطاني.

1979/3/4 انتهاء الحرب الصينية الفييتنامية.

1953/3/5 الإذاعة السوفيتية تعلن عن وفاة القائد السوفييتي جوزيف ستالين، هذا القائد الذي ارتبط باسمه بالبناء الاشتراكي والانتصار على الفاشية.

1957/3/6 استقلال غانا عن الاستعمار البريطاني.

2013/3/6 رحيل هوغو تشافيز قائد الثورة البوليفارية في فنزويلا ورئيس فنزويلا وزعيم الحزب الاشتراكي الموحد.

1848/3/7 اندلاع ثورة عمالية في مدينة فينيسيا بإيطاليا.

1962/3/7 افتتاح أول جلسة من جلسات مفاوضات إيفيان بعد الثورة الجزائرية التي أدت إلى استقلال الجزائر.

2005/3/8 مئات الآلاف من أنصار المقاومة في لبنان يتظاهرون ضد التدخل الأجنبي في التحقيق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

1919/3/9 ثورة المصريين ضد الاحتلال البريطاني بقيادة سعد زغلول والتي عرفت باسم ثورة 1919.

أزمة الكانتونات الرجعية.. الخليج إلى تفكك؟!

تقول المادة 2- من الإتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة الموقع عليها في الرياض: «قيام كل دولة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع مواطنيها أو المقيمين بها من التدخل في الشؤون الخليجية الداخلية أي من الدول الأعضاء».

■ عماد بيضون

وبسبب عدم التزام قطر بهذا البند من الاتفاقية، سحبت كل من السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر، ليكون هذا الإجراء تطوراً نوعياً جديداً في الخلافات بين دول الخليج العربي.

بالطبع لا يعد التباين الخليجي حول «مشروع الإخوان» الخلاف الوحيد بين هذه الدول، فمؤخراً ظهر العديد من الخلافات التي تؤشر إلى احتمال تفتت الكيانات الخليجية وصولاً إلى إعادة تكوينها وفقاً للموازين الدولية الجديدة.

عقدة كبير المشايخ!

تعود المشكلة إلى إتفاقية جدة عام 1974 التي رسمت الحدود السعودية مع الدول الثلاث وقتها كانت السعودية الوكيل الرئيسي للأمريكيين والممول الرئيسي للرجعية العربية. فُصِّلت حدودها بناءً على وزنها النفطي والديمغرافي

والتاريخي من قبل الأمريكيين والبريطانيين إبان موازين القوى الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي. حينها جُعلت السعودية مركز الخليج ووُضعت الإمارات و قطر والبحرين تحت سيطرتها، فسمحت اتفاقية جدة للسعودية بالحصول على خور «العيديد» الذي ينتج 600 ألف برميل نفط يومياً وسمحت لها بالحق في كل النفط المستخرج من الحدود المشتركة حينها.

التوترات المستجدة

مع التراجع الأمريكي في العالم وتراجع وزن وكيلتها السعودية ومع التقدم المرحلي للمشروع الأمريكي عبر الإخوان وازدياد وزن قطر كرافعة رئيسية لهذا المشروع في المنطقه تصاعدت ملفات الخلاف بين قطر والسعودية من جهة فبعد التحالف المؤقت حول سورية، بانت تباينات كبرى حول الملف المصري، فالسعودية تخشى من ظاهرة الإخوان كحكم بديل معتمد أمريكياً. كما طفت إلى السطح خلافات الإمارات مع السعودية بعد ترحيب الأولى باتفاقية جينيف الخاصة بالنووي والإيراني وفجر موقع وكيليكس، عشية الاتفاق مفاجأة مدوية بنشره وثيقة يسخر فيها ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان من ولي العهد السعودي الراحل الأمير نايف بن عبد العزيز ويشبهه فيها بالقرد. وفيما يخص تطوير صيغة «مجلس التعاون الخليجي» إلى «اتحاد خليجي» التي عملت عليها قمة 2013 لمجلس التعاون، أعلنت سلطنة عمان رفضها المطلق، كما تحفظت الإمارات وقطر.

تمر دويلات التعاون الخليجي على ما يبدو بمرحلة خطر على شكل تكوينها لا على وظيفة تكوينها ككانتونات رجعية تخدم المراكز الإمبريالية، و يعود ذلك بسبب الأزمة التي تضرب المراكز الغربية، خاصة بعد فشل هذه الكانتونات في تنفيذ المهام المطلوبة منها، مما يستدعي تغيرات شكلية الطابع أعلى مرونة للمركز الإمبريالي في استخدام أدوات مختلفة تساعده على تقليل خسائر التراجع العالمي.

الأولويات الـ«إسرائيلية» والسعودية في سورية

استراتيجية «اللبننة» والعسكرة السرية

أظهرت التطورات الحالية داخل سورية وخارجها بأن الرعاة الرئيسيين لـ«تمرد المسلح» الذي يهيمن عليه المتطرفون، وهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والسعودية وقطر والكويت و«إسرائيل» وتركيا، لم يصبحوا جاهزين بعد للاستسلام.

■ بقلم : فيل جريفز
ترجمة وإعداد : نور طه

من الممكن أن يُغفر للمرء ظنه بأن إدارة أوباما قررت التخلي عن سياسة «تغيير النظام» عقب محاولتها الفاشلة للتحريض على التدخل الخارجي من خلال قضية الأسلحة الكيميائية في آب الماضي، إلا أن الحقيقة القاسية هي أن التحالف المذكور أعلاه مازال بشكل أو بآخر يواصل دعمه العسكري السري لـ«حركة التمرد»، رغم إدراكه التام بأن الغالبية العظمى من «المتمردين» هم من الأصوليين الذين يحملون أجندة طائفية والذين يعارضون بشدة أي شكل من أشكال الديمقراطية أو التعددية السياسية.

استراتيجية الهيمنة الكاملة

إن استمرار الدعم هذا هو نتاج لإحدى الاستراتيجيات الشاملة للإمبراطورية الأمريكية والمعروفة باسم «الهيمنة الكاملة» على المناطق والمواقع الاستراتيجية الغنية بالموارد حول العالم عبر التخريب والعدوان الاقتصادي والعسكري، وهي سياسة تُفرض بدرجات متفاوتة على أي دولة لا تقبل بالتبعية الكاملة لأمريكا. وفي الحالة السورية، قدمت الانتفاضات العربية نقطة انطلاق مثالية لكل من الولايات المتحدة وحلفائها للشروع في خطط تخريبية كانوا يعملون عليها منذ عام 2006 على الأقل. حيث قامت الولايات المتحدة ومنذ البداية بمحاولات لدعم العناصر العنفية في سورية وتسهيل عملها، في حين كانت أذرعها الإعلامية منشغلة في الخلط بين هذه العناصر وبين المشاركين في التظاهرات المحلية المشروعة.

منذ أن اتخذت الولايات المتحدة – كعادتها – القرار المتهور بدعم وتوسيع وزيادة العناصر المسلحة، أثبتت هذه السياسة فشلاً ذريعاً، حيث كان واضحاً من خلال النبرة التي اعتمدها الدبلوماسيون وأصحاب الحملات الإعلامية في الغرب، إلى جانب الشعار المتكرر القائل بأن «أيام الأسد باتت معدودة»، بأن هؤلاء كانوا يتوقعون حدوث إسقاط سريع للنظام، إلا أن رغباتهم هذه كانت تستند إلى الغطرسة الأمريكية من جهة، وأملهم، من جهة أخرى، بأن يجري بخصوص سورية في مجلس الأمن الدولي تمرير سيناريو منطقة الحظر الجوي التي فُرضت على ليبيا سابقاً.

العسكرة السرية مقابل الفيتو!

لقد كان الغضب الروسي – الصيني من قيام حلف الناتو بتدمير ليبيا واغتيال القذافي يعني بأن طرح أي قرارات مشابهة على سورية سيواجه بفيتو فوري، الأمر الذي يُعدّ نقطة تحول في العلاقة المعاصرة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على الرغم من أن التداعيات الكاملة لهذا التحول لم تتحقق بعد. وبالمقابل، فقد أثبت هذا الأمر كونه نقطة تحول في الأزمة السورية أيضاً.

وبما أن الولايات المتحدة تعلم بأن روسيا والصين ستمنعان أية محاولات لإعطاء الناتو نزهة ثانية ليمارس دوره كـ «سلاح جو» لتنظيم القاعدة، فقد لجأت – مرة أخرى – إلى سياسة زيادة العسكرة السرية وضخ الأموال وشحنات الأسلحة إلى «المتمردين»، بالتوازي مع حملات التحريض الطائفي التي يتبناها رجال الدين السلفيون الوهابيون في الخليج، على أمل أن تتمكن من إسقاط الجيش السوري من خلال الإرهاب أولاً، واستنزافه بحرب طائفية وحشية ثانياً.

وكنتيجة لفشلها في إسقاط النظام أو تدمير الحكومة السورية وأجهزتها، قامت إدارة أوباما – المترددة والعاجزة سياسياً عن المشاركة في عدوان عسكري صريح – بتوظيف استراتيجية «السياسة الواقعية» واستخدام العسكرة السرية بالدرجة الأولى لإرضاء رغبات «صقور المحافظين الجدد*» في الكونغرس وحلفائهم الإقليميين الأكثر تحمساً، والممتدين من الرياض إلى تل أبيب، ولتجنب احتمال الانجرار إلى تدخل عسكري علني جديد في الوقت ذاته.

> **قامت الولايات المتحدة ومنذ البداية بمحاولات لدعم العناصر العنفية في سورية وتسهيل عملها، في حين كانت أذرعها الإعلامية منشغلة في الخلط بين هذه العناصر وبين المشاركين في التظاهرات المحلية المشروعة**

«اللبننة»... بديل عن تغيير النظام؟!

كما هو واضح، فإذا لم تكن أمريكا وحلفاؤها قادرين على الإطاحة بالحكومة السورية عبر قواهم الوكيلة دون أن يستلزم ذلك بالضرورة تدخلاً عسكرياً غربياً مرفوضاً شعبياً بشكل متزايد، فإن «استراتيجية اللبننة» قد تكون البديل أو «السيناريو الأمثل» الذي تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها عليه الآن.

إن انقسام سورية –والعراق لاحقاً– إلى مناطق تضم أقليات عرقية ودينية على غرار لبنان هو الهدف الرئيسي على المدى البعيد لـ«إسرائيل» في جبهتها الشرقية، في حين يتمثّل هدفها على المدى القريب بعملية الإضعاف العسكري –الجارية حالياً– لهذه الدول.

هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي تلمح إلى تفضيل فصائل بارزة متحالفة مع الولايات المتحدة وتشجيع الوصول إلى نتائج انقسامية، إلا أن المنطق البسيط يقول بأنه من شأن المملكة العربية السعودية الموافقة أيضاً على تفكيك الدولة السورية، خاصةً وأنها أكثر شركاء «إسرائيل» الاستراتيجيين حيوية في المنطقة، والعنصر الفاعل ضمن التحالف الأمريكي والذي يمتلك التأثير المادي والإرادة السياسية الأكبر لدعم الإرهاب والأصوليين. إن التركيز السعودي والخليجي على الموضوعات الطائفية في محاولة لإخفاء الطابع السياسي للصراع، إنما يهدف أيضاً إلى تكثيف «استراتيجية الانقسام» في المجتمعات المتعددة عرقياً ودينياً، حيث بدا هذا الأمر جلياً في كل البلدان التي جرى إطلاق العنان لوكلاء الخليج الأصوليين فيها، وآخرها ليبيا.

ولكن حتى القرارات السعودية وقدراتها الخاصة لها حدود، فهي تعتمد في نهاية المطاف على حماية الولايات المتحدة لها وعلى سخائها العسكري. وبالتالي، فيمكننا النظر إلى المحاولات الأخيرة التي قامت بها السعودية لفصل نفسها عن تنظيم القاعدة ومختلف أصناف المتطرفين الذين يقاتلون في سورية، بوصفها مجرد محاولات تجميلية للاستهلاك العام. حيث تنظر القيادة السعودية إلى القاعدة وأخواتها في الواقع على أنهم وكلاء طيّعون لا يشكّلون أي تهديد حقيقي لها، بل إنها تشكّل عنصراً حاسماً في السياسة الخارجية السعودية والعسكرة السرية.

التهديد الحقيقي

إن تفكيك «محور المقاومة» هو أولوية قصوى للدول القائمة على دفع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط والترويج لها، بينما لا تعدو مواجهة «التهديد» الذي يمثّله منظرو الأصولية المتشددة والتي أنشئت أصلاً برعاية الولايات المتحدة وحلفائها، كونه مجرد فكرة ثانوية.

أثناء بذل الإمبراطورية الأميركية جهودها لاحتواء وبالتالي الهيمنة والسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية والغنية بالموارد الطبيعية، فإنها تسمح لعملائها الرجعيين والطائفيين بالتحريض على الصراع اللازم لتخريب وتحطيم وتقسيم القوة الحتمية التي سيتمتع بها الشرق الأوسط فيما لو كان موحداً دون أن تصاب وحدته وتطلعاته التقدمية بنكسات متكررة على يد الاحتلال الصهيوني من جانب وحالة العداء المصطنعة من جانبٍ آخر.

■ هوامش :

فيل جريفز : كاتب بريطاني متخصص في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية الخارجية وخصوصاً في ما يتعلق بالعالم العربي.

المحافظون الجدد* : مجموعة سياسية أمريكية يمينية تؤمن بقوة أمريكا وهيمنتها على العالم وتتألف من مفكرين استراتيجيين ومحاربين قدامى ومثقفين «ويكيبيديا».

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

التعليم المسؤول

عندما تحدث غرامشي عن الفرق بين نوعين للتعليم كان يقصد مدرستين في التفكير، أحداهما تتحدث عن تربية الإنسان والأخرى تتحدث عن تربية العبيد، ففي تربية الإنسان يكون الهدف من التعليم، هو فتح الآفاق أمام ذهن المتعلم حتى يتمكن من الاطلاع على تجارب وخبرة البشرية في أكبر قدر ممكن من العلوم والفنون والآداب، بطريقة تتيح له الإمكانية للاختيار بأكبر قدر ممكن من الحرية التي تنتج إنساناً حراً قادراً على اتخاذ قرارات تؤثر في منحى تطور البشرية. وفي تربية العبيد يكون الهدف من التعليم، هو اكتساب أكبر قدر ممكن من الخبرات في مجال محدد من العلوم أو الفنون أو الآداب، بطريقة تتيح للمتعلم أن يكون خبيراً في القضية التقنية التي تعلمها بكل إتقان، لكنه غير قادر على الخروج قيد أنملة عما تعلمه، ولا يمكنه النظر إلى العالم إلا من خلال هذا المنظار.

وقد استساغت سياسات التعليم فرض النوع الثاني على طرق التدريس لدينا في العقود القليلة المنصرمة، جاعلة أفق المتعلمين من الشريحة الواسعة أضيق فأضيق، ومفسحة المجال في التعلم الكلي بطريقة تربية الإنسان لشريحة أضيق فأضيق من السوريين.

وساحبة البساط بالتدريج من تحت مجانية التعليم وشموليته، وخاصة في المرحلة الجامعية، جاعلة الجامعة «حلماً» على حد تعبير أحد الوزراء آنذاك بكل صراحة، مفسحة المجال أمام ما كان جزءاً من أسباب ما شهدناه في هذه المرحلة.

رعب إنفلونزا الخنازير

ذكرت مصادر طبية ، أنه تم تسجيل عدد من الوفيات بعد إصابتها بفيروس «إنفلونزا الخنازير»، مشيرة إلى أن الفيروس عاد للظهور في سورية بعد غياب خمس سنوات.

حيث أعلن وزير الصحة أن عدد وفيات فيروس H1N1، المعروف إعلاميا بإنفلونزا الخنازير في سورية وصل إلى 19 وفاة من أصل 59 حالة مشتبهة وأن العدد الأكبر للوفيات والحالات سجل في محافظة حماة ومعظم الوفيات من ذوي الأمراض المزمنة.

وأشار الوزير خلال حلقة وطنية حول الإجراءات المتخذة للتصدي لمرض إنفلونزا الخنازير إلى أنه تم تأمين الدواء الخاص بمعالجة إنفلونزا الخنازير بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتوزيعه على جميع المحافظات.

أصحاب الأمراض المزمنة

وبين أن الوزارة منذ الإعلان عن ظهور المرض في بعض دول الاقليم ودول جوار سورية بدأت باتخاذ إجراءات صارمة تتمثل بتوجيه المراكز الصحية لإعطاء اللقاح الخاص بالإنفلونزا لجميع العاملين الصحيين في أقسام العناية المشددة وللفئات عالية الخطورة ولاسيما المصابين بأمراض مزمنة كما تم تعزيز برامج الترصد والكشف والتواصل مع النقابات الطبية للإطلاع على مستجدات انتشار المرض.

وأضاف الوزير النايف أن الوزارة وفرت أيضاً مستلزمات الوقاية للعاملين الذين يتعاملون مع مرضى الإنفلونزا بشكل مباشر مشيراً إلى أن العينات التي تأخذ من المرضى يتم تحويلها إلى مخبر مرجعي نوعي تابع للوزارة لإثبات الإصابة أو نفيها.

ودعا الوزير مديريات الصحة للإبلاغ عن الحالات المشتبهة يومياً والبدء بعلاج المريض المشتبه دون انتظار نتائج التحليل المخبري وتفعيل عمل برنامج التقصي الوبائي ولاسيما في أماكن التجمعات مثل المدارس ومراكز الإقامة المؤقتة.

بدورها ذكرت الممثل المقيم لمنظمة الصحة العالمية في دمشق اليزابيت هوف أن عدة دول سجلت ازدياداً في حالات الاصابة بالإنفلونزا ولاسيما إنفلونزا الخنازير لكن «ما يقلق في سورية هي الظروف الصعبة التي تواجهها واضطرار العديد من الأسر لترك منازلها والإقامة في أماكن قد لا تحقق الشروط الصحية».

إجراءات الوقاية البسيطة

ورأت هوف أن الوقاية أفضل من العلاج لجميع الأمراض ولاسيما الإنفلونزا فإجراءات بسيطة مثل غسل الأيدي ووضع اليد على الأنف والفم عند العطاس وترك مسافة متر واحد بين الشخص السليم والمصاب تساعد على حماية الأشخاص من المرض وخفض انتشاره.

وبينت هوف أن المنظمة تعمل على دعم القطاع الصحي للتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي للمرض من خلال توفير اللقاحات وتوزيعها على المحافظات.

واعتبر الدكتور عامر سلطان مدير صحة حماة ان وجود أكبر عدد حالات إصابات ووفيات في حماة قد يعود إلى وجود نظام ترصد قوي فيها يشمل كل المشافي العامة والمراكز الصحية الذي ساعد على ملاحظة ارتفاع عدد حالات الإنفلونزا الآتية من عدة مناطق ومتابعتها من فريق متخصص وإرسال عينات منها لوزارة الصحة واتخاذ كل التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة.

وذكر الدكتور سلطان أنه تم تسجيل 24 حالة مشتبهة بحماة و11حالة وفاة ومعظم حالات الوفاة كانت مترافقة مع أمراض مزمنة ولم تسجل أي حالة ضمن مراكز الإقامة المؤقتة بل حالات راجعت المشافي العامة والخاصة.

من جانبها بينت الدكتورة كناز شيخ مديرة الأمراض السارية والمزمنة أن 80 بالمئة من الحالات المشتبهة في سورية سجلت بين الفئة العمرية من 15 إلى 50 سنة و60 بالمئة منها بين النساء مشيرة إلى أن السبب قد يعود إلى أن تلك الفئة العمرية أكثر نشاطاً وتنقلاً والبنية الجسمية للنساء أضعف من الرجال.

وكشفت عن أن الوزارة ستستلم 100 ألف جرعة لقاح من روسيا بعد استكمال إجراءات التسجيل وسيتم توزيعها على جميع المحافظات.

وظهرت إنفلونزا الخنازير للمرة الأولى كفيروس جديد تسبب بوباء الإنفلونزا عام 2009 وأعلنت منظمة الصحة العالمية انتهاء الوباء في آب 2010 ومنذ ذلك الحين ينتقل الفيروس بين البشر ككل فيروسات الإنفلونزا الموسمية والتي تتسبب بدرجات مرض تتراوح بين المتوسطة والشديدة.

مرض إعلامي

وقد صرحت الدكتورة هلا المصري لقاسيون أن فيروس إنفلونزا الخنازير يسبب خطر للأشخاص الكبار بالسن أو المصابين بأمراض أخرى تضعف مناعتهم، أي تقريباً بمفعول مماثل للإنفلونزا العادية. الخطر في سورية هو أنه يوجد الكثير من أصحاب الأوضاع غير المستقرة بسبب الوضع الأمني الصعب وبالتالي هناك مشكلة في الاكتظاظ وخاصة في أماكن اللجوء حيث الأوضاع الصحية صعبة الضبط، لذلك يرتفع الخطر.

وتقول: أنا لست ضد اللقاح بشكل قطعي، لكن أعتقد أن الجزء الأهم في الموضوع هو تسويق اللقاح. ونجد انعكاسات ذلك بالمعنى الإعلامي ففي العديد من دول العالم الآن أصبحت أخبار سورية هامشية، لكن خبر لقاح شلل الأطفال مر على كل القنوات ومواقع الأخبار، مما يدل على أهميته بالنسبة لهم من ناحية تسويقية.

ونعتقد أن التهويل لمثل هذه الإنفلونزا مبالغ فيه حيث أن نسب الوفيات فيه لا تزيد عن نسب الوفيات في الإنفلونزا العادية وأعراضه مشابهة وطرق علاجه مشابهة، واللقاحات ليست مثبتة الفعالية فيه، وبالتالي لا يعدو الأمر تهويلاً إعلامياً لأهداف تسويقية وقد تكون سياسية.

«الخطوات القادمة لاستكشاف الفضاء العميق»

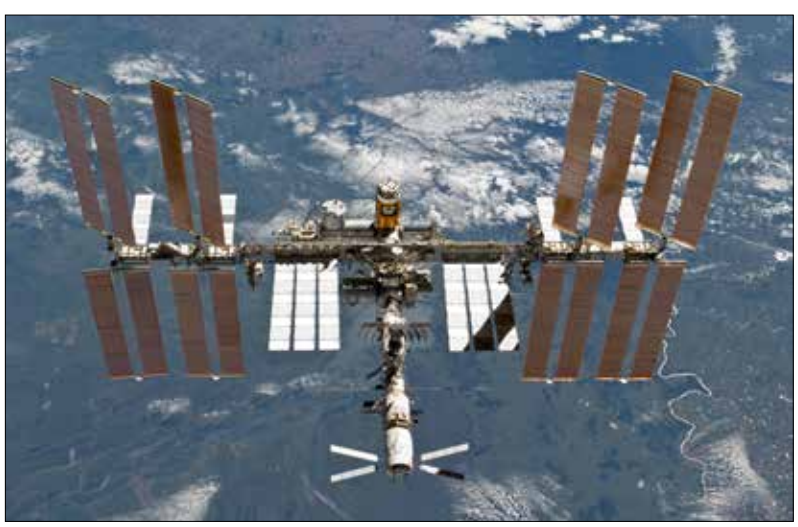

في كتابها المعنون «الخطوات القادمة لاستكشاف الفضاء العميق» تقدم الهيئة العامة السورية للكتاب تعبيراً عن رؤية الاستكشاف العلمي للفضاء الكوني في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. فهناك ضرورات قاهرة وعلمية وثقافية، توجه هذه الرؤية توفر السياق لوضع هيكلية بنيوية بتطور منطقي منتظم للتوسع والانتشار البشري في النظام الشمسي. وهذا يمثل نهجاً جديداً يؤدي في نهاية المطاف إلى استكشاف الإنسان للمريخ ووجود دائم للإنسان في النظام الشمسي. وضمن هذا الإطار، تستخدم الأهداف العلمية لتحديد الوجهات الاستكشافية للمستكشفين للانطلاق إلى مزيد من الاستكشافات ويثبت كل توجه جديد أو كل إمكانية كنقطة إرشاد لاستكشافات جديدة. وللبعثات الآلية دور رئيسي في تحقيق الأهداف العلمية وإعداد الإنسان للمهمات الاستكشافية. وتستمر هذه الاستكشافات الآلية البشرية المتكاملة بلعب دور أساسي في تحقيق الأغراض العلمية والمساعدة في برامج الاستكشافات البشرية. هذه البرامج الاستكشافية الآلية – الإنسانية المتكاملة التي يمكن أن تكون آمنة و فعالة من حيث التكلفة ومثيرة ومجزية علمياً، يمكن أن تحوز على الدعم الشعبي والدعم السياسي وهما شرطان أساسيان على المدى الطويل لدعم الاستكشاف البشري خارج المدار الأرضي المنخفض. ومن الجدير بالذكر أن الكتاب هو بقلم ويس هانترس وترجمة الدكتور المهندس حسين إبراهيم.

■ وكالات

الموت على الرفوف

اعتدل الصحفي في جلسته وكرر السؤال من جديد: «كيف ترون مستقبل المحاصيل المعدلة وراثياً؟ ماهي استراتيجيتكم لمواجهة المعارضة القوية لهذا النوع من المحاصيل؟»، كان السؤال موجهاً لـ«دون ويستفيل» أحد كبار المستشارين في مجال الزراعات المعدلة وراثياً، ابتسم الرجل واستغرق قليلاً في التفكير، لقد كان السؤال مشروعاً ومحقاً، فهو يمثل الكابوس الأكبر لداعمي المحاصيل المعدلة وراثياً حول العالم التي لاقت استهجاناً كبيراً في الأوساط العلمية على تنوعها، كما أن النشرات العملية تحذر على الدوام من مفاعيلها السلبية والمميتة على جسم الإنسان، أجاب «دون» جواباً صادقاً من القلب، لكنه أعلن بإجاباته هذه بداية عهد جديد من التسويق الخطر والواسع الانتشار لهذه المحاصيل، قال: «إن أملنا الأكبر في مجال الزراعات المعدلة وراثياً، هو أن تنتشر مثل هذه المنتجات في الأسواق، لتملأ الرفوف، وتغمر المحلات، عندها لا يعود بالإمكان فعل شيء، لن يعود هناك خيار آخر وسيستسلم الجميع، إنه ليس حلماً ورديا نريده هنا جميعاً، إنها إستراتجيتنا الأساسية التي لن نتخلى عنها».

■ سمير حنا

استراتيجية متجددة

كان ذلك في العام 2001، أي إن هذه «الاستراتيجية» ليست وليدة اليوم أبداً، وما زالت الحرب دائرة بين داعمي هذا النوع من المنتجات ومموليها، وبين الرافضين لها والمتشبثين بالاستنتاجات البحثية الدورية التي تثير العديد من الجوانب الصحية المميتة في تلك المنتجات، فمن غير المعقول أن يمضي شهر واحد دون أن تكتشف مؤسسة بحثية مرضاً جديداً أو تفاعلاً خطيراً في جسم الإنسان قد تحمله المحاصيل التي عدلت وراثياً، لكن هذه النداءات لا تلق الاهتمام الكافي ولا الدعم اللازم لمواجهة الماكينة الإعلامية التسويقية لكبريات الشركات الداعمات لمثل هذا التوجه، وعلى رأسها، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عبر جهود وزارتي الخارجية والزراعة، لم يعد الأمر مقتصراً اليوم على الحدود المعهودة، إن الجهود تتركز اليوم على تسويق تلك المحاصيل حول العالم، مهما كلف ذلك من فرض للثقل السياسي أو كسر للقوانين المعروفة بين الدول.

لكن، هل تستحق المنتجات المعدلة وراثياً مثل هذا العداء؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال في مختبرات البحث العلمي حول العالم، والتي أخضعت هذه المنتجات إلى أقسى الفحوصات لتزيل عنها الغلاف البراق الذي أحاطته بها شركات التسويق في كل مكان، وكان أحدها إثبات صلة هذه المنتجات بمرض الباركنتسون وأنواع متعددة من الأورام السرطانية الخبيثة، بالإضافة إلى العقم الدائم، حيث نشرت مجلة «Entropy» العلمية هذه النتائج بالذات في العام الماضي وأضافت بأن بعض المواد الكيميائية الموجودة في المنتجات المعدلة وراثياً ستعمل على زيادة فعالية أي ملوثات كيميائية أخرى موجودة في المحيط الذي تزرع فيه مثل تلك المنتجات، والتي تنتقل عادة عبر تلك المزروعات لكن بكميات مقبولة وبتأثير محدود، أي أن تأثيرها السمي سيتضاعف بعد أن اجتذبت مثيلاتها من السموم الأخرى من حولها، كما أن الصحافة الأرجنتينية قد أعلنت زيادة مطردة في معدل التشوهات الخلقية وفي أعداد المصابين بأنواع محددة من الخلايا السرطانية بعد أن ثبت تعرضهم للمنتجات المعدلة وراثياً.

الجهود تتركز اليوم على تسويق المحاصيل المعدلة وراثياً حول العالم مهما كلف ذلك من فرض للثقل السياسي أو كسر للقوانين المعروفة بين الدول

تسرب إلى الحقول

لقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوزارة الزراعة زراعة القمح المعدل وراثياً للأغراض التجارية داخل البلاد وخارجها، لكنها أعلنت في العام الماضي اكتشافها بعض الحقول التي زرعت بالقمح المعدل وراثياً منذ العام 1994 برعاية شركات خاصة، وقد «تسرب» قسم منها إلى الأسواق المحلية في ولاية أوريغون التي استضافت ذلك الحقل بالإضافة إلى أربع عشرة ولاية مجاورة، وأصبح مفعولها مشابهاً لأي تلوث كيمائي نراه في الطبيعة، فقد انتشرت في الأسواق وأحدثت ضجة كبيرة، كما عاودت الحكومة الأمريكية ووافقت على أنواع معدلة وراثياً من الأرز في العام 2006 والتي ما زالت في التداول إلى الآن، أما في الهند فقد أعلن العالم «بوشبا بارغافا» عن انتشار أنواع معينة في من المحاصيل المعدلة وراثياً و«المجهولة المصدر» كان قد أعدها في لائحة طويلة في العام 2005، وأفاد بأن العديد من المزارعين البسطاء قد قبلوا بـ«صفقات» مربحة، تحوي «بذوراً خاصة» قد تضاعف من أرباحهم، وبين بأن تأثير تلك المحاصيل لم يقتصر على سمية المنتجات عند استهلاكها من البشر بل تركت مفعولاً تراجعياً في دورة الزراعة في تلك القرى وألحقت بالأرض دماراً واضحاً بعد أن خلفت سمومها في التربة.

على كل حال، لن يؤثر ذلك على مصير تلك المنتجات، لأن الحرب قد بدأت بالفعل، وميدانها للأسف بعيد عن المختبرات العملية والمؤسسات البحثية، وهاهي المحاصيل قد انتشرت حول العالم دون أن يعلم أحد مدى التأثير الذي أحدثته في الطبيعة والإنسان، لقد اختار البعض نمطاً سريعاً من الربح قد يوفره مثل هذا النوع من المحاصيل، ولن يهتم أحد بالأضرار المميتة التي ستلحق بالجميع، يظن المعارضون الأشداء لمثل هذه المنتجات بأن الكثير منهم قد خسر المعركة بالفعل، لإنه قد تعرض للملوثات الكيميائية في تلك المحاصيل دون أن يعلم، ومنذ زمن بعيد، بعد أن فعلت «استراتيجية» تلك الشركات الكبرى فعلتها، وبعد أن لوثت التراب والهواء والغذاء والماء والإنسان أيضاً من أجل حفنة إضافية من الدولارات، وحتى نستسلم جميعاً، كما أراد «دون».

أخبار العلم

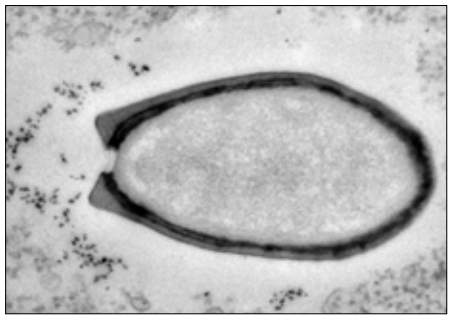

اكتشاف فيروس عملاق في جليد سيبيريا الأبدي

اكتشف علماء من روسيا وفرنسا في جليد سيبيريا الدائم الذي يزيد عمره على 30 ألف سنة فيروساً عملاقاً يتطفل على الأميبا، ويمكنه العودة للحياة. وتقول يليزابيتا ريفكينا، رئيسة مختبر الجليد الأبدي Laboratory Cryology، إن الأميبا من جليد سيبيريا الدائم، والتي يزيد عمرها عن 30 ألف سنة أكثر مقاومة للفيروسات الضخمة المتطفلة من نظيرته المعاصرة. وتم خلال العمل في جليد سيبيريا الدائم اكتشاف فيروس عملاق، هو الأكبر بين الفيروسات المكتشفة حتى الآن، أطلق عليه Pithovirus sibericum. وهذا الفيروس يمثل عائلة جديدة للفيروسات التي تتطفل على الأميبا. Julia Bartoli and Chantal Abergel, IGS and CNRS–AMU وتشير ريفكينا، إلى أن هذه الفيروسات العملاقة تهاجم الأميبا، وتقدم نفسها كبكتيريا لذيذة للأميبا التي تبتلعها، وتصبح ضحية للفيروسات، متحولة إلى «مصنع» لإنتاج نسخ جديدة منها. هذا الاكتشاف هو الأول من نوعه، فخلال عمليات الحتّ المستمرة تنتقل إلى الأنهار والمحيط فيروسات مع الجليد، قابلة للحياة، بينها فيروسات عملاقة، لكنها لا تشكل خطرا على الإنسان لأنها تتطفل على الأميبا فقط.

■ ■ ■

كيف ننظف مدار الأرض من نصف مليون قطعة قمامة فضائية؟

ذكرت وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» أن نحو نصف مليون قطعة من القمامة الفضائية عالقة على مدار الأرض وقد تعرقل طريقنا إلى الفضاء. وتناول موقع .Space com بضعة مقترحات تقدمت بها عدة شركات ومؤسسات للتخلص من الأقمار الصناعية المنتهي عمرها الافتراضي وغيرها من القمامة الفضائية ESA. تنظر وكالة الفضاء الأوروبية في عدة آليات لصيد القمامة الفضائية مثل الشباك والرماح والأيدي الآلية. ومن بين هذه الأساليب صيد القمامة على المدار القطبي على ارتفاع بين 800 و1000 كيلومتر. وتنظر وكالة الفضاء الأوروبية في عدة آليات للصيد مثل الشباك والرماح والأيدي الآلية. أما الوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء، فتقترح استخدام سوار كهروديناميكي لخفض سرعة القمامة، ما سيدفعها للهبوط نحو الأرض، حيث ستحترق. ويعتمد الاقتراح البريطاني CubeSail هو الآخر على شد القمامة إلى المدارات السفلى، وذلك بواسطة شراع شمسي.

■ وكالات

وصفة السعادة.. بالأمثلة

في جنوب المحيط الهادي، تقع جزيرة صغيرة تدعى: «فاناتو»، هي دولة قائمة بذاتها تتمتع بحكم مستقل ذاتي وتدير شؤونها بنفسها، ربما لم تسمع باسمها أبداً، وربما لم يسمع أحد عنها حتى العام 2006، فهو العام الذي تصدرت هذه الدولة فيه لائحة طويلة ضمت بقية دول العالم المائة والثماني والسبعين حينها، فقد حصلت هذه الدولة على المرتبة الأولى في إحصائية لقياس معدل «السعادة» للفرد، وحصدت لقب «أسعد بلد في العالم»، وتغلبت على ألمانيا التي نالت المركز الواحد والثمانين، واليابان في المركز الخامس والتسعين، بينما حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الخمسين بعد المائة!

■ يسار صالح

إنه لأمر غريب أن تتمكن مثل هذه الدولة الصغيرة من التربع على عرش السعادة بعد أن تم حساب معدلات متوسط عمر الفرد ومستوى التعليم والطبابة ومقارنتها مع بقية البلدان الكبرى التي تتغنى يومياً بالحياة «الكريمة» التي توفرها لشعوبها، والأغرب من ذلك أنها احتلت المراكز الأخيرة في إحصائيات معدل الناتج المحلي الإجمالي، في المركز السابع بعد المئة على وجه التحديد!

يبدو أن مثل تلك الإحصائيات السنوية تدل على حقيقة يتجاهلها الكثيرون، إن معظم البلدان الغربية الغنية التي تستهلك يومياً معظم موارد العالم هي من البلدان غير سعيدة ، بل وهي أقل سعادة بكثير من بلدان أخرى تصنف كـ«فقيرة» وتستهلك مقداراً متواضعاً جداً من المصادر ذاتها، لكن هل تكفي هذه الإحصائية المقدمة من مؤسسة بحثية غير ربحية في تفضيل هذا الاستنتاج عن غيره؟

هل يمكن إهمال تأثير «الثروة» في البلدان الغربية الكبرى في رفع مستويات المعيشة وتأمين حياة «سعيدة» لمواطنيها فقط لأن دراسة ما بينت عكس ذلك؟ يبدو أن الأمر سيصبح أبسط بكثير إن بحثنا في بعض الأمثلة.

استثمارات الصحة والحروب..

دولة بوتان، دولة صغيرة في جنوب آسيا، حلت في المراتب الأولى في إحصائية السعادة تلك، رغم أن نظامها السياسي «متخلف» في نظر العديد من الدول الغربية، وثلث سكانها يعانون من قلة الموارد وانخفاض الأجور إلى حد مخيف!! إلا أنها تحتل المراكز الأولى بين دول جنوب آسيا الأخرى فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، وفي مستويات جودة التعليم والصحة العامة، وبالأخص في مكافحة الملاريا، وهي لا تخفي حاجتها إلى تحديث وتطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشجع أي محاولات للنمو الاقتصادي على ألا تتعارض من مبادئ الدولة الفكرية وثقافتها وتراثها واحترامها للطبيعة الأم التي تتقاطع مع احترام أفكار الديانة البوذية المنتشرة هناك.

أن الثروة بالمطلق لا تعني شيئاً على مقياس السعادة، ما يهم هو طريقة توزيعها العادلة

أما كوستاريكا، فقد احتلت المركز الأول في نسخة 2009 من الاحصائية ذاتها، البلد الذي لا يملك جيشاً على الإطلاق منذ العام 1949، هو اليوم يستثمر في تقنيات التعليم ومراحله كافة، مما انعكس إيجابياً على استقرار الاقتصاد المحلي وسوق العمل والتوظيف، وانسحب تأثيره المفيد على مستويات الطبابة والصحة العامة في أنحاء البلاد كافة، وهذا أدى إلى معدلات عمرية مرتفعة جداً تفوقت على معدلات الصحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الماضي وبأرقام مثيرة للاهتمام، «يبدو أن الاستثمار في المجال الصحي قد أثبت فعاليته أكثر من الاستثمار في الحروب»، تعلق إحدى الصحف الكوستاريكية على الخبر!

الجشع والسعادة..

الدنمارك، أسعد بلد في العالم في نسخة العام 2007، وهي مثال جيد عن العلاقة بين الثروة الإجمالية ومستويات السعادة في أي بلد، فهي من الدول الغنية نسبياً في الغرب، لكنها ليست بغنى جيرانها الأوربيين كبريطانيا مثلاً، فهي ببساطة «الأسعد» وفق ما تم جمعه من بيانات، ويعود ذلك إلى استثمار الحكومات الدنماركية المتعاقبة في سياسات اقتصادية– اجتماعية عادلة تركت تأثيرها «المفرح» على عامة الشعب.

وبالعودة إلى «لائحة السعادة»، يبدو أن جميع الدول الإسكندنافية الأخرى قد احتلت المراتب القريبة من القمة من ناحية مستويات المعيشة والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات، مما يدفع إلى الأذهان حقيقة جلية، «الجشع ليس وصفة للسعادة»، فقد احتلت تلك البلدان المراتب الأولى لا لغناها أو فقرها، إذ أن الثروة بالمطلق لا تعني شيئاً على مقياس السعادة، ما يهم هو طريقة توزيعها العادلة، فتركز الأموال في أيادي قلة من الناس في بلد ما، وتكديس الثروات دون أي استثمار حقيقي في الإنسان، سيترك تأثره السلبي على حياة الناس، كما أن الدول التي استهانت بقدرة الأجيال القادمة على البناء والعمل بقيت في قعر تلك اللائحة، بمعنى آخر، تبدو البلدان البعيدة عن نهج الليبرالية الجديدة الأمريكية اجتماعياً واقتصادياً، ولسياسات القوى الكبرى الاستعمارية «سعيدة» للغاية، فالاستثمار المركز في التعليم والصحة والنهوض الفكري المتوازن للمجتمعات هو السر في تفوق دول بإمكانيات اقتصادية متواضعة على بلدان أخرى تتبجح يومياً بحياة رغيدة ومرتب عال وسيارات فاخرة وبيوت وعمارات شاسعة لكن دون أن ترتسم أي ابتسامة على وجوه السواد الأعظم من شعوب تلك البلدان، تلتهمهم يومياً آلة استهلاكية جشعة ابتلعت الأرض وما عليها تتباطأ يومياً إلى أن تتفجر إلى فتات.

الصورة

■ ضيا اسكندر

منذ مدة استهوتني الصور التي ينشرها الأصدقاء على صفحاتهم في موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» وبدأتُ تدريجياً بالتدرّب على التقاط الصور اللافتة بواسطة الموبايل..

ومنذ أيام وبينما كنت ذاهباً إلى عملي صباحاً، استرعى انتباهي طفلٌ لا يتجاوز العاشرة من عمره، يقف ملاصقاً لحاوية زبالة ينبش محتوياتها باحثاً عن عبوات فارغة، وبيده كيس يملؤه بما تجود عليه تلك الحاوية. وقفتُ متأملاً هذا المشهد البائس وسحبت موبايلي والتقطتُ صورةً له. وإذ بسيارة حديثة قادمة تتوقف ويرمي سائقها باتجاه الحاوية كأساً بلاستيكياً فتقع قرب الحاوية وتتدلق منها بقايا قهوة. وجّهتُ موبايلي نحوه وهو يأخذ من السيدة التي تجلس قربه كأساً مماثلاً ويرميها بالطريقة نفسها. ولكن هذه المرة أصاب بها ذلك الطفل على

رأسه وانداحت على وجهه قطرات من القهوة. سارعت بأخذ صورة للسائق لدى رميه الكأس الثانية. وقد ضبطني أثناء التقاطها. ويا لهول ما فعلت! سدد صوبي نظرةً غضبى وفتح باب السيارة بسرعة وهرع باتجاهي والشرر يتطاير من عينيه. حملقتُ به، إنه يتمتع بفتوة عارمة وبقامة مديدة وبعضلات مفتولة جعلتني خلال ثوان أفكّر بملاذ آمن. تيبّستُ في مكاني، تقلّصت مشاعريّ، انسفحت قشعريرة في ظهري وهبط قلبي إلى أمعائي..!

ماذا عليّ أن أتصرّف؟ هل يعقل أن أركض هارباً من مواجهته؟ طبعاً لا.. هل أتعارك معه وخسارتي محققة؟ بالتأكيد لا.. هل أنكمش أمامه وأسترحمه ألا يفعل؟ لو أموت يستحيل علي فعل ذلك..

بقدرات أسطورية رسمتُ بسمةً على وجهي واتجهتُ نحوه مهلّلاً فاتحاً ذراعيّ: «مين؟ عبد الجبار؟! يا للمفاجأة السارة! ولك يا مية مرحبا» عانقته وفرقعتُ على خدّيه ثماني قبلات من العيار الذي يُسمع صوتها على بعد عشرات الأمتار. ولم أترك له أية فرصة لصفعي أو توبيخي..

بُهِتَ الرجل وعقدت لسانه الدهشة! تابعتُ مرحباً: «فعلاً كما يقال ربّ صدفةٌ خير من قنطار علاج.. أقصد خير من ألف ميعاد.. لبّكتني يا رجل.. يا إلهي شو مشتقلك.. قلّي كيفك.. بشرفي ما عم صدّق إني شفتك..! أيه يا زمن! جبل لجبل لا يلتقيان ولكن بني آدم لبني آدم لا بدّ أن يلتقيا. ربع قرن يا رجل ولم ألتقي بك.. أقسم بالله منيح اللي عرفتك..! بتعرف؟ ما مغيّر عليّي أبداً، بس شعراتك شوية خافّين..»

ابتسم الرجل وسط ذهول واستغراب كبيرين، واغتنم فرصة الثواني التي منحتها له قبل أن أستطرد، وسألني بصوت متشكّك والحيرة تتملّكه بعد أن نسي المهمة التي نزل لأجلها من السيارة: «مع عدم المؤاخذة يا أخ! مين حضرتك؟ أنا لم أعرفك؟» رفعتُ حاجبيّ مستغرباً ورمشتُ عينيّ ببراءة وأجبته بسرعة بعد أن أيقنت بأن لا معركة ولا من يحزنون: «يا رجل! ألم نُعتقَل سويةً مدة عامين عندما كتبنا على الحيطان عبارات ضدّ الجوع والفقر والظلم وأخذونا على بيت خالتنا.. وبتتذكّر يومها كيف ضربك المحقق على وجهك وطارت عينك الزجاجية من محجرها وخاف المحقق لحظتها وصرخ مذعوراً ذلك الصوت؟! بالمناسبة ..ألـ..» وهنا قاطعني الرجل ساخطاً وقال بنفاد صبر: أيّ اعتقال وأيّ عين زجاجية تحكي عنها؟! أنت غلطان يا أخ! لا عمري اعتُقلت ولا ركّبت عين زجاجية..». قلت له: «ولك يا رجل تذكّر كيف تجرجرنا من فرع لفرع! شوف أخي عبد.. أنا..» انتفض الرجل مقاطعاً بنزق ونبح في وجهي: «أخي أنا ما اسمي عبد، عم قلّك أنت غلطان!» وانكفأ عائداً لسيارته يدمدم: «العمى شو هالصبح الـ....» وقال كلمة بذيئة. وقذف بنفسه وراء مقوده وانطلق.

كان الطفل يراقب الحوار مشغوفاً مأخوذ اللبّ، يرمقنا بنظرات مترعة بفضولٍ طفولي.

عندما تأكّدتُ من ابتعاد السيارة وابتعاد الخطر، تنفستُ الصعداء، ومسحت شعر ذلك الطفل بيدي. رفعته من تحت إبطيه وقبّلته على جبينه قبلة صادقة لم يسمعها أحدٌ سواه. وسارعتُ بأخذ صورة أمامية له وهو يبتسم.

«أبو عرب» يرحل.. و«توتة الدار» باقية

«يا توتة الدار.. اصبري ع الزمان إن جار.. لا بِد ما نعود مهما طوّل المشوار» بهذه الكلمات ملأ رمز الأغنية الفلسطينية «أبو عرب» حقيبة الفدائي والمهجّر على حدّ سواء، لترسم بحّته الفلسطينية حلم الأول بالتحرير وأمل الأخير في العودة...

■ رند سودان

مضت معه تلك الأغاني في رحلة تجاوزت حدود الانقسامات في داخل فلسطين وخارجها، في حنجرته انتماءً لم تدركه آثار الخلافات وفصائلها فكان بذلك «شاعر الثورة الفلسطينية» و«شاعر المخيمات» و«صوت الثورة» و«مطرب الثورة الأول» والعديد من الألقاب الأخرى التي من شأنها أن ترمز على الإجماع الذي حاز عليه أبو عرب من قبل كل الفلسطينيين..

في حمص انتهت رحلته عن 83 عاماً، بعد أن دار حاملاً القضية في لبنان وتونس والأردن وسورية، ليرتسم عناء الرحيل والاغتراب في أغانيه شوقاً بالعودة إلى الوطن الأم فلسطين «مجروح يا يما ومشتاق يا يابا.... احكيلي ع بلادي ب موال عتابا»، عناء لم يشأ أن ينتهي قبل أن يحقق أبو عرب بعضاً من حلمه الكبير في العودة إلى فلسطين.. فوطئت قدماه أرض رام الله للمرة الأولى في عام 2011 منذ أجبر على ترك قريته «الشجرة» التي اجتاحها العدو الصهيوني وطرد أهلها في العام 1948 حينها صدق حدس أبو عرب لما تنبأ: «كنت متيقناً من العودة، كنت أحلم بذلك، لطالما حدّثت نفسي بأنني قد أرحل من دون زيارة فلسطين، وأن أحد أبنائي أو أحفادي سيزورها عني، لكنني أزورها».

بعكس ماعانته مسيرة حياة شاعر الثورة في اغترابه عن أرضه ووطنه، فقد بقي فنّه – الذي لم يعرف الاغتراب– ملتحماً بقضية أبناء بلده وأمته. هو ابن الشتات لذلك غنّى العودة «يا طير خذني عالوطن»، هو ضحية الاحتلال فغنّى المقاومة «من سجن عكا»، هو ابن قريته البسيطة فلم ينس إرثه من «العتابا والميجانا»، هو ابن المخيمات وفقرها، فأحبه الفقراء والبسطاء وما أدل على ذلك سوى تساؤله الشهير في إحدى مقابلاته:

«ماذا تتأمل من شخص عاش طفولته في ظل ثورة 1936، وأول شبابه في ظل نكبة 1948، وجرب اللجوء وعيشة الخيم وبيوت التنك..؟».

أبو عرب هو لقب لفنان اسمه الحقيقي إبراهيم محمد صالح، ولهذا اللقب حكاية تتعلق بحماسته للقومية العربية، وتيار جمال عبد الناصر الذي التقاه مرة واحدة وصافحه بحرارة، علماً أنه كان يقود التظاهرات المؤيدة للقومية والوحدة العربية في سورية، لقدرته على الارتجال ولفترات طويلة، وصوته الخطابي المميز. لُقّب بداية الأمر بـ«أحمد سعيد سورية»، ثم بـ«أبو العروبة»، ومن ثم «أبو عرب».

ربما لم يستطع جسد أبو عرب احتمال لجوء آخر فكان نزوحه الأخير.. تاركاً لنا صوته أيقونةً تُرثيها حناجر المهجرين بوجدان حي لا يقل عن رثاء الراحل لابنه الذي استشهد محاصراً قرب قلعة الشقيف أثناء اجتياح لبنان من العدو الصهيوني قائلاً:« يا شهيد الوطن حيك.. ما نسيت تراب حيك.. ما انتظرت وداع بيك.. عند ما نادى المنادي .. ألف مرحب بالشهادة».

الموسيقى والأغنية توحد ما فرقه الرصاص

■ محمد سلوم

أقام فرع منظمة الهلال الأحمر في طرطوس مهرجاناً غنائياً بمناسبة حصول منظمة الهلال الأحمر العربي السوري على جائزة السلام لعام 2012م من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أحيا المهرجان فرقة «عتبات» وكورالها الغنائي الذي تشكل من الوافدين إلى طرطوس من المحافظات السورية الأخرى، وتنوع الكورال في فرقة «عتبات» في السن كما تنوع في قدومه من أماكن مختلفة، من المرحلة الابتدائية إلى الشباب، ومنهم من شارفت أعمارهم على الستين.

تبنت منظمة الهلال الأحمر فرقة «عتبات» لكون أغلب أعضاء الفرقة من المتطوعين، ولتشجيع العمل التطوعي وقدمت لها بعض الدعم المتواضع، على أمل أن تقوم بدور أكبر لاحقاً. وكانت المنظمة قد قدمت الرعاية والإغاثة الجسدية والنفسية.

تنوعت الأغاني التي قدمها هذا الكورال المتنوع، وترك بصمته الفنية خاصة في تقديمه التراث الشعبي من كل أرجاء سورية، ومن خلال انتقال الفرقة من مقطع يمثل التراث الشعبي لهذه المنطقة إلى مقطع يمثل تراث تلك، دون أن يكون هناك انقطاع أو فواصل، جسدت لوحة فسيفساء سورية وصاغتها غناء.

وكان أداؤها رائعاً لاقى حماساً وتجاوباً كبيراً من الجمهور الحاضر فقد قدمت الفرقة تراثهم كلوحة جمعت أصالة الماضي وحب الحاضر، وكرست الفرقة في كورالها، النغمة والكلمة الجميلة لعل ما فرقه الرصاص ومزقه في جسد الوطن يلتئم ويضمد جراحه.

وداعاً يا رفيقة

«أنا لست ذاهباً في نزهة، وداعاً يا رفيقة» بهذه الكلمات ودع قائد عمال النسيج في سانتياغو زوجته في الحادي عشر من سبتمبر عام 1973 قبلها بحرارة وودع أطفاله حيث لم يكن ذاهباً في نزهة بل كان ذاهباً إلى المتاريس للدفاع عن الثورة حبيبته الأخرى وحمايتها من مخالب الفاشيين.

■ آلان داود

الثورة الاشتراكية في التشيلي 1970 – 1973 ثورة حيث الجائع والفقير لمحوا الأمل في الرئيس سلفادور إليندي، حيث غناها فيكتور غارا على غيتاره، وألقى قصائدها بابلو نيرودا، عاشت ثلاث سنوات لقد غناها الجميع بأن الشعب المتحد لا يمكن أن يهزم.

يصور فيلم «مطر على سانتياغو» هذه الملحمة البطولية لشعب التشيلي وقد جرى تصويره في بلغاريا عام 1975 رغم أن أحداثه تدور في تشيلي وهو من إخراج التشيلي إلفيو سوتو وانتهى تصوير الفيلم عام 1976 ويعتبر من الأعمال الدرامية المشتركة للبلغار والفرنسيين.

يتحدث الفيلم عن تأييد العمال للتأميم وللإجراءات الثورية لحكومة الاتحاد الشعبي التي قادها أليندي وكذلك طلاب الجامعات وتشكيلهم ميليشيات ثورية لمقاومة الخطر الفاشي وفي مقابل الطبقة الكادحة وقفت الطبقة الوسطى التي ضمت التجار ومالكي الشاحنات والأطباء وضباط الجيش الذين شكلوا عصب الحركة الفاشية الانقلابية.

كانت مجزرة ملعب سانتياغو من أفظع المجازر الدموية التي ارتكبت بحق الشيوعيين والثوريين حيث جمع بأمر من بينوشيه أكثر من ثلاثة آلاف معتقل سياسي في ساحة الملعب وتم إعدامهم رمياً بالرصاص.

في الملعب حدثت أروع صور المقاومة حيث وقف الفنان فيكتور غارا أمام الجلادين وهو يقول تشجعوا يا رفاق وغنى نشيده الثوري « فينسيريموس» أي حرروها قطع الجلاد أصابعه بالفأس فحمل غيتاره وعزف النشيد بالأنامل المقطوعة فأغتاظ الضابط الفاشي وأنهال عليه بالضرب ثم أطلق النار عليه.

توجه أليندي إلى الشعب في خطابه الأخير قبل معركة القصر الرئاسي وقال بعزيمة الثوري: «لن أتنحى وسأدفع حياتي ثمناً من أجل الشعب» داعياً الفقراء إلى الاستفادة من تجربة الثورة التشيلية بعد موته.

أثناء توديع الشاعر بابلو نيرودا قبل معركة القصر الرئاسي قالت له زوجته باكية: « أنتم الثوريون مملون، لو أستطيع أن أثنيك عن الذهاب لفعلت المستحيل، أحبك» قال لها بأعصاب باردة إنه الإدمان على الصراع الطبقي، لا أستطيع.

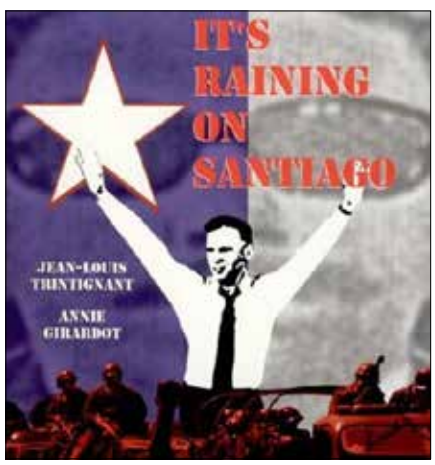

لقد سقط الرئيس سلفادور إليندي والفنان فيكتور غارا والشاعر بابلو نيرودا دفاعاً عن الشعب الفقير والثورة والاشتراكية عندما كانت تمطر على سانتياغو بالفعل فقد أمطر العام 1973 فاشية بينوشيه وجرى سحل الثوريين في الشوارع والطرقات.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2014/03/07» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

إعلام التنجيم والبحث عن الجوكر

ثبت الآن، بعد انتهاء الجولة الثانية من مفاوضات جنيف، أن «جعجعة» مئات الصحفيين ووكالات الأنباء لم تعكس فروقاً جذريةً في طريقة التعاطي الإعلامي معه. لفهم الآلية التي هيأت بها القنوات الإعلامية المناخ العام للمؤتمر الدولي، لا يكفي الوقوف فقط عند الأخبار التي احتوت كلمة «جنيف» في متنها، بل يجب النظر لمنظومة الأخبار والصور التي ضخّها الإعلام بتواتر مكثّف قبل وأثناء جنيف وحتى الآن.

■ نور أبو فرّاج

حصرت القنوات الفضائية جدول مهامها قبيل المؤتمر بتغذية الرأي العام داخل وخارج سورية بجرعة مركزة من التشاؤم والسوداوية على ألسنة «المنجمين الإعلاميين» الذين حكموا على المؤتمر بالموت قبل انعقاده، في المقابل سعت القنوات الرسمية السورية لتكريس صورة «غير واقعية» عن المؤتمر باعتباره سيقلب المعطيات على الأرض بين ليلة وضحاها. وبذلك اشتركت «الجزيرة» و«العربية» وقنوات الإعلام الرسمي السوري بإخراج المؤتمر عن سياقه الواقعي بوصفه عملية شائكة طويلة، وخطوة أولى نحو الحل السياسي.

تهيئة أوراق اللعب

انحصر الهدف الثاني من التغطية الإخبارية التي سبقت المؤتمر بتحسين الأوضاع التفاوضية للأطراف قبل الجلوس حول الطاولة. وتغذية كلمات السياسيين بالوثائق والصور كي تستخدم كأوراق ضغط لكسب المزيد من النقاط لهذا الطرف أو ذلك.

ركزت التغطية الإعلامية السورية الرسمية طوال الأسابيع التي سبقت جنيف على قضية «الإرهاب»، الذي أمسى المطلب الأول في أجندة الوفد السوري، وشُغلت كل من قناتي العربية والجزيرة في الأسابيع السابقة على المؤتمر بالاشتباكات والمعارك بين الجيش الحر ودولة العراق والشام. وسعت بشكل ممنهج للتفريق بين كل من «داعش» و«النصرة» و«الجيش الحر».

أي القاعدتين يريد الشعب السوري؟!

فنّدت قناة العربية ضمن نشرة أخبارها بتاريخ «1/13» الاختلافات والتقاطعات بين مقاتلي داعش والنصرة. واعتبرت أن الفريقين ينتميان للقاعدة فكرياً، ويسعيان لإقامة دولة إسلامية، ويرفضان أي عملية سياسية. لكنها عزت الفروق بينهما لكون مقاتلي داعش أجانب، يحاربون كفرق منفصلة. فيما اعتبر التقرير مقاتلي النصرة من السوريين المتأثرين بفكر القاعدة، وأضاف أن النصرة «فرق منضبطة تخضع لتعليمات قياداتها العليا، ولم يصطدم مقاتلوها مع المجتمع السوري». كما لو أن العربية تفرق للمواطن السوري بين «الأخبار» و«الأشرار» وتخيّره أي من تيارات فكر القاعدة يريد؟.

جنيف مسرح الدبلوماسية

سيتذكر المشاهدون بالتأكيد أن وليد المعلم، وزير الخارجية السوري، تجاهل الجرس وتجاوز الزمن المسموح لإلقاء كلمته، ما اعتبرته القنوات الرسمية السورية انتصاراً و«رفضاً للإملاءات»، وصورته الجزيرة والعربية «كاستخفاف بالآداب الدبلوماسية». هكذا تشابهت تغطية أطراف الصراع الإعلامي بتركيزها على شكلانية هذا الموقف وغيره، وتجاهل تقييّم مضمون الكلمة وتحديد ما إذا كانت الدقائق الإضافية تركت أي أثر على مجرى المفاوضات. كان شغل القنوات الشاغل دراسة لغة جسد المشاركين!! والبحث عن أي هفوة «دبلوماسية» يمكن لها أن تجذب اهتمام المشاهدين بعيداً عن «المشاهد الباردة» للمؤتمرات، مقابل دراما الحروب وسخونتها.

تعامل الإعلام مع جنيف كما لو أنه يغطي أخبار «البساط الأحمر» بدلاً من مؤتمر دولي يحاول أن يضع حداً لأزمة إنسانية ووطنية عميقة. وسعى بكل جهده لتثبيت الانطباع بأن الجلسة الافتتاحية هي النهائية.

المطلوب أن تقدّم القنوات الإعلامية اعتذاراً صادقاً من الأطفال الذين استخدمت صورهم ومعاناتهم طوال ثلاث سنوات

تقاذف الاتهامات وقرع طبول الحرب

لم تختلف المنابر الإعلامية عن أطراف الصراع في التمسك بأسلوب تغطيتها أحادي الاتجاه. تركز القنوات الرسمية السورية على قضية الإرهاب، وتتجاهل جميع القضايا الأخرى التي أشعلت الأزمة قبل ثلاث سنوات. ولا توفر فرصة لفضح «دور الطرف الثاني في إفشال جنيف».

لا يختلف أداء المنابر الإعلامية في الطرف المقابل، فهي التي جندت كل قواها كي تروّج لمقولة أن «أعداد الضحايا تضاعف أثناء عقد جنيف أكثر من أي وقت مضى». لم يكد الإبراهيمي يعلن انتهاء الجولة الثانية من المفاوضات دون إحراز تقدم، حتى سارعت كل من العربية والجزيرة للحديث عن أهمية «تزويد المعارضة بمضادات الطيران والأسلحة النوعية»، وأحيت الحديث عن الفروق بين «النصرة» و«داعش».

إن كانت يد القنوات الإعلامية «قصيرة»، ولا سلطة لها لإنجاح أو إفشال المؤتمر الدولي، كان يمكن لها على الأقل «التظاهر بالموضوعية» وإخفاء الفرح والغبطة بوصول المفاوضات بجولتها الثانية لطريق مسدود. كان الحري بها أن تسود شاشاتها حداداً على الوقت المهدور والضحايا القادمين. أن تقدّم لمرة واحدة اعتذاراً صادقاً من الأطفال الذين استخدمت صورهم ومعاناتهم طوال ثلاث سنوات، لأنها لم تبذل وسعها لإيقاف الحرب في بلادهم، بدلاً من الانشغال بالبحث عن المسؤول في إفشال المؤتمر والمسارعة للترويج لترسانات الحروب، والتهليل لجولات جديدة محتملة من «الأكشن» والدماء والدمار.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

تكايا ليبرالية!

ما الذي يجمع «الثقافة» الليبرالية مع الفكر الديني؟

هذا سؤال واقعي غير عبثي بفرضه توافق مواقف وآراء ممثلين عن هذين «المكونين» حول الأزمة السورية، وحتى في خارطة التحالفات بين أقلام ونخب ليبرالية سورية معارضة من المفترض أنها تستند في خطابها الثقافي إلى «تمجيد الحرية الفردية»، و«دولة القانون»، وبين قوى دينية تعتبر نفسها «وكلاء الله على الأرض» وتتحدث على طريقة «الحكم الملكي المطلق»..!؟

هل نتجنى على أحد إذا قلنا إن هذين «النقيضين» شكلاً، والمتوافقين في المواقف، هما بالمعنى الاستراتيجي أدوات تسويق مشروع واحد، أليست القوى التكفيرية قوى تفتيت طائفية، وتعمل على تهشيم بنية الدولة؟ وأليست القوى الليبرالية هي من تروّج لـ«ديمقراطية المكونات»؟

إن هذا «الوعي» الهجين الجامع بين «المتناقضات»، هو إحدى أدوات فرض «ثقافة» جديدة، مغتربة عن حاجات الواقع، فهي من جهة انزلاق نحو ما يسمى «الحداثة الغربية»، ومن جهة أخرى، اغتراب نحو مدرسة دينية تنتمي إلى عصور غابرة، بغضّ النظرعن أن الخيط السري الذي يربط بين هذا وذاك هو نتاج مستوى معرفي محدد، أو نتاج دوائر بحثية متخصصة تعمل في مجال الحرب الإعلامية النفسية، و«محاولة تعميم الغباء» عبر محطات إعلامية باتت أشبه بـ«التكايا» أو «المآتم» في التباكي على الدم.

إن المهمة الموكلة إلى هذا الثنائي، لمحاولة الهيمنة على الوعي الاجتماعي، تستند إلى دغدغة حاجات حقيقية مادية وروحية للناس. فالعسف والاضطهاد والفقر والبطالة والتهميش، والإحساس المزمن بالكبت يتطلب الحديث عن الحرية، والعدالة والمساواة، والإخاء.. تماماً مثلما الشعور بالعجز و«سيكولوجيا الإنسان المقهور»، والرغبة في الانعتاق يتطلب البحث عن قوى خارقة، و«جنود لم تروها» قادرة على صنع المعجزات. ولأن هذا الثنائي يحاكي تلك الحاجات فإنه قد يجد حظوظاً تسويقية وترويجية في بعض الأحيان.

مأزق هذا «الحطام» الثقافي، أنه يأتي في مرحلة نشاط سياسي عال للجماهير، وقبضات قادرة على هدم كل ما هو بائد، بما سينتج بالضرورة وعياً جديداً، للوصول إلى بنى تاريخية جديدة، أحزاباً وأنظمة ومجتمعات.

برامج «ليبرالية العمامات» هي برامج جديدة شكلاً فقط، وهي غلاف لوجوه قميئة مهما أجريت لها من عمليات تجميل. وبعبارة أوضح إنه برنامج مفلس بحكم عجزه عن تلبية الحاجات الحقيقية للإنسان.